الدبلوماسية الرياضية في القانون الدولي:
بين تعزيز العلاقات الدولية وحماية السيادة الوطنية

Sports Diplomacy in International Law:
Between Promoting International Relations and Protecting National Sovereignty

عميد. دكـتـور/ هيثم أبو المعاطي الدكروري

تاريخ الاستلام:2025-06-22 تاريخ القبول: 26-6-2025 تاريخ النشر: 28-06-2025

الملخص:

في ظل التحوّلات العميقة التي يشهدها النظام الدولي، لم تعد الرياضة مجرد نشاط بدني أو وسيلة للترفيه والتقارب الثقافي، بل أصبحت أداة ذات طابع دبلوماسي تُستخدم في إدارة العلاقات الدولية، والتأثير في السياسات العامة، بل وحتى في موازين القوة بين الدول. ومن هنا، تأتي أهمية هذه الدراسة التي حملت عنوان: "الدبلوماسية الرياضية في القانون الدولي: بين تعزيز العلاقات الدولية وحماية السيادة الوطنية"، والتي تسعى إلى تقديم رؤية تحليلية معمّقة حول موقع الدبلوماسية الرياضية ضمن منظومة القانون الدولي، وما تطرحه من إشكاليات قانونية وسياسية متزايدة.

تهدف الدراسة إلى استكشاف الإطار النظري والعملي للدبلوماسية الرياضية، وتحديد مدى انسجام ممارسات الهيئات الرياضية الدولية مع المبادئ القانونية الدولية، لا سيما مبدأ السيادة الوطنية، ومبدأ المساواة بين الدول، والحق في التمثيل الوطني. كما تتناول الدراسة طبيعة الدور الذي تلعبه المؤسسات الرياضية، مثل اللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات القارية، بوصفها فاعلين غير حكوميين يتمتعون بصلاحيات مؤثرة تتجاوز في بعض الأحيان حدود السلطات السيادية للدول.

اعتمدت الدراسة في منهجها على التحليل القانوني والسياسي لمضامين المعاهدات والمواثيق الرياضية، بالإضافة إلى رصد تطبيقات واقعية من أبرزها قضية حرمان الرياضيين الكويتيين من التمثيل الوطني، والنزاع المتعلق بعداءة جنوب إفريقيا كاستر سيمينيا، وقضية تعليق المشاركة الروسية في الأولمبياد. وقد كشفت هذه الأمثلة عن حجم التداخل بين القانون الرياضي والقانون الدولي العام، وبيّنت في الوقت نفسه محدودية آليات الرقابة القانونية على هذه الكيانات الرياضية.

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها: تزايد نفوذ الهيئات الرياضية الدولية على حساب صلاحيات الدول، وغياب أطر قانونية دولية تُنظم العلاقة بين الطرفين، وضعف فعالية المحاكم الدولية في ضبط التجاوزات ذات الطابع السيادي. كما قدّمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي تدعو إلى تفعيل الرقابة الدولية، وتطوير الأطر القانونية الناظمة للدبلوماسية الرياضية، بما يضمن تحقيق التوازن بين استقلال المؤسسات الرياضية واحترام سيادة الدول وحقوق شعوبها.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الرياضية، السيادة الوطنية، الهيئات الرياضية، العلاقات الدولية.

Summary:

In light of the profound transformations taking place in the international system, sports are no longer merely a physical activity or a tool for entertainment and cultural exchange. Instead, they have evolved into a diplomatic instrument used in managing international relations, influencing public policy, and even shifting the global balance of power. Within this context, the present study—entitled "Sports Diplomacy in International Law: Between Promoting International Relations and Protecting National Sovereignty"—seeks to offer an in-depth analytical perspective on the position of sports diplomacy within the framework of international law and the growing legal and political challenges it poses.

The study aims to explore both the theoretical and practical dimensions of sports diplomacy and to assess the compatibility of international sports institutions' practices with key principles of international law—especially national sovereignty, state equality, and the right to national representation. It further investigates the influential roles played by institutions such as the International Olympic Committee and continental federations, which act as powerful non-governmental actors that sometimes extend beyond national authority.

Adopting an analytical legal-political methodology, the study examines legal texts and international sports charters, supported by real-life examples including the suspension of Kuwaiti athletes from national representation, the legal dispute involving South African runner Caster Semenya, and the controversy surrounding Russia's exclusion from the Olympics. These cases illustrate the growing intersection between international sports law and public international law, while also exposing the limited scope of legal oversight over global sports bodies.

The study concludes with several key findings, notably the expanding authority of international sports institutions at the expense of state sovereignty, the absence of binding legal frameworks governing the relationship between states and these bodies, and the limited effectiveness of international judicial mechanisms in addressing sovereignty-related disputes. Accordingly, the study offers a set of recommendations aimed at enhancing legal oversight, developing regulatory frameworks for sports diplomacy, and ensuring a fair balance between institutional autonomy and respect for state sovereignty and the rights of peoples.

Keywords: Sports diplomacy, international law, national sovereignty, sports institutions, international relations.

مقدمة:

لم تعد الرياضة في عصرنا الحالي مجرد وسيلة للترفيه أو التنافس، بل أصبحت أداة فاعلة في العلاقات الدولية، تلعب دورًا لا يقل أهمية عن السياسة الخارجية أو الاقتصاد في تشكيل المشهد العالمي. فقد أصبحت الأحداث الرياضية الكبرى، مثل الأولمبياد وكأس العالم، منصات تستخدمها الدول لتحقيق أهداف دبلوماسية، سواء لتعزيز نفوذها السياسي، أو لإرسال رسائل استراتيجية، أو حتى لممارسة ضغوط على دول أخرى. من هذا المنطلق، ظهرت الدبلوماسية الرياضية كمجال يدمج بين الرياضة والسياسة، ويعتمد على ثلاث ركائز أساسية: التمثيل، والتفاوض، والتواصل، حيث تتيح هذه الأدوات للدول والجهات الفاعلة غير الحكومية التأثير في المشهد الدولي بوسائل غير تقليدية. ورغم أن الدبلوماسية الرياضية تساهم في تعزيز التعاون والتفاهم بين الشعوب، إلا أن استخدامها لا يخلو من التحديات، خاصة عندما تُوظف لتحقيق مصالح سياسية قد تتعارض مع مبادئ السيادة الوطنية. فقد شهد التاريخ العديد من الأمثلة التي استُخدمت فيها الرياضة كوسيلة للضغط السياسي، أو لإضفاء الشرعية على أنظمة سياسية معينة، مما يعكس جدلية العلاقة بين الرياضة والسياسة في إطار القانون الدولي. ويزداد هذا التعقيد مع التوسع في مفهوم الدبلوماسية ليشمل الفاعلين غير الدوليين، مثل اللجنة الأولمبية الدولية، والاتحادات الرياضية، والشركات متعددة الجنسيات، مما يطرح تساؤلات حول الأثر القانوني لهذه الممارسات ومدى توافقها مع المبادئ التقليدية للدبلوماسية والعلاقات الدولية[1].

1: Postlethwaite, Verity, Claire Jenkin, and Emma Sherry. "Sport Diplomacy: An Integrative Review." Sport inSociety 25, no. 3 (2022): 361–382. https://doi.org/10.1080/14413523.2022.2071054

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم الدبلوماسية الرياضية في سياق القانون الدولي، مع التركيز على كيفية تحقيق التوازن بين استخدامها لتعزيز العلاقات الدولية، وبين التحديات التي قد تفرضها على سيادة الدول. كما تستعرض الدراسة مدى مساهمة الأطر القانونية الدولية في ضبط هذه الممارسات، والتعامل مع التناقضات التي قد تطرأ بين الأهداف الدبلوماسية والاعتبارات السيادية للدول.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة البحث في كيفية استغلال الرياضة من قبل الدول الكبرى لتحقيق أهداف سياسية قد تؤثر سلبًا على سيادة الدول الوطنية. هذه التأثيرات قد تهدد قدرة الدول على الحفاظ على استقلالها السياسي وقرارها السيادي. يتجلى التحدي في تحديد دور الرياضة كأداة استراتيجية في السياسة الدولية، وكيفية تأثيرها على السيادة الوطنية في ضوء القوانين الدولية. من هنا، يطرح السؤال حول دور القانون الدولي في تنظيم والحد من هذه التأثيرات، وضمان التوازن بين تعزيز العلاقات الدولية وحماية السيادة الوطنية للدول.

أهميَّة الدِّراسة:

تأتي أهمية موضوع الدراسة من التخوف المتزايد من أن تفقد الدول تدريجيًا سيطرتها على سيادتها الوطنية، نتيجة للمتغيرات التي تفرضها استخدامات الرياضة كأداة في السياسة الدولية. ففي الوقت الذي يُفترض أن تسهم فيه الرياضة في تعزيز العلاقات الدولية بين الشعوب، تُستخدم أحيانًا لتحقيق أهداف سياسية تتجاوز دورها الأساسي. وهذا يثير تساؤلات حول قدرة الدول على حماية سيادتها الوطنية في مواجهة هذه التأثيرات، ودور القانون الدولي في وضع الضوابط والآليات التي تضمن تحقيق التوازن بين تعزيز العلاقات الدولية وحماية سيادة الدول.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على دور القانون الدولي في ضمان تحقيق التوازن بين الدور الأساسي للرياضة في تعزيز العلاقات الدولية، وبين استخدامها كأداة استراتيجية من قبل الدول والكيانات الكبرى في السياسة الدولية لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية. كما تسعى إلى تحليل الآثار السلبية الناجمة عن هذا الاستخدام، والتي قد تؤدي إلى الانتقاص من السيادة الوطنية للدول.

منهج الدراسة:

موضوع الدراسة، "الدبلوماسية الرياضية في القانون الدولي: بين تعزيز العلاقات الدولية وحماية السيادة الوطنية"، يقتضي الاعتماد على عدة مناهج بحثية بهدف تحقيق التكامل في تحليل جميع التفاصيل المتعلقة بموضوع الدراسة، وهي:

المنهجُ التاريخيُّ:

اعتمدتُ في هذا المنهج، علي توضيح تطور الدبلوماسية الرياضية عبر الزمن، واستعراض أبرز المحطات، التاريخية التي شهدت استخدام الرياضة كأداة دبلوماسية في السياسة الدولية، والتأثيرات التاريخية للأحداث الرياضية الكبرى على العلاقات الدولية والسيادة الوطنية للدول.

المنهج التحليلي:

اعتمدتُ في هذا المنهج، علي تحليل دور الرياضة كقوة ناعمة تُستخدم لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية في الساحة الدولية. وتأثيرها على السيادة الوطنية للدول، بالإضافة إلى تحليل دور القانون الدولي في تحقيق التوازن بين تعزيز العلاقات الدولية وحماية السيادة الوطنية.

تقسيم الدِّراسة:

موضوع الدراسة "الدبلوماسية الرياضية في القانون الدولي: بين تعزيز العلاقات الدولية وحماية السيادة الوطنية"، والهدف من الدراسة تحليل استخدام الرياضة كقوة ناعمة في السياسة الدولية، و تأثيرها علي السيادة الوطنية للدول، مع التركيز على دور القانون الدولي كأداة لتحقيق التوازن بين تعزيز العلاقات الدولية وحماية السيادة الوطنية للدول. بما يعكس الأبعاد السياسية والقانونية لهذا الموضوع. لذا وبناء علي ما سبق، فإننا سنتناول موضوع الدراسة من خلال تقسيمة إلي ثلاثة مباحث علي النحو التالي:

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الرياضية في إطار القانون الدولي.

المبحث الثاني: الأبعاد القانونية والسياسية للدبلوماسية الرياضية في العلاقات الدولية.

المبحث الثالث: القانون الدولي كآلية لضبط الدبلوماسية الرياضية.

المبحث الاول
الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الرياضية
في إطار القانون الدولي

تمهيد وتقسيم:

لم يكن من المتوقع أن تتحول الرياضة، التي كانت تُمارس تقليديًا كوسيلة للترفيه والتنافس الرياضي، إلى أداة مؤثرة تستخدمها الدول الكبرى لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية، قد تؤثر في بعض الأحيان على مفهوم السيادة الوطنية وفقًا لأحكام القانون الدولي. فقد شهدت العقود الأخيرة تزايد استغلال الدول الكبرى للرياضة كوسيلة لتحقيق نفوذ سياسي، سواء من خلال تنظيم الأحداث الرياضية الكبرى أو استخدام العقوبات الرياضية كأداة ضغط دبلوماسي.

ومع توسع دور الدبلوماسية الرياضية، أصبح من الضروري دراسة أبعادها القانونية من خلال القانون الدولي، خاصة في ظل تنامي دور الفاعلين غير الدوليين، مثل اللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الرياضية العالمية، وتأثيرهم في العلاقات الدولية. وفي هذا السياق، سنتناول في هذا المبحث ماهية الدبلوماسية الرياضية، نشأتها وتطورها عبر التاريخ، علاقتها بالقانون الدولي. من خلال ثلاثة مطالب رئيسية على النحو التالي:

المطلب الاول: ماهية الدبلوماسية الرياضية.

المطلب الثاني: نشأة الدبلوماسية الرياضية وتطورها عبر التاريخ.

المطلب الثالث: العلاقة بين الدبلوماسية الرياضية و القانون الدولي.

المطلب الاول

ماهية الدبلوماسية الرياضية

الدبلوماسية، بمفهومها العام، هي الممارسة أو المهارة في إدارة العلاقات الدولية، وعادةً ما تُمارس من قبل ممثلي الدول في الخارج لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية وثقافية. ومع تطور النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، برزت الدبلوماسية الرياضية كأداة فعالة في السياسة الخارجية، حيث تستغل الدول الشعبية العالمية للرياضة من أجل تحقيق أهدافها وتعزيز صورتها الدولية[١].

هناك عدة تعريفات للدبلوماسية الرياضية، حيث يراها البعض وسيلة لتعزيز العلاقات الدولية، بينما يركز آخرون على دورها في تحقيق التفاهم بين الشعوب من خلال الرياضة.

يري البعض، أن "الدبلوماسية الرياضية هي استخدام الرياضة كوسيلة لتعزيز العلاقات بين الدول، والتواصل عبر الثقافات المختلفة، وبناء جسور التفاهم بين الشعوب. و بقدرتها على تجاوز الحدود اللغوية والجغرافية والسياسية، مما يجعلها أداة مرنة وفعالة في تحقيق التواصل الدولي"[٢].

وهناك آخرون، يُعرِّفون الدبلوماسية الرياضية على أنها "الاستخدام الواعي والاستراتيجي والمستمر للرياضة والرياضيين والأحداث الرياضية من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية لتحقيق أهداف سياسية وتجارية وتنموية وتعليمية،

1 : Murray, Stuart. Sports Diplomacy: Origins, Theory and Practice. Routledge, 2018. https://www.routledge.com/Sports-Diplomacy-Origins-Theory-and- Practice/Murray/p/book/9780367457648.

2 : Anna Tarazevich, What is sports diplomacy?. https://www.sportanddev.org.

Egyptian Journal of International Law, Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

بالإضافة إلى تعزيز الصورة و السمعة والعلامة التجارية وبناء الروابط بين الشعوب"[١].

في حين يراها البعض الاخر، "أنها المجال الذي يربط بين الرياضة والدبلوماسية، حيث تعتمد على ثلاث ركائز أساسية التمثيل، والتفاوض، والتواصل. وتُستخدم لفهم كيفية تفاعل الرياضيين و المسؤولين والدبلوماسيين داخل هذا المجال المتداخل. كما تساعد صناع السياسات والممارسين والباحثين على تطوير رؤى نقدية تعزز ممارساتهم في هذا الإطار"[٢].

وتشمل الجهات الفاعلة في الدبلوماسية الرياضية الدول والحكومات، والاتحادات الرياضية الدولية والوطنية، والرياضيين والمدربين، ووسائل الإعلام، و حتى حركات المشجعين. حيث تعمل هذه الجهات معًا لتعزيز الروابط بين الشعوب، وكسر الصور النمطية، وتعزيز التفاهم المتبادل[٣].

- **الدبلوماسية الرياضية والمفاهيم ذات الصلة**:

بعد عرض التعريفات المختلفة للدبلوماسية الرياضية، من المهم التفرقة بينها وبين بعض المفاهيم المشابهة التي قد تتداخل معها في بعض الجوانب لكنها تظل متميزة عنها.

1Murray, Stuart :, Sports Diplomacy: Origins, Theory and Practice (Routledge, 2018) https://www.routledge.com/Sports-Diplomacy-Origins-Theory-and- Practice/Murray/p/book/9781138738411

2 : Rofe, J. Simon. "Sports Diplomacy: What is it?" France & US Sports, 2019. https://www.franceussports.com/backgrounders/sport-diplomacy

3 : Meridian International Center. "Explainer: Understanding Sports Diplomacy." Meridian International Center, n.d. Accessed June 16, 2025. . https://meridian.org/news/explainer-understanding-sports-diplomacy/

١- القوة الناعمة الرياضية:

يشير هذا المفهوم إلى استخدام الرياضة كأداة للتأثير غير المباشر في الرأي العام العالمي وتعزيز صورة الدول دون تدخل دبلوماسي رسمي. على سبيل المثال، نجاح الرياضيين في المنافسات الدولية أو استضافة بطولات عالمية قد يعزز مكانة الدولة عالميًا، ولكن دون تدخل مباشر من مؤسساتها الدبلوماسية. بينما الدبلوماسية الرياضية تتضمن جهودًا استراتيجية مقصودة من قبل جهات حكومية أو غير حكومية لتعزيز العلاقات بين الدول[١].

٢- السياسة الرياضية الدولية:

يُعنى هذا المفهوم بوضع القوانين والأنظمة التي تحكم الرياضة على المستوى الدولي، مثل اللوائح التي تصدرها اللجنة الأولمبية الدولية أو الفيفا. بينما الدبلوماسية الرياضية تركز على توظيف الرياضة كأداة لتحقيق أهداف دبلوماسية، بغض النظر عن القوانين المنظمة لها[٢].

٣- التعاون الثقافي من خلال الرياضة:

يشير إلى استخدام الرياضة كوسيلة لتعزيز التفاهم الثقافي بين الشعوب، حيث يتم تنظيم فعاليات رياضية تهدف إلى تبادل الثقافات وتعزيز الحوار بين المجتمعات المختلفة، مثل برامج التبادل الرياضي بين الدول. على الرغم من أن الدبلوماسية الرياضية قد تتضمن هذا النوع من التعاون، إلا أنها تُستخدم أيضًا لأغراض سياسية واستراتيجية[٣].

1: Nye, Joseph S. Soft Power: The Means to Success in World Politics. Public Affairs, 2004. Available viaHachette Book Group / PublicAffairs

٢: عادل الأقداحي، الدبلوماسية الرياضية في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، المجلد العاشر، عدد٥٨، ص٦٧: ٨٢، سنة ٢٠٢٢.

٣: عادل الأقداحي، الدبلوماسية الرياضية في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، مرجع سابق.

Egyptian Journal of International Law, Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

٤- **الدبلوماسية العامة من خلال الرياضة**:

وهي جزء من الدبلوماسية العامة للدولة، حيث يتم استخدام الرياضة لتعزيز صورة الدولة وإيصال رسائلها إلى الجمهور العالمي. على سبيل المثال، استخدام الفرق الوطنية أو الرياضيين كسفراء غير رسميين في تعزيز صورة البلاد[١].

- **يمكن التمييز بين نوعين من الدبلوماسية الرياضية**:

١- **الدبلوماسية الرياضية الحكومية**:

يقودها ممثلو الدول والمؤسسات الحكومية، حيث يتم توظيف الرياضة في العلاقات الدولية لتعزيز صورة الدولة أو تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية. مثال على ذلك استضافة قطر لكأس العالم ٢٠٢٢ لتعزيز مكانتها الدولية، أو تنظيم الصين للألعاب الأولمبية كوسيلة لعرض قوتها الاقتصادية والسياسية[٢].

٢- **الدبلوماسية الرياضية غير الحكومية**:

تتم من خلال منظمات رياضية دولية، أندية، أو حتى رياضيين مستقلين يستخدمون الرياضة كوسيلة لبناء الجسور بين الشعوب. مثال على ذلك مبادرات السلام من خلال الرياضة التي تقودها مؤسسات مثل "السلام والرياضة"[٣]، أو استخدام نجم كرة القدم ديدييه دروجبا نفوذه لإنهاء الحرب الأهلية في ساحل العاج[٤].

---

1 : sportanddev.org. "What Is Sports Diplomacy?" sportanddev.org, n.d. Accessed June 16, 2025 https://www.sportanddev.org/thematic-areas/democracy/what-sports-diplomacy .

2 : sportanddev.org. "Sports Diplomacy as an Element of Public Diplomacy." sportanddev.org, n.d. Accessed June 16, 2025. https://www.sportanddev.org/en/latest/news/sports-diplomacy-element-public-diplomacy

3 : Aleqt Newspaper. "Sports Diplomacy: A Soft Power That Unites Nations." Aleqt, November 28, 2017. https://www.aleqt.com/2017/11/28/article_1290266.html

4 : Kooora. "How Did Drogba Stop the War in Ivory Coast?" Kooora, =

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

- **تأخذ الدبلوماسية الرياضية أشكالًا متعددة، منها(١):**

- استخدام الرياضيين البارزين كسفراء للنوايا الحسنة، حيث يستغلون شهرتهم لتعزيز العلاقات بين الدول وتحسين صورة بلدانهم دوليًا.

- برامج التبادل الرياضي، التي تتيح للرياضيين والمواهب الناشئة السفر إلى دول أخرى، مما يساهم في تعزيز الحوار الثقافي والدبلوماسي بين الشعوب.

- الأحداث الرياضية الكبرى، مثل الألعاب الأولمبية و كأس العالم، التي تُستخدم كمنصات دبلوماسية، حيث تلعب دورًا في تعزيز السلم و التعاون الدولي، لكنها قد تُستغل أيضًا فيما يعرف بـ"غسيل الرياضة"، حيث تستخدم بعض الأنظمة غير الديمقراطية الرياضة كأداة لتحسين صورتها أمام المجتمع الدولي.

- السياسات الحكومية في الدبلوماسية الرياضية، حيث تنتهج بعض الدول استراتيجيات محددة لاستخدام الرياضة كأداة دبلوماسية، مثل استراتيجية الدبلوماسية الرياضية الأسترالية، التي تهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عبر الرياضة.

ومن الدول التي تبنّت الدبلوماسية الرياضية كأداة فعالة لتعزيز نفوذها الدولي، تأتي الولايات المتحدة كنموذج بارز. فقد أنشأت وزارة الخارجية الأمريكية قسمًا مخصصًا للدبلوماسية الرياضية (United Sports Diplomacy)، في إطار استراتيجية واضحة لتوظيف الرياضة كوسيلة لتعزيز القوة الناعمة الأمريكية. يهدف

=

n.d. Accessed June 16, 2025. https://www.kooora.com/?n=1253668

1 : U.S. Department of State. "Cultural, Educational, and Sports Diplomacy." The National Museum of American Diplomacy, 2023. https://diplomacy.state.gov/discover-diplomacy/topic/cultural-educational-. and-sports-diplomacy/

Egyptian Journal of International Law, Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

هذا القسم إلى دعم الشباب حول العالم من خلال تطوير مهاراتهم الرياضية وتعزيز قدراتهم القيادية، إلى جانب ترسيخ قيم التفاهم الدولي. ولتحقيق ذلك، يعتمد البرنامج على أربع ركائز رئيسية: إرسال المبعوثين الرياضيين الأمريكيين إلى دول العالم، واستقبال الزوار الرياضيين من مختلف الدول داخل الولايات المتحدة، وتقديم المنح الرياضية للرياضيين الدوليين، وأخيرًا، تفعيل برامج خاصة لتمكين النساء والفتيات من ممارسة الرياضة وتعزيز دورهن في المجتمعات المختلفة[١].

المطلب الثاني
نشأة الدبلوماسية الرياضية وتطورها عبر التاريخ

رغم أن الدبلوماسية الرياضية قد تبدو ظاهرة حديثة، إلا أن جذورها تمتد عبر التاريخ، حيث استُخدمت كوسيلة لتعزيز العلاقات بين الشعوب والدول، والمساهمة في تحقيق السلام، وأحيانًا لحل النزاعات ومع مرور الزمن، تطور هذا المفهوم ليصبح أداة فاعلة في السياسة الدولية، مستفيدًا من التأثير الواسع للرياضة على المجتمعات. وفي هذا المطلب، سنتناول تطور الدبلوماسية الرياضية منذ العصور القديمة وحتى العصر الحديث، مع تسليط الضوء على أبرز المحطات التي أسهمت في تشكيل دورها الحالي

١- العصور القديمة: الألعاب الأولمبية كرمز للسلام:

منذ العصور القديمة، لعبت الرياضة دورًا في العلاقات الدولية، حيث استُخدمت كأداة دبلوماسية لتعزيز التفاهم بين الشعوب، وتحقيق التهدئة بين الدول المتحاربة. وقد برز هذا الدور بوضوح في الألعاب الأولمبية القديمة التي نشأت في

١: احمد قاسم حسين، الرياضة وحقل العالقات الدولية : التفكير في الرياضة عبر عدسات النظريات الوضعية، مجلة سياسات عربية، ص٦٧، العدد ٥٨، المجلد ١٠،سبتمبر، ٢٠٢٢.

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

اليونان خلال القرن الثامن قبل الميلاد، حيث كانت تُعلن "الهدنة الأولمبية" (Ekecheiria)، والتي تقضي بوقف الأعمال العدائية بين الدول المشاركة طوال فترة الألعاب، مما يتيح للرياضيين والجماهير السفر والمنافسة بأمان[١]. لم تكن هذه الفعاليات مجرد مسابقات رياضية، بل كانت رمزًا للوحدة الثقافية، وأداة لتعزيز العلاقات بين المدن اليونانية المتنافسة. على غرار الإغريق، أدرك الرومان قوة الرياضة في تعزيز نفوذهم السياسي والثقافي. فقد استُخدمت المنافسات الرياضية الكبرى، مثل المصارعة وعروض القتال في الكولوسيوم، ليس فقط كوسيلة للترفيه الشعبي، ولكن أيضًا كأداة لإبراز قوة الإمبراطورية ونشر الثقافة الرومانية في المناطق المحتلة. كانت هذه الفعاليات تُنظم برعاية الدولة، مما يعكس استخدامها كأداة للسيطرة الناعمة وإبراز التفوق الروماني على الشعوب الأخرى[٢].

لم تكن الرياضة في العصور القديمة مجرد نشاط بدني أو ترفيهي، بل كانت أداة دبلوماسية تُستخدم لتعزيز العلاقات بين الشعوب، وهو ما مهد لاحقًا لاستمرار هذا الدور في العصور الوسطى.

٢- **العصور الوسطي**: **الفروسية والتنافس السلمي**:

في العصور الوسطى، لعبت الرياضة دورًا بارزًا في تعزيز العلاقات بين النبلاء والملوك، حيث شكلت بطولات الفروسية أحد أهم مظاهر الدبلوماسية الرياضية. لم تقتصر هذه البطولات على استعراض المهارات القتالية، بل ساهمت في تهدئة النزاعات وتوطيد التحالفات بين الإمارات والدول المتجاورة. ومع استمرار الصراعات

1 : Spivey, Nigel. The Ancient Olympic Games. Oxford University Press, 2004.

2 : Stambaugh, John E. The Ancient Roman City. Johns Hopkins University Press, 1988.

Egyptian Journal of International Law, Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

بين الممالك الأوروبية، أصبحت بطولات الفروسية وسيلة لحل بعض الخلافات بطرق سلمية، إذ استُبدلت المواجهات المسلحة بمسابقات منظمة يخوضها النبلاء والفرسان وفق قواعد شرف محددة. لم تكن هذه البطولات مجرد منافسات رياضية، بل كانت منصة لإظهار القوة وإجراء مفاوضات غير مباشرة بين القادة السياسيين[١].

ومن أبرز الأمثلة على ذلك لقاء "ميدان القماش الذهبي" (Field of the Cloth of Gold) عام ١٥٢٠، الذي نظمه الملك هنري الثامن ملك إنجلترا والملك فرانسوا الأول ملك فرنسا بعد توقيع معاهدة السلام بين البلدين. تضمنت الفعاليات مسابقات فروسية ومبارزة، وكان الهدف منها تعزيز العلاقات الدبلوماسية وإظهار القوة بين الطرفين[٢].

كذلك، خلال حرب المائة عام (١٣٣٧-١٤٥٣) بين إنجلترا وفرنسا، ورغم العداء الشديد، كانت تُعقد بطولات فروسية بين فرسان الدولتين خلال فترات الهدنة، مما أتاح فرصة للتفاعل وبناء الاحترام المتبادل بين النبلاء والجنود[٣].

أما في الإمبراطورية الرومانية المقدسة، فقد استُخدمت بطولات الفروسية كأداة للحفاظ على الولاء للإمبراطور، حيث كان يدعو الفرسان والنبلاء من مختلف المناطق للمشاركة في هذه البطولات، مما ساهم في تعزيز تماسك الإمبراطورية والحد من احتمالات التمرد أو الصراعات الداخلية[٤]. ساهمت هذه البطولات في بناء جسور الثقة بين المتنافسين وأحيانًا تجنب الحروب، حيث أصبحت بمثابة أدوات دبلوماسية

1: Crouch, David. *Tournament*. Hambledon Continuum, 2005.
2 : Brigden, Susan. New Worlds, Lost Worlds: The Rule of the Tudors, 1485-1603. Penguin Books, 2000.
3 : Keen, Maurice. Chivalry. Yale University Press, 1984.
4 : Boulton, D'Arcy Jonathan Dacre. The Knights of the Crown: The Monarchical Orders of Knighthood in Later Medieval Europe, 1325–1520. Boydell Press, 1987.

غير رسمية تعكس توازن القوى بين الدول. كما أنها لعبت دورًا ثقافيًا في تعزيز القيم المشتركة بين الطبقات الحاكمة، مثل الفروسية والشرف والولاء.

وهكذا، لم تكن بطولات الفروسية في العصور الوسطى مجرد منافسات رياضية، بل شكلت وسيلة دبلوماسية فعالة لتعزيز العلاقات السياسية وتخفيف التوترات بين القوى المتنافسة. ورغم زوال هذه البطولات التقليدية، إلا أن الدبلوماسية الرياضية الحديثة لا تزال تلعب دورًا مشابهًا في التقريب بين الشعوب وحل النزاعات بطرق سلمية، مما يؤكد استمرار دور الرياضة كأداة دبلوماسية عبر العصور.

٣- **القرن التاسع عشر: الرياضة كأداة استعمارية وثقافية**:

مع التوسع الاستعماري، استخدمت القوى الأوروبية الرياضة كوسيلة لبسط نفوذها الثقافي وترسيخ سيطرتها. وكانت بريطانيا العظمى في طليعة هذه القوى، حيث نشرت رياضات مثل "الكريكيت" و"الرجبي" في مستعمراتها، ليس فقط كأنشطة ترفيهية، بل كأدوات لتعزيز الروابط الثقافية بين المستعمرين والسكان المحليين. كانت لعبة "الكريكيت"، المعروفة بـ"لعبة السادة"، من أبرز الرياضات التي روج لها البريطانيون، إذ لم تكن مجرد وسيلة للترفيه، بل انعكاسًا للقيم البريطانية مثل اللعب النظيف والانضباط. كما استخدمت النخبة الاستعمارية هذه الرياضة لتمييز نفسها عن السكان المحليين، فأسست أندية حصرية للحفاظ على هويتها الاجتماعية والتأكيد على تفوقها المفترض. ومع مرور الوقت، بدأ بعض أفراد الطبقات الأرستقراطية من السكان المحليين في تبني هذه الرياضة، إلى أن أنشأوا أنديتهم الخاصة، مما منحهم فرصة لمنافسة المستعمرين ومحاولة إثبات ذاتهم داخل النظام الرياضي الذي فرضته القوى الاستعمارية[١].

1 : Ferraro, Christopher. "The Bulldog, the Pharaoh, and the Football: British Imperialism and Egypt's National Sport and Identity, 1882–
=

وفي أواخر القرن التاسع عشر ظهرت رؤية مغايرة لدور الرياضة على الساحة الدولية، حيث لم تعد تُستخدم فقط كأداة لترسيخ الهيمنة الاستعمارية وتعزيز نفوذ القوى العظمى، بل بدأ يُنظر إليها كوسيلة لتعزيز التفاهم والسلام بين الشعوب. وقد تجسد هذا التحول في جهود البارون "بيير دي كوبرتان"[١]، الذي أعاد إحياء الألعاب الأولمبية الحديثة عام ١٨٩٦، انطلاقًا من إيمانه بأن المنافسة الرياضية يمكن أن تكون جسرًا للتقارب بين الأمم، بدلاً من أن تكون امتدادًا للنفوذ الاستعماري[٢].

٤- **القرن العشرين: الرياضة في قلب السياسة الدولية**:

شهد القرن العشرين تحول الرياضة إلى أداة دبلوماسية قوية، استخدمتها الدول في صراعاتها السياسية، كان لها تأثير كبير على العلاقات الدولية. فلم تعد الرياضة مجرد نشاط ترفيهي أو تنافسي، بل أصبحت وسيلة لتعزيز النفوذ السياسي وإيصال الرسائل الدبلوماسية. من خلال البطولات الكبرى، سعت الدول إلى تحسين

=

1934." In Sports in African History, Politics, and Identity Formation, edited by Michael J. Gennaro and Saheed Aderinto, 239–258. New York: Routledge, 2019.

١: البارون"بيير دي كوبرتان"، (١٨٦٣-١٩٣٧) معلم فرنسي، ومؤسس الألعاب الأولمبية الحديثة، حيث أعاد إحياءها عام ١٨٩٦ بعد توقف دام قرونًا. استلهم فكرته من الرياضة المدرسية في بريطانيا والولايات المتحدة، مؤمنًا بدور الرياضة في بناء الشخصية وتعزيز السلام والتفاهم الدولي. لعب دورًا محوريًا في تأسيس اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) وشغل رئاستها لسنوات، وساهم بجهوده وموارده في ترسيخ الحركة الأولمبية عالميًا، رغم التحديات التي واجهها في بداياتها. لمزيد من التفصيل انظر :

"Pierre, Baron de Coubertin." Encyclopedia Britannica. Accessed June 16, 2025. https://www.britannica.com/biography/Pierre-baron-de-Coubertin

٢ بسام عبدالسميع، لألعاب الأولمبية ٦ محطات رئيسية في مسيرة أبرز حدث رياضي عالمي، وكالة أنباء الإمارات (WAM)، تاريخ النشر ٢٤ يوليو ٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://www.wam.ae.

صورتها الدولية، أو فرض مواقفها السياسية، مما جعل الملاعب الرياضية امتدادًا للساحات الدبلوماسية والصراعات الجيوسياسية.

وقد شهد القرن العشرون العديد من المناسبات التي أكدت هذا الدور السياسي للرياضة، حيث استخدمت كأداة للترويج الأيديولوجي، وكوسيلة للاحتجاج السياسي، وكجسر للتقارب الدبلوماسي. ومن أبرز هذه الأحداث، "أولمبياد برلين" ١٩٣٦، الذي حاول أدولف هتلر استغلاله لنشر الدعاية النازية، لكنه شهد مفارقة غير متوقعة. ولم يكن هذا الحدث الوحيد الذي عكس التداخل بين السياسة والرياضة، بل تكررت أمثلة أخرى عبر العقود، مثل المواجهات الرياضية خلال الحرب الباردة، ودبلوماسية تنس الطاولة بين "الولايات المتحدة" و"الصين"، والمقاطعات الأولمبية التي استخدمت كوسيلة للاحتجاج السياسي.

- **أولمبياد برلين ١٩٣٦**:

حاول "أدولف هتلر" استغلال "أولمبياد برلين" ١٩٣٦، كمنصة لنشر الدعاية النازية والترويج لتفوق "العرق الآري"، إلا أن الحدث شهد مفارقة غير متوقعة. فقد نجح العداء الأمريكي "جيسي أوينز"، وهو رياضي من أصول أفريقية، في تحقيق أربعة انتصارات تاريخية، حاصدًا أربع ميداليات ذهبية، مما شكَّل صفعة قوية للنظرية العنصرية النازية. وبدلًا من أن تكون الألعاب عرضًا للتفوق الآري، أصبحت دليلًا على أن الرياضة قادرة على تحدي الأيديولوجيات العنصرية، وكشف الحدث عن إمكانية استخدامها كسلاح مضاد للدعاية السياسية[١].

١: وكالة الأنباء، "أولمبياد برلين ١٩٣٦: أفضل دعاية للحزب النازي وهتلر قبل الحرب العالمية." جريدة الأنباء الكويتية، تاريخ النشر ١٠ يوليو ٢٠١٢، متاح علي الرابط:
https://www.alanba.com.kw/ar/sport-news/world-sports/308176/10-07-2012 .

- **الحرب الباردة: التنافس السياسي في الميدان الرياضي:**

تحولت الأولمبيادات وكأس العالم وغيرها من الفعاليات الرياضية إلى ساحات مواجهة رمزية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حيث استخدمت كل دولة الرياضة كوسيلة لإثبات تفوقها الأيديولوجي. وقد تجلَّت هذه المنافسة في عدة محطات بارزة، من بينها "معجزة على الجليد" عام ١٩٨٠، حيث شهدت أولمبياد الشتاء فوزًا مفاجئًا لفريق الهوكي الأمريكي، المكون من لاعبين هواة، على الفريق السوفيتي القوي، ما جعل هذا الانتصار أكثر من مجرد إنجاز رياضي، بل رمزًا لانتصار الرأسمالية على الشيوعية في سياق الحرب الباردة[١]. وبعد أشهر قليلة، جاءت "أولمبياد موسكو" ١٩٨٠، التي قاطعتها الولايات المتحدة وحلفاؤها احتجاجًا على الغزو السوفيتي لأفغانستان، ما جعل الحدث أداة ضغط سياسي بامتياز[٢]. ولم يتأخر الرد السوفيتي، ففي "أولمبياد لوس أنجلوس" ١٩٨٤، قرر الاتحاد السوفيتي ومعه دول المعسكر الشرقي مقاطعة هذه الدورة، مما أكد استمرار استغلال الرياضة كأداة للصراع السياسي[٣].

- **دبلوماسية تنس الطاولة (١٩٧١): كسر الجليد بين الصين والولايات المتحدة:**

في عام ١٩٧١، ساهمت مباراة ودية في "تنس الطاولة" بين لاعبين أمريكيين وصينين في كسر الجمود الدبلوماسي بين البلدين، فيما عُرف لاحقًا بـ"دبلوماسية

1: Coffey, Wayne. The Boys of Winter: The Untold Story of a Coach, a Dream, and the 1980 U.S. Olympic Hockey Team. New York: Crown Publishers, 2005.

2: Guttmann, Allen. The Olympics: A History of the Modern Games. Urbana: University of Illinois Press, 2002.

3 : Rider, Toby C. Cold War Games: Propaganda, the Olympics, and U.S. Foreign Policy. University of Illinois Press, 2016.

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

تنس الطاولة"[١]. في ذلك الوقت، كانت الصين تعيش عزلة دولية بسبب الثورة الثقافية، بينما سعت الولايات المتحدة إلى بناء تحالفات جديدة لموازنة نفوذ الاتحاد السوفيتي. أدى تبادل لاعبي تنس الطاولة زيارات ودية بين البلدين إلى تهيئة الأجواء لزيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى الصين عام ١٩٧٢، في خطوة تاريخية أعادت تشكيل العلاقات الدولية[٢]. ومنذ ذلك الحين، أصبح مصطلح "دبلوماسية البنغ بونغ" رمزًا لقدرة الرياضة على تجاوز الخلافات السياسية وفتح قنوات الحوار بين الدول.

- **المقاطعات الأولمبية: الرياضة سلاح للاحتجاج:**

استخدمت المقاطعات الأولمبية كأداة ضغط سياسي عكست التوترات والصراعات العالمية، حيث قاطعت ٢٢ دولة أفريقية أولمبياد "مونتريال" ١٩٧٦، احتجاجًا على مشاركة "نيوزيلندا"، التي خرقت الحظر الرياضي المفروض على جنوب أفريقيا بسبب سياسة الفصل العنصري[٣] وفي ذروة الحرب الباردة، تحولت الألعاب الأولمبية إلى ساحة مواجهة غير مباشرة بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث قاطعت "الولايات المتحدة" وحلفاؤها أولمبياد "موسكو" ١٩٨٠، احتجاجًا على الغزو

١: احمد قاسم حسين، الرياضة وحقل العالقات الدولية : التفكير في الرياضة عبر عدسات النظريات الوضعية، مجلة سياسات عربية، مرجع سابق، ص ٦٣.

2: Xu, Guoqi. Olympic Dreams: China and Sports, 1895-2008. Harvard University Press, 2008.

٣: خرقت نيوزيلندا الحظر الرياضي على جنوب أفريقيا عام ١٩٧٦ عندما قام منتخبها للرجبي بجولة هناك، متجاهلًا العقوبات المفروضة بسبب الأبارتيد، وهي سياسة الفصل العنصري التي ميزت ضد غير البيض في جميع جوانب الحياة. ورغم أن الرجبي ليس رياضة أولمبية، اعتبرت الدول الأفريقية مشاركة نيوزيلندا في أولمبياد مونتريال ١٩٧٦ تجاهلًا لهذا الحظر، مما دفع ٢٢ دولة أفريقية إلى مقاطعة الألعاب احتجاجًا على عدم استبعاد نيوزيلندا من الأولمبياد رغم خرقها الحظر الرياضي المفروض على جنوب أفريقيا.

السوفيتي لأفغانستان، ليرد "الاتحاد السوفيتي" وحلفاؤه بمقاطعة أولمبياد "لوس أنجلوس" ١٩٨٤، مما أضعف شرعية الألعاب كمنصة رياضية محايدة ورسّخ دورها كأداة سياسية[١].

- **الرياضة كأداة للوحدة الوطنية**:

لم تقتصر الرياضة على كونها ساحة للصراعات السياسية، بل أصبحت أيضًا وسيلة لتعزيز الوحدة الوطنية وتشكيل الهوية الجماعية. في "كأس العالم" ١٩٧٨، استغل النظام العسكري في "الأرجنتين" البطولة التي استضافتها البلاد وفازت بها، كأداة لتلميع صورته داخليًا ودوليًا، رغم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبها[٢]. وفي "جنوب أفريقيا" ١٩٩٥، بعد سقوط نظام الفصل العنصري، استُخدم كأس العالم للرجبي لتعزيز المصالحة الوطنية، حيث تبنّى الرئيس نيلسون مانديلا شعار "أمة واحدة، فريق واحد"، واختير اللاعب الأسود "تشيستر ويليامز" كرمز لهذه الوحدة، في رسالة قوية تهدف إلى تجاوز عقود من الانقسام العرقي[٣].

- **حرب كرة القدم** (١٩٦٩): **عندما تزيد الرياضة الاحتقان**:

وكما كانت الرياضة وسيلة لتعزيز الوحدة الوطنية، فقد كانت أيضًا أداةً في تأجيج التوترات السياسية، كما حدث في النزاع بين "السلفادور" و"هندوراس" عام ١٩٦٩، تفاقمت الخلافات بين البلدين بسبب قضايا الهجرة والموارد، وجاءت تصفيات كأس العالم ١٩٧٠ لتزيد من حدة الأزمة، حيث تحولت المباريات بين

1:: Rider, Toby C. Cold War Games: Propaganda, the Olympics, and U.S. Foreign Policy. University of Illinois Press, 2016.

2: Archetti, Eduardo P. "Argentina 1978: Military Nationalism, Football Essentialism, and Moral Ambivalence." In Armstrong, Gary & Giulianotti, Richard (Eds.), Football Cultures and Identities Palgrave Macmillan, 1999.

3: Booth, Douglas. The Race Game: Sport and Politics in South Africa. Routledge, 1998

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

منتخبي البلدين إلى ساحة مواجهة امتدت إلى الشارع، وأشعلت احتجاجات وأعمال عنف. بعد التصفيات بفترة قصيرة، اندلعت حرب استمرت أربعة أيام، عُرفت بـ "حرب المئة ساعة"[1]، وأسفرت عن خسائر بشرية ومادية كبيرة. أثبت هذا الصراع أن الرياضة، عندما تختلط بالخلافات السياسية والاجتماعية، قد تتحول من وسيلة للتقارب إلى شرارة للصراع.

بذلك، لم تقتصر الرياضة خلال القرن العشرين على كونها ساحة للصراعات الأيديولوجية والسياسية، بل شهدت تحولًا في دورها من أداة تُستخدم في المنافسات الثنائية بين الدول إلى وسيلة دبلوماسية عالمية تديرها منظمات رياضية دولية، مثل "اللجنة الأولمبية الدولية، التي بدأت تلعب دورًا في تهدئة النزاعات وتخفيف التوترات عبر الرياضة. كما برز مفهوم "القوة الناعمة"، حيث أدركت الدول أن تحقيق الإنجازات الرياضية، سواء عبر الفوز بالميداليات أو استضافة الفعاليات الكبرى، يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتعزيز صورتها الدولية، كما فعل الاتحاد السوفيتي خلال الأولمبيادات المختلفة. هذه التحولات تعكس كيف أصبحت الرياضة أداة دبلوماسية مؤثرة، قادرة على تقريب الدول أو تأجيج التوترات، وفقًا للسياقات السياسية التي تُستغل فيها.

٥- الدبلوماسية الرياضية في القرن الحادي والعشرين: بين بناء السلام وتعزيز النفوذ:

مع تطور العولمة ووسائل الإعلام، أصبحت الرياضة أداة دبلوماسية أكثر تأثيرًا، حيث باتت الدول تستغل استضافة الأحداث الرياضية الكبرى، مثل كأس العالم والألعاب الأولمبية، لتعزيز قوتها الناعمة وتحسين صورتها الدولية. على سبيل

1: Sipes, Ernest E. The Soccer War: Honduras vs. El Salvador, 1969. iUniverse, 2019.

Egyptian Journal of International Law, Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

المثال، ساهمت استضافة "جنوب إفريقيا" لكأس العالم ٢٠١٠، في إعادة دمجها في المجتمع الدولي بعد عقود من العزلة بسبب نظام الفصل العنصري، بينما استخدمت "قطر" تنظيم كأس العالم ٢٠٢٢، كوسيلة لتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي، مما يعكس الأهمية المتزايدة للدبلوماسية الرياضية في السياسة العالمية.

- **الرياضة كأداة لبناء السلام**:

لعبت الرياضة دورًا محوريًا في تعزيز المصالحة والسلام بين الدول والمجتمعات. على سبيل المثال، استضافت "جنوب إفريقيا" كأس العالم "للرجبي" عام ١٩٩٥، تحت شعار "أمة واحدة، فريق واحد"، مما ساهم في تعزيز الوحدة الوطنية بعد انتهاء نظام الفصل العنصري[١]. كما شهدت دورة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام ٢٠١٨، في "بيونغتشانغ" خطوة دبلوماسية بارزة، حيث شاركت "كوريا الشمالية، والجنوبية" بفريق موحد، في إشارة رمزية إلى إمكانية التقارب بين البلدين رغم التوترات السياسية[٢].

وعلى المستوى العالمي، تبنت "الأمم المتحدة" مبادرات رياضية لتعزيز التنمية والسلام، مثل تعيين سفراء رياضيين لدعم أهداف التنمية المستدامة، واستخدام كرة القدم لدمج اللاجئين والمهمشين من خلال مشاريع مثل "كرة القدم من أجل الصداقة"، التي تجمع أطفالًا من دول متنازعة لتعزيز ثقافة التسامح[٣].

١: محمد المغربي، " استخدمها مانديلا في معركته ضد العنصرية.. الرجبي أكثر من رياضة في جنوب إفريقيا"، بوابة الأهرام، نُشر في ٨ نوفمبر ٢٠١٩، متاح على الرابط: https://gate.ahram.org.eg/News/2320363.aspx

2: Ward, Alex. "Olympics: North and South Korea march under one flag in opening ceremony." Vox, February 9, 2018. https://www.vox.com/world/2018/2/9/16995150/2018-winter-olympics-opening

3: Holt, N. L. Positive Youth Development Through Sport. Routledge, Taylor & Francis Group, 2019. https://www.routledge.com/Positive-

=

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

- **الرياضة كأداة لتعزيز النفوذ**:

لم يعد استخدام الرياضة كأداة دبلوماسية مقتصرًا على تعزيز السلام أو تحسين الصورة الدولية، بل تطور ليصبح جزءًا من الاستراتيجيات الجيوسياسية للدول الساعية إلى توسيع نفوذها. في ظل هذا التحول، لم تعد استضافة البطولات الرياضية الكبرى مجرد وسيلة لتعزيز القوة الناعمة، بل أصبحت أداة ضغط سياسي واقتصادي تخدم أهدافًا استراتيجية أوسع[١]، من خلال عدة ممارسات تشمل:

أ- النقو ذ السياسي والاقتصادي:

أصبحت استضافة الأحداث الرياضية الكبرى وسيلة للحصول على مقاعد قيادية في الهيئات الرياضية الدولية، مثل الفيفا واللجنة الأولمبية الدولية، مما يتيح لهذه الدول التأثير في صناعة القرار الرياضي العالمي[٢].

ب- الاستقطاب الدبلوماسي:

استثمارات الدول في شراء أندية كرة القدم الأوروبية الكبرى، مثل استحواذ صناديق الاستثمار الخليجية على أندية مثل "باريس سان جيرمان"، و"مانشستر سيتي"، و"نيوكاسل يونايتد"، تُستخدم كأداة لتعزيز العلاقات الدبلوماسية مع الدول الغربية وكسب التأييد السياسي[٣].

=

Youth-Development-Through-Sport/Holt/p/book/9781138078307

١: أماني بشير سعيد عثمان، أثر الدبلوماسية الرياضية في تنفيذ السياسة الخارجية القطرية ٢٠٠٣ – ٢٠٢٣، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر ٢٩. أغسطس ٢٠٢٤، متاح على الرابط https://democraticac.de/?p=99593

2 : Grix, Jonathan, and Barrie Houlihan. "Sports Mega-Events and National Soft Power: A Conceptual Framework." International Journal of Sport Policy and Politics 6, no. 3 (2014): 373–386. https://doi.org/10.1080/19406940.2014.907029

3: Phillips, Tom. "Sportswashing: How Qatar Is Using Football to Mask

=

ت- التنافس الجيوسياسي:

تسعى بعض الدول إلى التنافس على استضافة البطولات الرياضية الكبرى كجزء من سباق النفوذ الإقليمي، كما هو الحال بين السعودية وقطر في استضافة الأحداث الرياضية، ما يعكس تنافسًا أوسع يمتد إلى مجالات الاقتصاد والسياسة[1].

ث- الغسيل الرياضي (Sportswashing):

واجهت بعض الدول اتهامات باستخدام الرياضة كأداة لتلميع صورتها على الساحة الدولية، والتغطية على انتقادات تتعلق بحقوق الإنسان أو الحريات السياسية[2].

وبذلك، يتضح أن الدبلوماسية الرياضية في القرن الحادي والعشرين أصبحت ظاهرة متعددة الأبعاد تجمع بين القوة الناعمة وبناء السلام، وفي الوقت ذاته تُستخدم كأداة للنفوذ الجيوسياسي والتأثير في العلاقات الدولية. وبينما تستمر الدول في استغلال الرياضة لتعزيز مصالحها، يظل السؤال المطروح قائماً إلى أي مدى يمكن أن تبقى الرياضة أداة لتحقيق التقارب والسلام دون أن تتحول إلى مجرد وسيلة لخدمة المصالح السياسية والاقتصادية للدول الكبرى؟ ومع تطور الدبلوماسية الرياضية من مجرد أداة تواصل إلى وسيلة تأثير ونفوذ، برزت تساؤلات حول الأطر

=

Its Human Rights Abuses." The Guardian, December 18, 2017. https://www.theguardian.com/sport/2017/dec/18/sportswashing-qatar-football-human-rights-abuses

1: BBC News. "Qatar vs Saudi Arabia: The Battle for Sports Soft Power." BBC News, August 15, 2021. https://www.bbc.com/news/world-middle-east-58273520

2: Phillips, Tom. "Sportswashing: How Qatar Is Using Football to Mask Its Human Rights Abuses." TheGuardian, December 18, 2017. https://www.theguardian.com/sport/2017/dec/18/sportswashing-qatar-football-human-rights-abuses

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

القانونية التي تحكمها ومدى تأثيرها على سيادة الدول. ومن هنا، يصبح من الضروري استقصاء العلاقة بين الدبلوماسية الرياضية والقانون الدولي.

المطلب الثالث

العلاقة بين الدبلوماسية الرياضية والقانون الدولي

أظهرت دراسة "جوناثان جريكس، وباري هوليهان" أن الدول باتت تستخدم الرياضة "كقوة ناعمة" لتحسين صورتها الدولية وتحقيق أهداف استراتيجية أوسع، إذ استخدمت ألمانيا استضافة مونديال ٢٠٠٦، لتجاوز إرثها السلبي المرتبط بالفترة النازية من خلال تنويع موارد قوتها الناعمة، وإقامة مراكز ثقافية وحملات خارجية كسفراء للثقافة واللغة الألمانية، بينما استفادت بريطانيا من أولمبياد ٢٠١٢، لتقديم نموذج يجسد المدنية والتحضر والتقدم التكنولوجي والاقتصادي، مما ساهم في ترسيخ صورة إيجابية على المستوى العالمي[١]. وفي الوقت نفسه، أصبحت الأحداث الرياضية الكبرى منصات للتعبير عن مشاعر الجماهير والتأثير في الوعي الجماهيري تجاه قضايا محددة، إذ أشار "جوزيف ناي"، في كتابه "القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، إلى أن الرياضة تلعب دوراً محورياً في نقل القيم وتعزيز التأثير الثقافي، مما يجعلها وسيلة مثالية للدبلوماسية الثقافية التي تُسهم في تقوية المبادئ السياسية وتكامل السياسات؛ وقد استُخدمت الدبلوماسية الرياضية في أوروبا لتعزيز الارتباط الثقافي بين الشعوب وتقوية الاتحاد الأوروبي وتعزيز التكامل الاقتصادي[٢]. ومن هذا المنطلق، اتجهت بعض الدول إلى استغلال الدبلوماسية

1: Grix & Houlihan, Sports Mega-Events and Soft Power, p. 379.

٢: يُعد كتاب "القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية" "لجوزيف ناي"، من أهم المراجع في ميدان العلاقات الدولية، حيث يقدم فيه مفهوم القوة الناعمة كبديل واستكمال للقوة الصلبة القائمة على العتاد العسكري والاقتصاد. يُعرّف ناي القوة الناعمة بأنها القدرة على =

الرياضية لإدارة نزاعاتها؛ فقد أنشأت وزارة الخارجية الأمريكية قسمًا مخصصًا للدبلوماسية الرياضية عقب أحداث ١١ سبتمبر، بهدف الوصول إلى الشباب في الشرق الأوسط والتأثير عليهم عبر التبادل الرياضي، مما ساهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية مثل تمكين الشباب وتعزيز المساواة بين الجنسين وحل الصراعات، معتمدة برامج مثل برنامج المبعوثين الرياضيين وبرنامج الزيارات الرياضية لاستغلال الرياضيين كوسيلة لكسب التأييد السياسي[١]. وبالتالي أصبحت الدبلوماسية الرياضية أداة استراتيجية تُستخدم ليس فقط لتعزيز الصورة الدولية وصياغة "القوة الناعمة"، بل لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية في ظل العولمة المتسارعة، مما يثير تساؤلاً محورياً حول كيفية تعامل القانون الدولي مع هذه الظاهرة. لذا فإننا، في هذا المطلب، سنستعرض الأطر القانونية التي تنظم هذه الاستخدامات. كما سنناقش التحديات والإشكاليات القانونية الناجمة عن تدخل هيئات مثل (FIFA)، واللجنة الأولمبية الدولية في شؤون الدول، ومدى توافق هذا التدخل مع مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وذلك على النحو التالي:

=

جذب الآخرين والتأثير فيهم من خلال الثقافة والدبلوماسية والقيم والسياسات الجذابة، بدلاً من استخدام الإكراه أو العنف. نشر الكتاب لأول مرة في عام ٢٠٠٤، وقد ساهم بشكل كبير في إعادة صياغة فهم كيفية ممارسة النفوذ الدولي، حيث يرى ناي أن الدول يمكنها تحقيق أهدافها الدولية عبر بناء جاذبية تُشجع الدول الأخرى على اتباع نموذجها، مما يجعلها تُكتسب شرعية وسلطة على الساحة العالمية دون الحاجة إلى اللجوء إلى القوة العسكرية. وللمزيد من التفصيل انظر:

Nye, J. S, Soft Power: The Means to Success in World Politics. New York, NY: PublicAffairs. (2004).

١: د. سليمان صالح، "الرياضة.. كيف أصبحت القوة الناعمة للدول وحصانها الرابح في سياستها الخارجية؟"، الجزيرة نت، ١٣ أغسطس ٢٠٢١. متاح على الرابط: .../https://www.ajnet.me/opinions

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

الفرع الاول

كيفية تعامل القانون الدولي مع الدبلوماسية الرياضية

تعكس الدبلوماسية الرياضية مدى تداخل القانون الدولي مع ممارسات الدول في استخدام الرياضة كأداة للتأثير السياسي والثقافي. يستند هذا الاستخدام إلى أطر قانونية شاملة، بدءاً من مبادئ القانون الدولي العام مروراً بمعاهدات واتفاقيات دولية تهدف إلى تنظيم المنافسات وضمان نزاهتها. وبناءً علي ذلك، سنعرض تلك الاطر القانونية التي تحكم استخدام الرياضة كأداة دبلوماسية.

- **الاطر القانونية التي تحكم استخدام الرياضية كأداة دبلوماسية**:

أ- القانون الدولي العام:

المادة (١) من ميثاق الامم المتحدة[1]:

تنص المادة (١) من ميثاق الامم المتحدة علي أن من مقاصد الامم المتحدة

١) حفظ السلم والأمن الدولي: وتحقيقًا لهذه الغاية، تتخذ التدابير الجماعية الفعالة لمنع وإزالة التهديدات الموجهة إلى السلم، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتعمل بالوسائل السلمية، وفقًا لمبادئ العدل والقانون الدولي، على تسوية المنازعات الدولية أو الأوضاع التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم تسوية سلمية.

٢) إنماء العلاقات الودية بين الأمم: على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتساوي في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.

٣) تحقيق التعاون الدولي: على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية

1: United Nations. Charter of the United Nations. 1945. Retrieved from https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text (accessed March 9, 2025).

والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء.

رغم أن المادة (١) من ميثاق الأمم المتحدة، لم تنص صراحةً على اعتبار الرياضة أداة دبلوماسية أو وسيلة لحل النزاعات، لكنها أشارت بوجه عام إلى "اتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها" و"التذرع بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية". ورغم أن المادة تتحدث عن الوسائل السلمية لحل النزاعات دون ذكر الرياضة تحديدًا، إلا أنه يمكن استنباط أن الرياضة تندرج ضمن هذه الوسائل، نظرًا لدورها في تخفيف التوترات وتعزيز التفاهم بين الشعوب. وفي كثير من الأحيان، استخدمت الرياضة كأداة دبلوماسية غير رسمية لتحقيق هذه الأهداف[١]، كما تجلى في مباريات كرة القدم التي تجمع بين دول كانت علي خلاف؛ فمثلاً تعد مباراة "السلام"، والتي اقيمت بين الهند وباكستان رمزاً لتحويل الرياضة إلي جسر للتواصل وتعزيز الحوار بين الاطراف المتنازعة[٢]. كما هو الحال في الألعاب الأولمبية التي جمعت دولًا ذات تنافس سياسي في ساحة رياضية مشتركة، مثل تشكيل الفريق الكوري الموحد خلال أولمبياد "بيونغ تشانغ" ٢٠١٨، أو مبادرة هدنة الأولمبياد التي رافقت دورة "لندن" ٢٠١٢[٣]،

1: Grix, J., & Houlihan, B, Sports mega-events and national soft power: a conceptual framework, International Journal of Sport Policy and Politics, 6(3), 373–386 https://doi.org/10.1080/19406940.2014.907029 .

٢: مباراة السلام، بين الهند وباكستان اقيمت في عام ٢٠٠٥، جرت تحت رعاية الاتحادات الوطنية بدعم مبادرات دبلوماسية دولية لتخفيف التوتر وبناء الثقة عبر شعبية كرة القدم، إذ كانت تُعتبر مبادرة دبلوماسية ورمزية تهدف أساساً إلى تعزيز الحوار وبناء الثقة بين الهند وباكستان، أكثر من كونها منافسة رياضية تقليدية.

3: The Olympic Truce: A Revival of an Ancient Tradition, Olympika: The International Journal of Olympic Studies, Ontario, 1998, Retrieved from: https://www.olympicstudies.org/olympika

ومع ذلك، يظل هذا التفسير مستنبطًا وليس نصًا صريحًا في الميثاق.

وفي هذا الإطار ايضاً، تدعم الأمم المتحدة العديد من المبادرات التي توظف الرياضة لتعزيز السلام والتعاون الدولي، مثل برنامج "الرياضة من أجل التنمية والسلام" (Sport for Development and Peace - SDP)، الذي يعكس الدور المتنامي للرياضة في تحقيق الأهداف الدبلوماسية والإنسانية.

ب- ميثاق اللجنة الأولمبية الدولية (Olympic Charter):

ينص على أن الهدف من الأولمبياد هو "بناء عالم يسوده السلام"، ويلزم الدول الأعضاء بالالتزام بمبادئ مثل الحياد السياسي المادة (٦)[١]، ومنع التمييز المادة (٤)[٢]، ما يمنع استخدام الرياضة لأغراض دعائية أو سياسية. ويعتبر ميثاق اللجنة الأولمبية الدولية الوثيقة الأساسية التي تُحدد المبادئ والقيم التي تقوم عليها الحركة الأولمبية، وتُعبّر عن رؤية تسعى إلى بناء عالم يسوده السلام والتفاهم بين الشعوب. ينص الميثاق صراحةً على أن الهدف الأسمى للأولمبياد هو "بناء عالم

١: تنص المادة (٦) من الميثاق. ممارسة الرياضة حق إنساني. يجب أن يتمكن كل فرد من الوصول إلى ممارسة الرياضة دون تمييز من أي نوع، مع مراعاة حقوق الإنسان المعترف بها دولياً في نطاق الحركة الأولمبية. تتطلب الروح الأولمبية التفاهم المتبادل بروح الصداقة والتضامن واللعب النظيف. ولمزيد من التفصيل راجع:

International Olympic Committee. (n.d.). Olympic Charter. Retrieved from https://www.olympics.com/ioc/olympic-charter

٢: تنص المادة (٤) من الميثاق: يجب ضمان التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق الأولمبي دون أي تمييز، سواء كان على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو التوجه الجنسي أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو الميلاد، أو أي حالة أخرى. وللمزيد من التفصيل انظر:

International Olympic Committee. (n.d.). Olympic Charter. Retrieved from https://www.olympics.com/ioc/olympic-charter

يسوده السلام"، مما يعكس الرغبة في استخدام الرياضة كوسيلة لتعزيز الحوار والتقارب بين الأمم. ضمن هذا الميثاق، تُعتبر مبادئ الحياد السياسي ومنع التمييز حجر الزاوية في تنظيم الفعاليات الأولمبية. ففي المادة (٦)، يُلزم الميثاق الدول الأعضاء بالاحتفاظ بحيادهم السياسي أثناء المشاركة في الأنشطة الرياضية، مما يمنع استخدام الرياضة كأداة دعائية أو سياسية لتحقيق أهداف معينة. كما تفرض المادة (٤)، منع التمييز، حيث تُوجب على كل المشاركين الالتزام بمبدأ المساواة وعدم استبعاد أي دولة أو رياضي لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنس أو الانتماء السياسي. بهذا الشكل، يعمل ميثاق اللجنة الأولمبية الدولية على ضمان بقاء الفعاليات الرياضية منصة محايدة تعزز من قيم السلام والوحدة، وتبعدها عن أي تدخلات سياسية قد تضر بنزاهة المنافسات الرياضية.

ج- المعاهدات والاتفاقيات الدولية:

تشكل المعاهدات والاتفاقيات الدولية إطارًا قانونيًا حيويًا يهدف إلى ضمان نزاهة المنافسات الرياضية وتعزيز قيم العدالة والمساواة على الساحة الدولية، مما يساهم في استخدامها كأداة دبلوماسية تُسهم في تحسين صورة الدول وتعزيز التعاون بينها. على سبيل المثال:

اتفاقية مناهضة الفصل العنصري في الرياضة (١٩٨٥)[1]:

١: "اتفاقية مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية" (١٩٨٥)، أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار رقم A/RES/40/64 G) لمواجهة سياسات التمييز العنصري في الرياضة، خاصة في جنوب إفريقيا خلال نظام الأبارتايد، وتهدف الاتفاقية إلى حظر الاتصالات الرياضية مع الدول التي تمارس الفصل العنصري، وتعليق مشاركتها في الفعاليات الدولية، وتشجيع المقاطعة الرياضية كأداة ضغط سياسية، رغم أنها لم تُفعَّل بالكامل، ساهمت في عزل جنوب إفريقيا رياضيًا حتى سقوط النظام في عام ١٩٩٤. راجع:
United Nations. General Assembly Resolution A/RES/40/64. Measures to =

تُعد هذه الاتفاقية حجر الزاوية في منع التمييز العنصري داخل الفعاليات الرياضية الدولية، إذ تحظر مشاركة الدول التي تُمارس سياسات عنصرية في منافسات الرياضة. يهدف هذا الإجراء إلى حماية الحقوق والمساواة بين الرياضيين، مما يضمن بيئة تنافسية عادلة ويعزز من مصداقية الرياضة كوسيلة للتواصل الدولي والسلم الاجتماعي[١].

اتفاقية اليونسكو لمكافحة المنشطات (٢٠٠٥)[٢]:

تضع هذه الاتفاقية ضوابط صارمة على استخدام المواد المحظورة في الرياضة، حيث تُلزم الدول الموقعة على منع وتعقب المنشطات للحفاظ على نزاهة المنافسات. يُنظر إلى هذا الإجراء كضمان أساسي لنزاهة الرياضة، مما يجعلها

=

Eliminate Racism and RacialDiscrimination in Sport. New York: United Nations, 1985. Retrieved fromhttps://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/40/64

1: Coakley, J. Sports in Society: Issues and Controversies. New York, NY: McGraw-Hill Education, (2015).

٢: " اتفاقية اليونسكو لمكافحة المنشطات" (٢٠٠٥)، هي وثيقة دولية أُعدت واعتمدت من قبل منظمة اليونسكو، وهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تُعنى بمجالات التعليم والثقافة والعلم. وتهدف الاتفاقية إلى مكافحة استخدام المنشطات والمواد المحظورة في الرياضة، إذ تُلزم الدول الموقعة بتطبيق تشريعات وإجراءات تنظيمية صارمة لمنع التعاطي غير المشروع لهذه المواد، وتعزيز التعاون الدولي في رصد وضبط هذه الممارسات. يسهم ذلك في الحفاظ على نزاهة المنافسات الرياضية وحماية صحة الرياضيين، مما يعزز مبادئ العدالة والشفافية في المجال الرياضي. وقد تم تطوير الاتفاقية من خلال تعاون خبراء دوليين لتعزيز الجهود العالمية لمنع استخدام المنشطات والحفاظ على نزاهة الرياضة. لمزيد من التفصيل راجع:

UNESCO. International Convention against Doping in Sport. Paris: UNESCO, 2005. Retrieved from https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000149121

منصة موثوقة يمكن من خلالها للدبلوماسية الرياضية أن تُروج لقيم النزاهة والشفافية، وتعزز من الثقة المتبادلة بين الدول المشاركة[1].

د- قرارات مجلس الامن و الامم المتحدة:

تُعد قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة من الأدوات الرئيسية التي يُستند إليها في تحديد الإطار الدولي لتنظيم استخدام الرياضة كأداة دبلوماسية لتحقيق السلام، وتعزيز التنمية المستدامة. هذه القرارات، التي تغطي مجموعة واسعة من القضايا الدولية، تُبرز الدور الدبلوماسي والإنساني للرياضة في مواجهة التحديات العالمية. وفي هذا السياق، يأتي القرار (٢٤١٩) لسنة ٢٠١٨ الصادر من مجلس الامن ، وكذلك القرارات (٧٣/٢٤) لسنة ٢٠١٨، (٣٣٧٩) لسنة ١٩٧٥، لتؤكد على قيمة الرياضة كأداة فعالة لحماية الشباب وتعزيز السلام في مناطق النزاع وتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

١) <u>قرارات مجلس الامن:</u>

<u>القرار رقم (٢٤١٩) لسنة ٢٠١٨</u>، يُعد وثيقة حاسمة تُسلّط الضوء على الدور الدبلوماسي والإنساني للرياضة في سياق النزاعات الدولية. فقد اعترفت هذه الوثيقة بأن الرياضة ليست مجرد نشاط ترفيهي، بل هي أداة فعّالة لتعزيز السلام وحماية الشباب في مناطق النزاع، وذلك من خلال توفير منصة للتواصل والحوار بين الفئات المتضررة.

يهدف القرار إلى تشجيع الدول والمنظمات الدولية على دمج البرامج الرياضية ضمن استراتيجياتها للتنمية وبناء السلام، حيث يُنظر إلى الرياضة كوسيلة لخفض

1: World Anti-Doping Agency. World Anti-Doping Code (2015 Edition). Montreal, QC: World Anti-Doping Agency, 2015. Retrieved from https://www.wada-ama.org/en/resources/world-anti-doping-code

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

التوتر، ومنع التطرف، وتعزيز الانتماء الاجتماعي والشعور بالمسؤولية الجماعية. كما يؤكد القرار على أهمية دعم المبادرات الرياضية التي تستهدف الشباب، باعتبارهم عماد المستقبل، مما يسهم في حماية الفئات الضعيفة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البيئات المتأثرة بالنزاعات. بذلك، يُعزز القرار من الإطار الدولي الذي يربط بين الرياضة وتحقيق التنمية المستدامة، ويُبرز الدور الحيوي للرياضة في بناء جسور الثقة والتعاون بين الشعوب في زمن تتزايد فيه التحديات الأمنية والاجتماعية[١].

٢) قرارات الامم المتحدة:

يعتبر القرار (٧٣/٢٤) لسنة ٢٠١٨، الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة خطوة استراتيجية لتشجيع استخدام الرياضة كأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تعزيز السلام والعدالة. ينص القرار على أن الرياضة ليست مجرد نشاط ترفيهي، بل هي وسيلة فعّالة للتواصل بين الشعوب وكسر الحواجز الثقافية والاجتماعية، مما يُسهم في بناء جسور التفاهم وتعزيز الحوار الدولي. كما يحث القرار على دمج المبادرات الرياضية ضمن السياسات التنموية من خلال دعم برامج تمكين الشباب وتعزيز المساواة، مما يساهم في تحسين التماسك الاجتماعي واستقرار المجتمعات على مستوى العالم[٢].

أما فيما يتعلق بالقرار (٣٣٧٩) عام ١٩٧٥[٣]، الصادر عن الجمعية العامة

1: United Nations Security Council. Resolution 2419. New York: United Nations, 2018. Retrieved from https://undocs.org/S/RES/2419(2018)

٢ : الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار A/RES/73/24: الرياضة من أجل التنمية المستدامة والسلام، ٢٠١٨، متاح علي رابط:
https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/73/24

٣: الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ٣٣٧٩، "الصهيونية تُعد شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.، ١٩٧٥،متاح علي رابط:
: https://undocs.org/A/RES/3379(1975)

للأمم المتحدة فقد أعلن هذا القرار أن الصهيونية تُعد شكلاً من أشكال العنصرية، مما أثار جدلاً واسعاً على المستوي الدولي. ورغم إلغائه لاحقاً بقرار (٨٦/ ٤٦) عام ١٩٩١، لا يزال يعتبر سابقة قانونية هامة في مواجهة سياسات التمييز والعنصرية. اذ سلط الضوء على ضرورة مكافحة كافة أشكال التمييز في جميع المجالات، بما في ذلك الرياضة، وقد ألهم هذا القرار جهوداً لاحقة لتعزيز حقوق الإنسان في الميدان الرياضي ومكافحة الممارسات العنصرية في الفعاليات والأنظمة الرياضية الدولية[١].

بالإضافة إلى ذلك، يُعد القرار ٣٣٧٩، أحد الإطارات القانونية التي تُنظم استخدام الرياضة كأداة دبلوماسية. فهو يؤكد على أهمية التصدي لسياسات التمييز لضمان أن تُستخدم الرياضة كمنصة لتعزيز الحوار والتفاهم الدولي بدلاً من استغلالها لأغراض دعائية أو تمييزية. وقد شكّل القرار سابقة قانونية ألهمت تطوير سياسات ومعاهدات دولية أخرى تهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيز بيئة رياضية عادلة، مما يجعله جزءاً لا يتجزأ من الإطار الدولي الذي ينظم استخدام الرياضة لتحقيق السلام والتواصل بين الشعوب[٢].

هـ: القانون الدولي العرفي:

يُعَدُّ القانون الدولي العرفي أحد الأطر القانونية المؤثرة في توظيف الرياضة كوسيلة دبلوماسية، إذ يستند إلى ممارسات دولية متكررة مصحوبة باعتقاد قانوني (Opinio Juris) بأن هذه الممارسات تترتب عليها التزامات قانونية على الدول. ومن بين أبرز الممارسات التي تعكس تطبيق القانون الدولي العرفي في المجال

1: Pappe, Ilan. "UN Resolution 3379: Zionism Is Racism Revisited." Journal of Palestine Studies 33, no. 2 (2004): 52–69. https://www.jstor.org/stable/10.1525/jps.2004.33.2.52

:2 : Pappe, I. (2004). UN Resolution 3379: Zionism is Racism Revisited. Journal of Palestine Studies, 33(2), 52–69. Retrieved from: https://www.jstor.org/stable/10.1525/jps.2004.33.2.52

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

الرياضي، استخدام المقاطعة الرياضية كوسيلة ضغط دبلوماسي ضد الدول المتورطة في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو الأعمال العدوانية[١].

١) مقاطعة الفعاليات الرياضية كجزء من الاعراف الدولية:

اكتسبت المقاطعة الرياضية دورًا بارزًا في العلاقات الدولية، حيث استخدمتها الدول والمنظمات الرياضية كوسيلة للتعبير عن الاعتراض على سياسات دول أخرى. وتشكل بعض حالات المقاطعة سابقة قانونية تعزز فكرة أن مثل هذه الإجراءات يمكن أن تساهم في إرساء أعراف دولية ضمن القانون الدولي العرفي. إذ شهد التاريخ العديد من الأمثلة التي قامت فيها الدول، والمنظمات الرياضية، واللجان الأولمبية بمقاطعة البطولات والفعاليات الرياضية احتجاجًا على انتهاكات حقوق الإنسان أو السياسات العدوانية لبعض الدول[٢]. ومن أبرز الأمثلة:

- مقاطعة جنوب إفريقيا في فترة الفصل العنصري (Apartheid): حيث تم استبعادها من المشاركة في الفعاليات الرياضية الدولية، مما شكل ضغطًا دوليًا ساهم في إنهاء نظام الفصل العنصري[٣].
- مقاطعة أولمبياد موسكو ١٩٨٠: حيث قاطعت العديد من الدول، بقيادة الولايات المتحدة، الألعاب الأولمبية احتجاجًا على الغزو السوفيتي لأفغانستان[٤].

1:Nafziger, James A. R. "Customary Norms in Sports Diplomacy." In International Sports Law, 2nd ed., 45–60. The Hague: Kluwer Law International, 2021. https://lrus.wolterskluwer.com

2: Boykoff, J., Sporting dissent: The Olympics and the political power of protest. In J. Coakley & E. Pike (Eds.), Routledge Handbook of Sport and Politics (pp. 145-157), (2017). https://www.routledge.com/Routledge-Handbook-of-Sport-and-Politics/Brannagan- Gorse/p/book/9781138819990

3: McGreal, Chris. Apartheid: The Rise and Fall of South Africa's Apartheid System. Guardian Books, 2012. Available at: https://guardianbookshop.com/apartheid-the-rise-and-fall-of-south-africa-s-apartheid- system-9780852652680.html

4: Hulme Jr., Derick L, The Political Olympics: Moscow, Afghanistan, =

٢) تطور العرف الرياضي في القانون الدولي:

مع استمرار هذه الممارسات، أصبح يُنظر إلى المقاطعة الرياضية كأداة مشروعة للضغط السياسي والدبلوماسي، مما يعزز فكرة أن بعض المبادئ، مثل احترام حقوق الإنسان في المجال الرياضي، يمكن أن تندرج ضمن الأعراف الدولية الملزمة. وتعكس هذه التطورات كيف أن الدول لم تعد تعتبر الرياضة مجرد نشاط ترفيهي، بل وسيلة فعالة لممارسة الضغط الدبلوماسي والتعبير عن مواقف سياسية تتماشى مع القانون الدولي[١].

٣) أثر القانون الدولي العرفي علي التشريعات الرياضية:

أدى تطور الأعراف الدولية إلى إدماج بعض المبادئ العرفية في القوانين واللوائح المنظمة للرياضة عالميًا[٢]، مثل:

- **التزامات الهيئات الرياضية الدولية، كالفيفا واللجنة الأولمبية الدولية، التي باتت تعتمد سياسات تمنع إقامة الفعاليات الرياضية في دول تمارس الفصل العنصري أو تنتهك حقوق الإنسان.**

=

and the 1980 U.S. Boycott, Praeger. 1990 https://www.amazon.com/Political-Olympics-Moscow-Afghanistan-Boycott/dp/0275934667

١: محمد بوشكيوة ورفيق عباد، الرياضة موضوعًا للبحث في العلاقات الدولية، ضمن وقائع المؤتمر الدولي العلمي: الجيوبوليتيك والرياضة والعلاقات الدولية: الفواعل الجديدة في السياسة العالمية"، المركز الديمقراطي العربي، بالتعاون مع جامعة إب – اليمن ومركز الدراسات الألماني–العربي للدراسات الشرق أوسطية، ٢٤–٢٥ يونيو ٢٠٢٣. متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=86735 في ١٦/ ٣/ ٢٠٢٥.

2: Ryan Gauthier, "The Role of International Law in the Governance of the Olympic Movement",International Sports Law Journal 20, no. 1–2 (2020): 3–21, https://doi.org/10.1007/s40318-020-00173-9.

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

- فرض عقوبات رياضية على الدول التي تنتهك المبادئ المتعارف عليها دوليًا، مثل استبعاد الفرق أو الرياضيين من المسابقات نتيجة لسياسات حكوماتهم المخالفة للأعراف الدولية.

بذلك، يشكل القانون الدولي العرفي إطارًا قانونيًا مؤثرًا في تنظيم استخدام الرياضة كأداة دبلوماسية، حيث تستند الدول إلى الأعراف والممارسات المتكررة لمقاطعة الفعاليات الرياضية أو فرض قيود على المشاركة، مما يعزز مكانة الرياضة كوسيلة فعالة للتأثير السياسي والدبلوماسي في الساحة الدولية.

و: الاتحادات الرياضية الدولية ودورها القانوني في تنظيم الدبلوماسية الرياضية:

تشكل الاتحادات الرياضية الدولية، مثل الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، واللجنة الأولمبية الدولية (IOC)، والاتحادات القارية الأخرى، جزءًا من الإطار القانوني المنظم للرياضة على المستوى الدولي. ورغم أن هذه الهيئات ليست جهات حكومية، إلا أن قراراتها ولوائحها تحظى بقوة قانونية مؤثرة، حيث تفرض التزامات على الدول والاتحادات المحلية في سياق المنافسات الرياضية[١].

تساهم هذه الهيئات في تنظيم الرياضة وفقًا لمبادئ القانون الدولي، إذ تضع لوائح تمنع التدخل الحكومي في شؤون الرياضة، وتحظر التمييز والعنصرية، وتعاقب الدول أو الأندية التي تنتهك القواعد الدولية، كما حدث عند استبعاد جنوب إفريقيا بسبب الفصل العنصري، أو تعليق روسيا من المنافسات الدولية بسبب التدخلات السياسية[٢].

1: Steven Weatherill, "The Impact of the EU on the Governance of International Sport," International Sports Law Journal, Vol. 18, No. 3–4 (2019), pp. 87–105. DOI: 10.1007/s40318-019-00161-8.

2: Nafziger, James A.R, International Sports Law, 3rd ed. Leiden: Brill =

علاوة على ذلك، فإن قرارات الفيفا واللجنة الأولمبية الدولية كثيرًا ما تعكس تفاعل الرياضة مع القانون الدولي، سواء من خلال فرض عقوبات رياضية على الدول المخالفة، أو استخدام الرياضة كوسيلة لتعزيز السلم والحوار بين الدول. وبالتالي، فإن الاتحادات الرياضية تمثل بعدًا مهمًا في الإطار القانوني للدبلوماسية الرياضية.

الفرع الثاني
الإشكاليات القانونية لتدخل الهيئات الرياضية الدولية في شئون الدول

رغم أن الإطار القانوني للدبلوماسية الرياضية يبدو في ظاهره معززًا للسلام والتعاون الدولي، إلا أن تدخل الهيئات الرياضية الدولية، مثل الفيفا، واللجنة الأولمبية الدولية، في الشئون الداخلية للدول يثير العديد من الإشكاليات القانونية التي قد تتعارض مع مبادئ السيادة وعدم التدخل. فبينما تؤكد هذه الهيئات على مبدأ الحياد والاستقلالية الرياضية، ترى بعض الدول أن قراراتها قد تفرض قيودًا على سياساتها الداخلية وتنتقص من سلطتها الوطنية. وفي هذا السياق، سنتناول مدى مشروعية هذا التدخل، وعمّا إذا كان لمنظمة رياضية خاصة الحق في فرض قيود على سياسات الدول الداخلية، كما سنتناول التعارض بين القوانين الوطنية والأنظمة الرياضية الدولية، إضافةً إلى تسييس العقوبات الرياضية، وذلك على النحو التالي:

=

Nijhoff, 2020. Chapter 7: "Sports Sanctions and International Law, pp. 145–160, with specific analysis of South Africa's apartheid-era" exclusion (pp. 150–154) and Russia's suspension from international competitions (pp. 202–215).

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

أولاً: إشكالية السيادة مقابل السلطة الرياضية العالمية:

قبل التطرق إلى إشكالية العلاقة بين السيادة الوطنية، و السلطة الرياضية العالمية، من الضروري توضيح مفهوم السلطة الرياضية العالمية. تُشير هذه السلطة إلى النفوذ الذي تمارسه الهيئات الرياضية الدولية، مثل الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، واللجنة الأولمبية الدولية (IOC)، والاتحادات الدولية المختلفة، في تنظيم وإدارة المنافسات الرياضية على المستوى العالمي[١]. تتمتع هذه الهيئات بسلطة حصرية في وضع القواعد، وتحديد شروط العضوية، والاعتراف بالمنتخبات الوطنية، وتنظيم البطولات الكبرى، مما يمنحها تأثيرًا واسع النطاق يتجاوز الحدود السياسية للدول[٢].

وعلى الرغم من أن هذه المنظمات تدّعي الاستقلالية عن السياسة، إلا أن قراراتها غالبًا ما تتأثر بالسياقات الجيوسياسية، مما يثير تساؤلات حول مدى تمايز السلطة الرياضية عن السيادة الوطنية من هنا تنشأ الإشكالية الأساسية إلى أي مدى تخضع الدول للسلطة الرياضية العالمية، وهل تتعارض هذه السلطة مع مبدأ السيادة الوطنية؟.

يتجلي هذا التداخل بين السلطة الرياضية العالمية، والسيادة الوطنية بوضوح في لوائح "الفيفا"، وتحديدًا المادتين (١٥)، (١٦) من قانونها، اللتان تحظران تدخل الحكومات في شئون اتحادات كرة القدم الوطنية.

وقد برز تطبيق هذا المبدأ عمليًا في عام ٢٠٢٣، عندما واجه الاتحاد الإسباني لكرة القدم (RFEF) تهديدًا من قبل (FIFA) و(UEFA)، بتجميد

1: Chappelet, J. L, The International Olympic Committee and the Olympic System: The Governance of World Sport,Routledge, (2010).
2: Dubal, S, The neoliberalization of FIFA. Soccer & Society, 11(6), 841–853. https://doi.org/10.1080/14660970.2010.510733

نشاطه الرياضي، بسبب مزاعم حول تدخل الحكومة الإسبانية في شئونة[١]. اعتُبر هذا التدخل خرقًا للوائح المنظمة، مما دفع (FIFA)، إلى التهديد بإقصاء المنتخب الإسباني من المنافسات الدولية، مثل كأس العالم وبطولة أمم أوروبا، فضلًا عن منع الأندية الإسبانية من المشاركة في المسابقات الأوروبية[٢]. فبينما تسعى (FIFA) و(UEFA)، إلى ضمان استقلالية الاتحادات الوطنية عن التدخلات السياسية، يبرز التساؤل حول مدي تأثير هذه السياسة علي سيادة الدول في إدارة شئونها الرياضية.

وفي هذا الاطار، يتضح التعارض الاوسع بين السيادة الوطنية، التي تشمل في أحد أبعادها السيادة السياسية، والسيادة الرياضية، حيث تمارس الهيئات الرياضية الدولية، وعلى رأسها (FIFA)، سلطة تتجاوز في كثير من الأحيان الإطار القانوني الدولي، مما يؤدي عمليًا إلى تقويض السيادات الوطنية في المجال الرياضي. فقد أصبحت معايير قبول الأعضاء متأثرة بالاعتبارات السياسية أكثر من كونها قائمة على أسس رياضية بحتة، الأمر الذي يمنح السلطة الرياضية العالمية نفوذًا يتجاوز إرادة الدول ذات السيادة، ويجعلها فاعلًا مؤثرًا في تحديد حدود الشرعية الرياضية

١: تدخلت الحكومة الإسبانية في شئون الاتحاد الإسباني لكرة القدم (RFEF)، على خلفية قضية رئيس الاتحاد آنذاك، لويس روبيالس، بعد الجدل الذي أثاره عندما قام بتقبيل اللاعبة جيني هيرموسو خلال احتفالات فوز منتخب إسبانيا للسيدات بكأس العالم ٢٠٢٣. أثار هذا التصرف ردود فعل واسعة، واعتبرته الحكومة الإسبانية انتهاكًا يستدعي التدخل، حيث طالبت المجلس الأعلى للرياضة (CSD) بفرض عقوبات على روبيالس وإقالته من منصبه. كما بدأ القضاء الإسباني إجراءات قانونية ضده، ما دفع الفيفا (FIFA)، إلى اعتباره تدخلًا حكوميًا في شؤون الاتحاد، ملوحًا بفرض عقوبات على إسبانيا، من بينها تجميد نشاط المنتخب والأندية الإسبانية في المسابقات الدولية.

2: Agence France-Presse, "FIFA Threatens Spain with Ban Over Government Interference in Football Federation," AFP News, August 25, 2023, https://www.afp.com/en/news/826/fifa-threatens-spain-ban-over-government-interference-football-federation.

على المستوى الدولي[١].

ويبرز هذا التعارض بوضوح في طريقة تصنيف الكيانات وفقًا لدرجات متفاوتة من السيادة الرياضية، حيث تحظى بعضها بعضوية كاملة في (FIFA)، بينما يقتصر وضع أخرى على اتحادات قارية، في حين تُستبعد كيانات أخرى تمامًا من الاعتراف الدولي. فقد كشفت قرارات (FIFA)، عن تباين سياسي واضح، كما في حالة كوسوفو التي نالت العضوية استنادًا إلى اعتراف دولي واسع، بينما لم تحظَ كيانات أخرى بوضع مماثل. ونتيجة لذلك، لجأت بعض الكيانات غير المعترف بها إلى بطولات بديلة مثل (CONIFA)، ما يعكس تأثير السلطة الرياضية على الكيانات غير المعترف بها دوليًا[٢].

ولا تقتصر تبعات هذا التباين على الجانب التنظيمي فحسب، بل تمتد إلى التأثير المباشر على السيادة الوطنية للدول التي تُحرم من التمثيل الكروي الرسمي، حيث يُحرم لاعبوها، ومدربوها، وإداريوها من فرص المشاركة الدولية، والدعم المالي، والتدريب، والتطوير. وهذا يتناقض مع المبادئ التي تروج لها (FIFA)، حول "تطوير كرة القدم وتعزيز قيمها التوحيدية والتعليمية والثقافية"، إذ يُوظَّف الاعتراف الرياضي كأداة لإعادة تشكيل مفهوم السيادة الرياضية، بما يتماشى مع مصالح السلطة الرياضية العالمية، حتى لو كان ذلك على حساب الدول ذات السيادة[٣].

1: Centre on Constitutional Change. Sovereignty and Non-State Territories in International Football. 2021. Retrieved from https://www.centreonconstitutionalchange.ac.uk/sovereignty-and-non-state-territories-in-international-football

2: [2]Ibid.

3:3 Ibid.

Egyptian Journal of International Law, Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

ثانياً: إشكالية التعارض بين القوانين الوطنية والانظمة الرياضية الدولية:

إلى جانب تعارض السيادة الوطنية مع الهيئات الرياضية الدولية، يبرز إشكال آخر يتمثل في التداخل بين القوانين الوطنية والأنظمة الرياضية، حيث قد تتباين التشريعات الداخلية للدول مع لوائح الاتحادات الدولية، مما يثير تحديات قانونية وسياسية. ومن بين أبرز صور هذا التداخل، قضايا الجنسية المزدوجة للرياضيين، والجدل حول التمثيل السياسي في الفعاليات الرياضية الدولية، حقوق الرياضيين في مواجهة الأنظمة الرياضية، التحكيم الرياضي والقيود القانونية، الاحتكار الرياضي ومعاقبة المعارضين.

١- قضايا الجنسية المزدوجة للرياضيين:

قضايا الجنسية المزدوجة للرياضيين تعد من أبرز الإشكاليات التي تعكس التعارض بين القوانين الوطنية والأنظمة الرياضية الدولية، حيث تتجلى في عدة جوانب أساسية:

- **تغيير الجنسية الرياضية:**

تسمح (FIFA)، واللجنة الأولمبية الدولية (IOC) للرياضيين بتغيير جنسيتهم الرياضية بعد استيفاء شروط محددة، مثل عدم تمثيل منتخب وطني آخر لفترة زمنية معينة. ومع ذلك، تعارض بعض الدول هذا الإجراء، حيث تفرض قوانينها قيودًا على ازدواج الجنسية، مما قد يعيق انتقال الرياضيين بين المنتخبات الوطنية أو يحرمهم من فرص المشاركة الدولية[1].

ويعد اللاعب البرازيلي دييغو كوستا من أبرز الأمثلة على تغيير الجنسية

1:Gardiner, Simon, and John Parry. "International Eligibility Rules." In Sports Law, edited by Simon Gardineret al., Routledge, 2017.

الرياضية وفق لوائح (FIFA)[١]. فقد بدأ كوستا مسيرته الدولية مع منتخب البرازيل وخاض معه مباريات ودية، لكنه لم يشارك في أي بطولة رسمية. لاحقًا، حصل على الجنسية الإسبانية، وطلب تمثيل منتخب إسبانيا بدلًا من البرازيل، وهو ما أتاحه له (FIFA)، وفقًا للوائحه التي تسمح للاعبين بتغيير جنسيتهم الرياضية إذا لم يشاركوا في مباريات رسمية مع منتخباتهم السابقة. ومع ذلك، أثار هذا القرار جدلًا واسعًا في البرازيل، حيث اعتبره البعض "خيانة رياضية"، ما يعكس التوتر بين القوانين الوطنية التي تمنح الجنسية بناءً على اعتبارات سيادية، والأنظمة الرياضية الدولية التي تعتمد على معايير مختلفة أكثر مرونة[٢].

ولا تقتصر هذه الإشكالية على تغيير الجنسية الرياضية فقط، بل تمتد إلى حالات التجنيس المرتبطة بالأصول العائلية، كما هو الحال مع آدم العبد، لاعب كرة القدم المولود في إنجلترا، والذي مثل منتخب مصر رغم كونه لم ينشأ فيها[٣]، مستفيدًا من اللوائح التي تسمح للاعبين بتمثيل بلدانهم وفقًا لجنسية أحد الوالدين أو الأجداد[٤]. هذا النوع من الحالات يبرز كيف أن القوانين الوطنية الخاصة بالجنسية قد تتعارض مع اللوائح الرياضية الدولية، التي تعتمد على معايير أكثر تساهلًا في تحديد الأهلية الرياضية.

١: المادة (٩)، اللوائح المنظمة لتطبيق النظام الأساسي، الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا).

2:Llopis-Goig, Ramón. "National Identity Transfers in Football: The Case of Diego Costa." In Identity andNation in African Football: Fans, Community and Clubs, edited by Chuka Onwumechili and GerardAkindes, 325–328. New York: Palgrave Macmillan, 2014.

3: Paul Darby, "Football, Migration, and National Identity: The Case of Adam El-Abd and Egypt, International Review for the Sociology of Sport 54, no. 5 (2019): 529–531, https://doi.org/10.1177/1012690217748886.

٤: تنص المادة (٩/١) فقرة (ب) من اللوائح المنظمة لتطبيق النظام الأساسي للاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، (٢٠٢٣):"على أنه يجوز للاعب تمثيل منتخب وطني إذا كان لديه ارتباط حقيقي بالدولة، مثل كون أحد والديه أو أجداده مولودًا فيها".

- **التجنيس السريع لأغراض رياضية:**

التجنيس السريع لأغراض رياضية يمثل أحد أبرز القضايا التي تعكس التعارض بين القوانين الوطنية والأنظمة الرياضية الدولية[١]. ففي حين تفرض العديد من الدول شروطًا صارمة لمنح الجنسية، مثل الإقامة الطويلة أو إثبات الروابط الثقافية والاجتماعية[٢]، يتم أحيانًا منح الجنسية للرياضيين وفقًا لمعايير استثنائية تهدف فقط إلى تعزيز المنتخبات الوطنية[٣]. وتزداد حدة الجدل عندما تتعارض هذه الممارسات مع الدساتير الوطنية التي تحظر منح الجنسية لأسباب رياضية بحتة، مما يخلق إشكاليات قانونية تتعلق بمشروعية هذا النوع من التجنيس ومدى اتساقه مع مبادئ السيادة الوطنية[٤].

وقد شهدت الساحة الرياضية الدولية عدة تجارب بارزة في هذا السياق، من بينها تجربة قطر، التي منحت جنسيتها لعدد من اللاعبين الأجانب لدعم منتخبها الوطني، لا سيما قبل استضافتها لكأس العالم ٢٠٢٢، حيث برزت أسماء مثل "رودريغو تاباتا"[٥]، والبرازيلي الأصل "المعز علي"[١]. كما لجأت فرنسا إلى تجنيس

١: تنص المادة (٩/٢) من اللوائح المنظمة لأوضاع وانتقالات اللاعبين، الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، (٢٠٢٣): علي أنة "يجوز للاعب اكتساب جنسية جديدة لتمثيل منتخب وطني إذا استوفى المتطلبات القانونية لتلك الدولة، بغض النظر عن مدة الإقامة."

2: Mahfoud Amara and Eleni Theodoraki, Sport, Politics, and Society in the Arab World (London: Palgrave Macmillan, 2011), 134–137.

3: Kevin Van Camp, The Ethics of Fast-Track Naturalization in Sport, International Journal of Human Rights 24, no. 8 : 1190–1206, 2020). https://doi.org/10.1080/13642987.2020.1746643

4: evin Van Camp, Citizenship for Sale: Legal Conflicts in Sports Naturalization, International Journal of Constitutional Law 19, no. 2 : 550–555, (2021). https://doi.org/10.1093/icon/moab032

5: Mahfoud Amara, "Qatar's Sport Diplomacy and the Politics of Naturalization", International Journal of Sport Policy and Politics 12, no. 3, 421–437, (2020). https://doi.org/10.1080/19406940.2020.1799873

عدد من اللاعبين من مستعمراتها السابقة، مثل السنغالي الأصل "باتريك فييرا"[٢]، وهو ما أثار تساؤلات حول مدى ارتباط التجنيس بالاعتبارات التاريخية والسياسية.

وعلى الرغم من محاولات الاتحادات الرياضية الدولية وضع ضوابط للتجنيس السريع، مثل شرط الإقامة لخمس سنوات متواصلة قبل السماح بتمثيل المنتخب الجديد[٣]، إلا أن بعض الدول سعت إلى الالتفاف على هذه القيود عبر استثناءات قانونية تمنح الجنسية للاعبين في وقت قياسي[٤].

ازدواج الجنسية وإلزامية الخدمة العسكرية:

ازدواج الجنسية ومتطلبات الخدمة العسكرية تمثلان تحديًا قانونيًا ورياضيًا في بعض الدول، مثل كوريا الجنوبية، التي تفرض الخدمة العسكرية الإلزامية على جميع المواطنين الذكور، بمن فيهم الرياضيون مزدوجو الجنسية. يواجه هؤلاء الرياضيون خيارًا صعبًا بين الحفاظ على جنسيتهم المزدوجة والاستمرار في مسيرتهم الرياضية، أو الامتثال للمتطلبات العسكرية التي قد تعطل تطورهم المهني. في بعض الحالات،

=

1: Paul Michael Brannagan and David R. Grix, "Soft Power and Soft Disempowerment: Qatar, Global Sport, and the Challenges of Being Taken Seriously", International Journal of Sport Policy and Politics 11, no. 4 732–735 (2019). https://doi.org/10.1080/19406940.2019.1676810

2: Laurent Dubois, Soccer Empire: The World Cup and the Future of France (Berkeley: University of California Press, , 112–118, 2010.

٣: تنص المادة (٩/١)، من اللوائح المنظمة لأوضاع وانتقالات اللاعبين، الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، (٢٠٢٣):علي أنه "لا يجوز للاعب الحصول على جنسية جديدة لتمثيل منتخب وطني إلا إذا كان قد أقام بشكل متواصل لمدة لا تقل عن خمس سنوات في إقليم الاتحاد المعني."

4: Mahfoud Amara, Qatar's Strategic Naturalization in Football: Circumventing FIFA's Residency Rule, International Journal of Sport Policy and Politics 14, no. 1 93–97, 2022. https://doi.org/10.1080/19406940.2021.1997825

يضطر اللاعبون إلى التخلي عن إحدى جنسياتهم لتجنب التجنيد الإجباري، مما يثير تساؤلات حول مدى تأثير القوانين الوطنية على حرية الرياضيين في تمثيل المنتخبات التي يختارونها[١].

رفض بعض الدول الاعتراف بجنسيات رياضيين معينين:

تواجه بعض الدول حالات ترفض فيها الاعتراف بجنسية رياضيين معينين، مما يؤدي إلى إشكاليات قانونية تعيق مشاركتهم الدولية. ويعود هذا الرفض في كثير من الأحيان إلى اعتبارات سياسية أو تشريعية، حيث تتمسك بعض الدول بسيادتها القانونية في تحديد من يُعتبر مواطنًا وفقًا لقوانينها الداخلية، بغض النظر عن الاعتراف الرياضي الدولي.

على سبيل المثال، هناك دول لا تعترف بازدواج الجنسية، مما قد يفرض على الرياضيين الاختيار بين تمثيل أحد البلدين أو فقدان جنسيتهم الأصلية[٢]. كما قد يؤدي عدم الاعتراف ببعض الكيانات السياسية إلى منع لاعبيها من المشاركة في المسابقات الدولية، كما هو الحال مع بعض الأقاليم أو الدول غير المعترف بها دوليًا، والتي لا تستطيع منتخباتها الانضمام إلى الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) أو اللجنة الأولمبية الدولية(IOC)[٣]. هذه التحديات تعكس التوتر القائم بين

١: تنص المادة (٣) من قانون الخدمة العسكرية في كوريا الجنوبية على أن: "يجب على كل مواطن ذكر في جمهورية كوريا أن يؤدي الخدمة العسكرية الإلزامية بأمانة"، وتشمل هذه القاعدة المواطنين مزدوجي الجنسية الذين لم يتخلوا عن جنسيتهم الكورية قبل بلوغهم سن ١٨ عامًا.

2: Anderson, J, "Nationality in Sport: The Complexities of Multiple Identities and Allegiances", The International Sports Law Journal, (1-2), 22-28, , 2011. https://link.springer.com/article/10.1007/BF02088286

3:ames, M., Grix, J., Girginov, V. & Morgan, P. (eds.) (2015) Sport, Law =

القوانين الوطنية والأنظمة الرياضية الدولية، وتأثير السياسة على هوية الرياضيين وفرصهم في التنافس على المستوى العالمي.

مشكلات الجنسية بعد الاعتزال:

تظهر مشكلات الجنسية بعد اعتزال الرياضيين المجنَّسين، خاصة عندما يكون حصولهم على الجنسية مرتبطًا بمسيرتهم الرياضية فقط. في بعض الحالات، لا يُسمح لهم بالاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية بعد التجنيس[١]، أو قد يفقدون جنسيتهم الجديدة بانتهاء مبرر التجنيس[٢]، مما يخلق معضلات قانونية تتعلق بوضعهم كمواطنين.

=

and Governance. London: Routledge. Available at: https://www.routledge.com/Sport-Law-and-Governance/James-Grix-Girginov-Morgan/p/book/9781138803236

١ : المادة (٨) من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تقليص حالات انعدام الجنسية (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٦١): تتناول موضوعات متعلقة بالجنسية، بما في ذلك كيفية تأثير قوانين الجنسية على الأشخاص الذين قد يفقدون جنسيتهم الأصلية بعد التجنيس، وهو أمر قد ينطبق على الرياضيين في الحالات التي يُسمح فيها لهم بالتجنيس ولكن يُمنعون من الاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية. متاح علي رابط: https://treaties.un.org

٢ : تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) لعام ٢٠٢٠، اتجاهات عالمية: انعدام الجنسية ٢٠٢٠، جنيف: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ص. ١٢. يتناول التقرير الإحصائيات والاتجاهات المتعلقة بانعدام الجنسية، بما في ذلك الأسباب التي تؤدي إلى ذلك، وأثره على الأفراد والمجتمعات. الرياضيون المجنسون يمكن أن يدخلوا ضمن السياق الذي يتناوله تقرير "الاتجاهات العالمية: انعدام الجنسية ٢٠٢٠"، خاصة إذا كانوا يواجهون تحديات متعلقة بالحصول على الجنسية أو فقدانها بعد اعتزالهم أو انتهاء مبررات تجنيسهم. وللمزيد من التفصيل انظر:

UNHCR. (2020). Global Trends: Statelessness 2020. Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), p. 12. Available at: https://www.unhcr.org

على سبيل المثال، قد يجد الرياضيون أنفسهم في وضع غير مستقر قانونيًا، حيث لا يستطيعون العودة إلى بلدهم الأصلي بسبب فقدان جنسيتهم السابقة[١]، وفي الوقت نفسه، قد تفرض الدولة التي منحتهم الجنسية قيودًا على بقائهم بعد انتهاء مسيرتهم الرياضية[٢]. كما أن بعض الدول التي تمنح الجنسية بسرعة لأغراض رياضية قد لا توفر للرياضيين نفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الأصليون، مما يعقد أوضاعهم القانونية والاجتماعية بعد الاعتزال[٣].

تسلط هذه الحالات الضوء على الحاجة إلى مراجعة سياسات التجنيس الرياضي لضمان عدم تحول الرياضيين إلى ضحايا فراغ قانوني بعد انتهاء فترة استفادة الدول من مواهبهم الرياضية.

١: تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، "لقد طردونا": سياسات التجنيس المثيرة للجدل في قطر (نيويورك: هيومن رايتس ووتش، ٢٠٢٢)، ص. ٥: يتناول التقرير تأثير سياسات التجنيس في قطر على الأفراد الذين حصلوا على الجنسية القطرية، بما في ذلك الرياضيين الذين يتم تجنيسهم في قطر وكيف يمكن أن تؤثر هذه السياسات على حياتهم الشخصية والمهنية، بما في ذلك فقدان الجنسية الأصلية أو القسر على التخلي عنها، بالإضافة إلى وضعهم بعد انتهاء مبررات التجنيس. بالإضافة إلى ذلك، يتناول التقرير آثار هذه السياسات على الأشخاص الذين قد يجدون أنفسهم في وضع قانوني غير مستقر، مما قد يشمل الرياضيين المجنسين الذين يواجهون تحديات بعد اعتزالهم أو في حال فقدان جنسيتهم. وللمزيد من التفصيل، انظر:

Human Rights Watch, “They Kicked Us Out”: Qatar’s Controversial Naturalization Policies (Report, New York: HRW, 2022), p. 5, available at: https://www.hrw.org

2: Bloemraad, I. and Sheares, A, "Citizenship for Sport: National Interest vs. Human Rights." International Migration Review, 55(3), p. 798. (2021).

3: Ibid., p. 799

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

٢- التمثيل السياسي في الفعاليات الرياضية الدولية:

تُثار قضية التمثيل السياسي في الفعاليات الرياضية الدولية عند المطالبة بحظر بعض الدول من المشاركة في البطولات لأسباب سياسية، وهو ما يعكس التداخل بين الرياضة والعلاقات الدولية[١]. ورغم أن اللجنة الأولمبية الدولية (IOC)، والاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، يؤكدان رسميًا على رفض تسييس الرياضة[٢]، فإن الواقع يشير إلى وجود استثناءات يتم فيها اتخاذ قرارات تستند إلى اعتبارات سياسية[٣].

1: Houlihan, B, port and Society: A Student Introduction. London: SAGE Publications, p. 215, (2016).

٢: تنص المادة (٣) النظام الأساسي للاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، (٢٠٢٣) على أنه:" مبدأ عدم تسييس الرياضة." وتؤكد هذه المادة على أن الاتحاد الدولي لكرة القدم يرفض بشكل قاطع أن يتم تسييس الأنشطة الرياضية أو استخدامها كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية. تحرص FIFA على ضمان أن تظل الرياضة مستقلة عن التأثيرات السياسية المباشرة، مما يضمن أن يتم تنظيم المسابقات والمباريات بشكل عادل وغير متأثر بأي انتماءات سياسية. متاح على رابط: https://www.fifa.com.

٣: كما يتضح في الحالة التي اتخذت فيها اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) قرارًا بمنع الرياضيين الروس والبيلاروسيين من المشاركة في الفعاليات الرياضية الدولية عقب الغزو الروسي لأوكرانيا. "في عام ٢٠٢٢، قررت اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) فرض قيود على مشاركة الرياضيين الروس والبيلاروسيين في المنافسات الدولية عقب الغزو الروسي لأوكرانيا. إلا أنه في ٢٨ مارس ٢٠٢٣، خففت اللجنة موقفها، إذ سمحت لبعض الرياضيين الروس بالمشاركة بصفة 'محايدين' شريطة عدم دعمهم للحرب أو ارتباطهم بالمؤسسات العسكرية. ومع ذلك، لم تُفرض عقوبات على دول أخرى، مما أثار تساؤلات حول معايير اتخاذ القرار واستقلالية الرياضة عن السياسة." انظر: اللجنة الأولمبية الدولية، توصيات اللجنة الأولمبية الدولية بشأن مشاركة الرياضيين الروس والبيلاروسيين في المسابقات الدولية (لوزان: اللجنة الأولمبية الدولية، ٢٠٢٢)، متاح على: https://olympics.com.

اللجنة الأولمبية الدولية، بيان المجلس التنفيذي للجنة الأولمبية الدولية بشأن الرياضيين =

على سبيل المثال، شهدت العقود الماضية قرارات بمنع بعض الدول أو فرقها الرياضية من المشاركة في البطولات الكبرى بسبب نزاعات سياسية أو انتهاكات للقوانين الدولية، كما حدث مع فرض عقوبات رياضية على جنوب إفريقيا خلال فترة الفصل العنصري[١]. في المقابل، تُتهم بعض الهيئات الرياضية بازدواجية المعايير عندما تغض الطرف عن قضايا سياسية أخرى، مما يثير جدلًا حول مدى استقلالية الرياضة عن النفوذ السياسي[٢].

هذه الإشكالية تطرح تساؤلات قانونية وأخلاقية حول مدى مشروعية استخدام العقوبات الرياضية كأداة ضغط سياسي، وما إذا كانت تتعارض مع المبادئ الأولمبية التي تدعو إلى فصل الرياضة عن السياسة.

٣- حقوق الرياضيين بين التشريعات الوطنية والأنظمة الرياضية الدولية:

تُثير العلاقة بين حقوق الرياضيين والتشريعات الوطنية من جهة، والأنظمة الرياضية الدولية من جهة أخرى، العديد من الإشكاليات القانونية، حيث تفرض الاتحادات الرياضية احياناً قواعد قد تتعارض مع القوانين الوطنية[٣]، لا سيما في

=

المحايدين (لوزان: اللجنة الأولمبية الدولية، ٢٠٢٣) متاح على:

https://olympics.com .

1: United Nations, The International Campaign Against Apartheid in Sports (New York: UN Publications, 1988), p. 12

2: Human Rights Watch, "Qatar: Events of 2022" (New York: HRW, 2023), Available at: https://www.hrw.org

٣: في أكتوبر ٢٠١٥، علَّق الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، عضوية الاتحاد الكويتي بسبب تدخل الحكومة في شئونه، ما اعتُبر انتهاكًا لمبدأ استقلالية الاتحادات الرياضية. حيث ينص القانون الكويتي (المادة ١٣ من قانون الرياضة) على ضرورة حصول الاتحادات الوطنية على موافقة وزارة الشباب قبل إجراء أي تغييرات إدارية، وهو ما أدى إلى تعارض مع لوائح

=

الجوانب المتعلقة بحقوق العمل وحرية التعبير. وفي هذا السياق، برزت قضية فرض القيود على حرية التعبير بشأن القضايا السياسية والاجتماعية[١]، حيث شهدت الساحة الرياضية احتجاجات بارزة علي تلك القيود، من أبرزها قضية المساواة في الأجور في كرة القدم النسائية، حيث رفعت لاعبات منتخبات وطنية، مثل المنتخب الأمريكي، دعاوى قضائية للمطالبة بالمساواة المالية مع اللاعبين الذكور، مستندات إلى قوانين العمل الوطنية التي تمنع التمييز في الأجور، مما أثار نقاشًا حول مدى مشروعية هذه اللوائح في ظل القوانين الوطنية والدولية لحقوق الإنسان[٢].

=

((FIFA، التي تمنع أي تدخل حكومي في إدارة الرياضة. كنتيجة لذلك، مُنع المنتخب الكويتي من المشاركة في تصفيات كأس العالم ٢٠١٨ وكأس آسيا ٢٠١٩، مما ترتب علية حرمان اللاعبين الكويتين من المشاركة الدولية قبل أن تُرفع العقوبة في ٢٠١٧ بعد تعديل القانون الوطني. لمزيد من التفصيل، انظر: FIFA, Suspension of the Kuwait Football Association (Zurich: FIFA, 2015), Available at: FIFA وأيضًا:

Al-Hajeri, M., "The Legality of Governmental Intervention in Sports Federations: The Kuwaiti Case," International Sports Law Journal, 18(3) (2018), pp. 145-160

١: في أولمبياد طوكيو ٢٠٢١، انسحبت لاعبة الجودو الجزائرية نورين فتيحي، من مواجهة لاعبة إسرائيلية، احتجاجًا على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ما اعتبره الاتحاد الدولي للجودو خرقًا لمبدأ الحياد السياسي، وقرر إيقاف اللاعبة ومدربها عن المنافسات الدولية. يُبرز هذا المثال كيف يمكن أن تُقيّد الأنظمة الرياضية الدولية حرية التعبير عن المواقف الوطنية أو السياسية للرياضيين. لمزيد من التفاصيل، انظر:

International Judo Federation, "Disciplinary Commission Decision: Algerian Athlete Withdraws from Tokyo 2020 to Avoid Israeli Opponent," IJF, 2021. Available at: https://www.ijf.org/news/show/disciplined-algerian-athlete

٢: في عام ٢٠١٩، رفعت لاعبات المنتخب الأمريكي لكرة القدم للسيدات دعوى قضائية ضد اتحاد كرة القدم الأمريكي (USSF) للمطالبة بالمساواة في الأجور مع اللاعبين الذكور. استندت

=

تُظهر هذه القضايا أن الرياضيين ليسوا مجرد عناصر في منظومة رياضية، بل فاعلون حقوقيون يواجهون تحديات قانونية تتعلق بحقوقهم الأساسية. وهذا يعكس الحاجة إلى إصلاحات تضمن توازنًا بين متطلبات الأنظمة الرياضية الدولية من جهة، وضمان احترام الحقوق المكفولة في التشريعات الوطنية من جهة أخرى.

٤- التحكيم الرياضي و القيود القانونية:

يواجه الرياضيون قيودًا قانونية تتعلق بآليات فض النزاعات، حيث تُلزمهم الأنظمة الرياضية الدولية بحل خلافاتهم عبر محكمة التحكيم الرياضي (CAS)[١]،

= الدعوى إلى قانون المساواة في الأجور (Equal Pay Act) والبند السابع من قانون الحقوق المدنية الأمريكي(Title VII) ، كانت لاعبات المنتخب الوطني للسيدات يحققن إنجازات أكبر من منتخب الرجال (أربع بطولات عالمية مقابل صفر). على الرغم من ذلك، رفضت المحكمة الدعوى في البداية في عام ٢٠٢٠ بحجة اختلاف هيكل العقود بين اللاعبين الذكور والإناث. مع تصاعد الضغط الدولي، تم التوصل في ٢٠٢٢ إلى تسوية تاريخية شملت تعويضات مالية قيمتها ٢٤ مليون دولار، بالإضافة إلى ضمان المساواة في الأجور والمزايا المستقبلية، مما شكل سابقة عالمية في النضال ضد التمييز الجندري في الرياضة. لمزيد من التفصيل، انظر: U.S. District Court, Case No. 2:19-cv-01717 (2019) – Official lawsuit document [Available via U.S. Federal Court website].

انظر ايضاً BBC News, "Historic Agreement for Equal Pay Between U.S. Men's and Women's Soccer Players" (2022) Link to report BBC News - Historic Agreement for Equal Pay .

١ : محكمة التحكيم الرياضي (Court of Arbitration for Sport – CAS)، تأسست عام ١٩٨٤ في لوزان بسويسرا تحت رعاية اللجنة الأولمبية الدولية (IOC)، وتُعتبر الهيئة القضائية العليا لتسوية النزاعات الرياضية عالميًا. تختص بالفصل في قضايا مثل المنشطات، والنزاعات التعاقدية، وتأهيل الرياضيين للبطولات. تُلزم الاتحادات الدولية (مثل FIFA وIOC) الأطراف باللجوء إليها بدلًا من المحاكم الوطنية، ما أثار انتقادات لـ"تقييد حق الرياضيين في الوصول للعدالة" وفقًا لبعض التشريعات المحلية. لمزيد من التفصيل انظر:
=

مما يحرمهم عمليًا من اللجوء إلى القضاء الوطني. ويثير هذا التقييد تساؤلات حول مدى احترام حقوق الرياضيين في الوصول إلى العدالة، خاصة عندما تتعارض قرارات التحكيم الرياضي مع القوانين الوطنية التي قد توفر ضمانات وحماية قانونية أوسع[١].

وقد أثارت بعض القضايا جدلًا واسعًا حول عدالة قرارات التحكيم الرياضي، خاصة في الحالات التي تتعلق بالإيقاف بسبب المنشطات[٢]، وقرارات التأهل

=

M. Reeb, The Role of the Court of Arbitration for Sport, in Lex Sportiva: What is Sports Law? (Springer, 2020), p. 75 .

1: Mitten, M.J. and Davis, T, Athlete Eligibility Requirements and Legal Protection of Sports Participation Rights. Virginia Sports and Entertainment Law Journal, 8, p. 71, https://scholarship.law.marquette.edu/facpub/546/

٢: تعد قضية (WADA v. Sun Yang & FINA) من أبرز الحالات في هذا الشأن، حيث حكمت محكمة التحكيم الرياضي (CAS) في ٢٠١٩، على السباح الصيني سون يانغ بخرق قواعد مكافحة المنشطات بعد رفضه تسليم عينة بول لموظفي اختبار المنشطات. بدأت القضية عندما رفض سون يانغ الامتثال لاختبار المنشطات في ٢٠١٨، وتسبب في تدمير الزجاجة التي كان من المفترض أن تحتوي على عينة البول. بعد قرار مبدئي بإيقافه لمدة ٦ أشهر، قدمت الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات (WADA) طعنًا، مما أدى إلى صدور حكم نهائي في ٢٠٢٠ بإيقافه لمدة ٨ سنوات، مما جعله غائبًا عن أولمبياد طوكيو ٢٠٢٠. أثار القرار جدلاً واسعًا، خاصة في الصين، وهو حكم صُنف كأحد أقسى الأحكام في قضايا المنشطات الرياضية في التاريخ. تعرض قرار إيقاف سون يانغ لانتقادات شديدة من قبل وسائل الإعلام والصحافة الصينية، التي اعتبرت أن العقوبات كانت مبالغًا فيها. من جهة أخرى، اعتبرت الوكالات الرياضية الدولية أن القرار كان ضروريًا للحفاظ على نزاهة الرياضة. تُعتبر هذه القضية بمثابة سابقة قانونية مهمة في التعامل مع قضايا المنشطات من خلال فرض عقوبات صارمة ضد أي سلوك غير قانوني يشوه سمعة الرياضة. كما تسلط الضوء على دور محكمة التحكيم الرياضي (CAS) كهيئة قضائية مستقلة تعمل على تسوية القضايا

=

Egyptian Journal of International Law, Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

للمسابقات الدولية، والنزاعات التعاقدية بين اللاعبين والأندية أو الاتحادات الرياضية[1]. في بعض الدول، ظهرت محاولات للطعن في قرارات (CAS) أمام المحاكم الوطنية، ما أدى إلى نقاش قانوني حول مدى إلزامية قرارات التحكيم الرياضي ومدى توافقها مع القوانين الداخلية للدول[2].

= الرياضية الدولية وتحقيق العدالة، حتى في الحالات التي تتعلق ببطولات وميداليات عالمية.لمزيد من التفصيل انظر:

CAS, Award in the case of WADA v. Sun Yang & FINA (2019), CAS 2019/A/6148.

١: في عام ٢٠٠٨، نشبت قضية بين اللاعب البرازيلي ماتوزالم ونادي ريال سرقسطة الإسباني بسبب نزاع حول شروط عقده وانتقاله إلى نادي آخر. كان ماتوزالم قد قرر فسخ عقده مع ريال سرقسطة والانتقال إلى نادي آخر، مما أدى إلى تدخل الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) وتوقيع عقوبات عليه. أصدرت محكمة التحكيم الرياضي (CAS) حكمًا بإيقاف اللاعب بسبب مخالفته للأنظمة المتعلقة بالانتقال. محاولًا للطعن في قرار محكمة التحكيم الرياضي، قرر ماتوزالم رفع دعوى أمام محكمة محلية في إسبانيا، مطالبًا بإلغاء القرار. لكن المحكمة المحلية رفضت الاستئناف وأكدت قرار محكمة التحكيم الرياضي (CAS)، معتبرة أن القوانين الرياضية الدولية تتفوق على الأنظمة المحلية في مثل هذه القضايا. للمزيد من التفصيل انظر:

CAS, Award in the case of Matuzalem v. FIFA (2008), CAS 2008/A/1519

٢: في عام ٢٠٢٠، تعرض الرياضي دانييل بيتشولز، لاعب كرة اليد السويسري لعقوبة إيقاف من قبل CAS بسبب مخالفة لوائح المنشطات. قدم اللاعب الطعن أمام المحكمة الفيدرالية السويسرية في عام ٢٠٢٠، مطالبًا بإلغاء القرار. ومع ذلك، رفضت المحكمة الفيدرالية السويسرية الطعن وأكدت أن قرارات CAS تُعتبر ملزمة طالما أنها تتوافق مع المبادئ القانونية الدولية مثل اتفاقية نيويورك ١٩٥٨ التي تنظم الاعتراف بقرارات التحكيم الدولي. المحكمة رفضت الإدعاء بأن قرار CAS غير قانوني أو أنه يتعارض مع القوانين السويسرية، مشيرة إلى أن المحكمة الرياضية الدولية تعمل وفقًا لمبادئ قانونية مستقلة. لمزيد من النفصيل انظر:

Swiss Federal Tribunal, Judgment 4A_260/2019 (2020), §5.3.

تعكس هذه الإشكاليات الصراع القائم بين السيادة الوطنية والأنظمة الرياضية الدولية، حيث تسعى الأخيرة إلى فرض لوائح موحدة على جميع الرياضيين، بينما تحاول بعض الدول حماية مواطنيها من قرارات قد تكون مجحفة بحقهم.

ثالثاً: إشكالية تسييس العقوبات الرياضية:

تتمثل الإشكالية القانونية الرئيسية في مدى توافق هذه العقوبات مع مبدأ "الحياد الرياضي" المنصوص عليه في الميثاق الأولمبي، والذي ينص على عدم استخدام الرياضة كأداة لمعاقبة الدول أو التدخل في سياساتها الداخلية. في المقابل، ترى بعض الهيئات الرياضية أن اتخاذ مثل هذه القرارات يندرج تحت مسؤوليتها في حماية القيم الأولمبية، خاصة فيما يتعلق بالسلام ورفض العدوان العسكري[١].

يُظهر هذا الجدل التوتر القائم بين استقلالية المنظمات الرياضية الدولية من جهة، وسيادة الدول في حماية رياضييها من قرارات يُنظر إليها على أنها ذات طابع سياسي من جهة أخرى[٢]. كما يثير تساؤلات حول مدى قانونية العقوبات الرياضية

١: أدى غزو روسيا لأوكرانيا في عام ٢٠٢٢، إلى فرض عقوبات رياضية واسعة النطاق على الرياضيين الروس، شملت منعهم من رفع العلم الوطني أو استخدام النشيد الرسمي، وذلك بقرارات من اللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الرياضية المختلفة. كما مُنعت المنتخبات والأندية الروسية من المشاركة في العديد من البطولات الدولية، وهو ما أثار جدلًا قانونيًا وسياسيًا واسعًا حول مدى مشروعية هذه التدابير.انظر جيرارت، أ. "حياد الحركة الأولمبية ضد التطورات الأخيرة في الرياضة والجغرافيا السياسية – الحاجة لإعادة المفهوم". المجلة الدولية للقانون الرياضي. وللمزيد من التفصيل :

Geeraert, A. "Neutrality of the Olympic Movement against recent developments in sport and geopolitics – need of reconceptualisation". The International Sports Law Journal. . (2022). Retrieved from: https://doi.org/10.1007/s40318-022-00226-w

٢: سعد محمد أحمد، التوازن بين سيادة الدولة واستقلال الرياضة في بعض مراكز التحكيم الرياضي العربية. سعد محمد، أ. (٢٠٢٤). التوازن بين سيادة الدولة واستقلال الرياضة في بعض مراكز التحكيم الرياضي العربية. ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العربي الثالث للرياضة =

عندما تستند إلى اعتبارات سياسية[١]، وما إذا كانت تشكل سابقة قد تؤدي إلى تكرار تسييس الرياضة في النزاعات الدولية المستقبلية[٢].

بعد استعراض الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الرياضية، يمكن القول إن هذا النوع من الدبلوماسية يمثل أحد الأدوات الفعالة في العلاقات الدولية، حيث يمتد تأثيره ليشمل الأبعاد السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. وقد أظهر التحليل أن الدبلوماسية الرياضية ليست مجرد ظاهرة حديثة، بل لها جذور تاريخية تعكس تطورها المستمر عبر الزمن، وصولًا إلى دورها المعاصر في المشهد العالمي.

كما تبين أن العلاقة بين الدبلوماسية الرياضية والقانون الدولي تتسم بالتداخل والتكامل، إذ تساهم القوانين والاتفاقيات الدولية في تنظيم التفاعلات الرياضية على المستوى الدبلوماسي، بينما تظل هناك تحديات قانونية وسياسية تواجه هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بسيادة الدول والتدخلات السياسية في الرياضة.

وانطلاقًا من هذا الأساس النظري، يصبح من الضروري استكشاف الأبعاد القانونية والسياسية للدبلوماسية الرياضية في العلاقات الدولية ، وهو ما سيتم التطرق إليه في المبحث التالي.

=

والقانون، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية. (٢٠٢٤).

١: من الأمثلة التطبيقية على ذلك، قضية الاتحاد الروسي لكرة القدم ضد الفيفا، حيث طعن الاتحاد الروسي أمام محكمة التحكيم الرياضي (CAS) على قرار الفيفا بمنع المنتخبات الروسية من المشاركة في البطولات الدولية، عقب غزو أوكرانيا. أشار الاتحاد إلى أن القرار يستند إلى اعتبارات سياسية تتعارض مع مبدأ الحياد الرياضي، بينما رأت الفيفا أن القرار يهدف إلى حماية السلامة والأمن في البطولات. وقد رفضت المحكمة الطعن، معتبرة أن الفيفا تصرفت ضمن صلاحياتها التنظيمية في ظل ظروف استثنائية.لمزيد من التفصيل انظر:

CAS, Award in the case of Russian Football Union v. FIFA (2022), CAS 2022/A/8708, §15.

2: Nafziger, J.A.R., International Sports Law (Brill, 2022), p. 145.

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

المبحث الثاني
الأبعاد القانونية والسياسية للدبلوماسية الرياضية في العلاقات الدولية

تمهيد وتقسيم:

تُعد الرياضة اليوم جزءًا أساسيًا من الدبلوماسية العامة، إذ تُستخدم كأداة فعّالة في تعزيز العلاقات الدولية، لا سيما في أوقات الأزمات. فمن خلال الفعاليات الرياضية والأنشطة الثقافية المصاحبة لها، تتمكن الدول من تحسين صورتها النمطية، وتعزيز مكانتها، وتجنب الصراعات.

غير أن للدبلوماسية الرياضية وجهًا آخر، يتمثل في الدور المتنامي للهيئات الرياضية الدولية، مثل اللجنة الأولمبية الدولية والاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، والتي تجاوز تأثيرها الجانب التنظيمي البحت، لتُمارس أدوارًا ذات طابع سياسي وقانوني، قد تمس السيادة الوطنية للدول، وتثير تساؤلات جدية حول حدود سلطتها، ومدى مشروعيتها في التدخل بالشؤون الداخلية للدول[1].

وفي ضوء ذلك، تبرز الحاجة إلى دراسة الأبعاد القانونية والسياسية للدبلوماسية الرياضية في إطار العلاقات الدولية، وذلك من خلال تناول النقاط التالية:

الطابع القانوني للهيئات الرياضية الدولية، ووضعها كمنظمات غير حكومية ذات طابع دولي، ومدى تمتعها بالشخصية القانونية الدولية، وعلاقتها بالمنظمات

1: García, B. "The Governance of World Football: FIFA's Political Power and Accountability". International Journal of Sport Policy and Politics, 14(3), (2022), pp. 425–438. Retrieved from: https://doi.org/10.1080/19406940.2022.2049286

Egyptian Journal of International Law, Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

الدولية كالأمم المتحدة وغيرها. وسيتم تناول هذه الجوانب في مطلبين رئيسين على النحو التالي:

المطلب الأول: الطبيعة القانونية للهيئات الرياضية الدولية وأثرها في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: الدور السياسي والدبلوماسي للهيئات الرياضية في العلاقات الدولية.

المطلب الأول

الطبيعة القانونية للهيئات الرياضية الدولية وأثرها في العلاقات الدولية

تحولت الرياضة من مجرد نشاط بدني إلى ظاهرة عالمية ذات أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية، باتت تؤثر في العلاقات الدولية وتلعب دورًا متزايدًا في سلوك الدول على الساحة العالمية. وفي هذا السياق، برزت الهيئات الرياضية الدولية كجهات منظمة ومحركة لهذا الدور، من خلال وضع القواعد، وتسوية المنازعات، وفرض الالتزامات، بل وفرض عقوبات قد تمس سيادة الدول[١]. وقد أثار هذا الواقع تساؤلات قانونية حول الطبيعة القانونية لهذه الهيئات، ووضعها كمنظمات غير حكومية ذات طابع دولي، ومدى تمتعها بالشخصية القانونية الدولية[٢].

1: Houlihan, B., Sport and Globalization: The Role of International Sporting Organizations , in: Handbook of, Sport and International Relations (Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2019), pp. 48-51.

2: Jean-Loup Chappelet, The International Olympic Committee and the Olympic System: The Governance of World Sport, Routledge, 2018, pp. 45–47. https://www.routledge.com/The-International-Olympic-Committee-and-the-Olympic-System-The-Governance-of-World-Sport/Chappelet/p/book/9780415431682

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

وبما أن الهيئات الرياضية الدولية تمارس سلطات تنظيمية ذات طابع دولي، وتفرض قراراتها على الدول والاتحادات الوطنية، فإن تحديد طبيعتها القانونية يُعد أمرًا جوهريًا لفهم مركزها في القانون الدولي[١]. ويقتضي ذلك التمييز بينها وبين المنظمات الحكومية التقليدية، والنظر في مدى تمتعها بالشخصية القانونية الدولية، وما يترتب على ذلك من آثار في تعاملها مع الدول والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة واليونسكو، خصوصًا فيما يتعلق بحدود اختصاصها واستقلالها أو خضوعها للإطار القانوني الدولي العام[٢]. وبناءعلي ماسبق، سيتناول هذا المطلب الجوانب المتعلقة بوضع الهيئات الرياضية الدولية من خلال ثلاثة محاور رئيسية، وذلك على النحو التالي:

أولًا: الطبيعة القانونية للهيئات الرياضية الدولية.

ثانياً: الشخصية القانونية للهيئات الرياضية الدولية.

ثالثاً: العلاقة بين الهيئات الرياضية الدولية والمنظمات الدولية.

اولاً: الطبيعة القانونية للهيئات الرياضية الدولية:

من أجل فهم الدور القانوني الذي تضطلع به الهيئات الرياضية الدولية في العلاقات الدولية، لا بد من الوقوف على طبيعتها القانونية. يبرز مفهوم "الطبيعة القانونية" باعتباره الأساس الذي يُحدد الخصائص القانونية لهذه الهيئات، ويوضح مركزها القانوني في النظام الدولي، علاوة على القواعد القانونية التي تستند إليها

1: Ibid., pp. 45–46.

2: Arnout Geeraert, "The Governance Network of European Football: Introducing New GovernanceApproaches to Steer Football at the EU Level", International Journal of Sport Policy and Politics, 7(1) (2015) pp. 113–115 Retrieved from: https://doi.org/10.1080/19406940.2022.2067351

تلك الهوية[١].

تُعد الهيئات الرياضية الدولية، مثل اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) والاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، منظمات غير حكومية ذات طابع دولي، تُمارس مهامها بشكل مستقل عن سيطرة الحكومات الوطنية. وتعمل هذه الهيئات وفقًا لقوانين ومواثيق خاصة بها، وتتمتع بصلاحية إصدار اللوائح والنظم التي تُنظم النشاط الرياضي الدولي، فضلًا عن مراقبة تنفيذها دون تدخل حكومي مباشر[٢].

- تستند الطبيعة القانونية لهذه الهيئات إلى مجموعة من الخصائص القانونية، وتستمد مشروعيتها من مبادئ وقواعد معترف بها في القانون الدولي، كما تختلف من حيث التكوين والوظيفة عن المنظمات الدولية الحكومية. وهو ما سيتم تفصيله على النحو الآتي.

١- الخصائص القانونية للهيئات الرياضية الدولية(٣):

- **<u>الاستقلالية القانونية:</u>**

الهيئات الرياضية الدولية تتمتع بالاستقلالية القانونية عن الحكومات الوطنية. لا تخضع هيئات مثل اللجنة الأولمبية الدولية أو الاتحاد الدولي لكرة القدم للسلطة التشريعية أو القضائية للدول الأعضاء، بل تلتزم بالقوانين الداخلية الخاصة به[٤].

- **<u>الشخصية القانونية:</u>**

هذه الهيئات تمتلك شخصية قانونية دولية، مما يعني أنها قادرة على اتخاذ قرارات قانونية مُلزمة للمؤسسات الرياضية المختلفة والأفراد المعنيين (مثل الرياضيين

1: Chappelet, op. cit., pp. 30–34.
2: Chappelet, op. cit., pp. 25–29.
3: : Arnout Geeraert, op. cit., pp. 25–29.
4: Nafziger, J. A. R., "International Sports Law: A Replay of Characteristics and Trends," American Journal of International Law, 86(3) (1992), pp. 489–518. https://www.jstor.org/stable/2203964.

والفرق). وتتمتع هذه الشخصيات القانونية بالقدرة على التعاقد، وإقامة علاقات مع كيانات أخرى، ورفع القضايا أمام المحاكم الدولية في بعض الحالات[١].

- القدرة على إصدار لوائح رياضية دولية:

الهيئات الرياضية الدولية تتمتع بسلطة وضع لوائح وقوانين لتنظيم النشاطات الرياضية، وهذه القوانين تكون ملزمة لجميع الدول الأعضاء. على سبيل المثال، اللجنة الأولمبية الدولية تضع القوانين الخاصة بالألعاب الأولمبية والتي تكون ملزمة لجميع الرياضيين والدول المشاركة[٢].

١ – الأسس القانونية لتحديد الطبيعة القانونية للهيئات الرياضية الدولية: تستمد الهيئات الرياضية الدولية طبيعتها القانونية من عدة قواعد ومبادئ في القانون الدولي[٣]، أبرزها:

- القانون الدولي العام:

الهيئات الرياضية الدولية تخضع لمجموعة من المبادئ القانونية في القانون الدولي، مثل مبادئ المعاهدات الدولية، حيث تُلزِم الدول الأعضاء بالتقيد باللوائح والقوانين التي تضعها هذه الهيئات. ورغم أن الهيئات الرياضية الدولية هي منظمات

1:Gardiner, S., O'Leary, J., Welch, R., Boyes, S. & Naidoo, U., "Sports Law", 4th ed, Abingdon: Routledge (2012), pp. 45–60. Retrieved from: https://www.routledge.com/Sports-Law/Gardiner-OLeary-Welch-Boyes-Naidoo/p/book/9780415481737.

2: Kalantarli, N.M., Abiyev, T.G. & İsmayilova, E.A., "Main Characteristics of the Legal Regulations of International Sports Federations", Scientific News of Academy of Physical Education and Sport, 6(2) (2024), pp. 45–60. Retrieved from: https://www.sportsciencejournal.org/index.php/ssj/article/view/775.

3: Asadullin, R., "International Sports Federations and Their Place in the System of Subjects of Law", EconomicProblems and Legal Practice, 2022. Retrieved from: https://journals.eco-vector.com/2541-8025/article/view/633430/en_US .

غير حكومية، إلا أنها تفرض قيودًا على الدول الأعضاء من خلال الالتزامات المقررة في الاتفاقات التي تُوقع بين الأطراف المعنية، بما في ذلك الالتزام بالمشاركة في المسابقات الرياضية الدولية والامتثال للقرارات المتخذة ضمن هذه الإطارات[١].

- **المعايير القانونية للمنظمات غير الحكومية:**

تعد الهيئات الرياضية الدولية، مثل اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) واتحادات الرياضات المختلفة، منظمات غير حكومية ذات طابع دولي، أي أنها ليست دولًا ولا تتبع الأنظمة القانونية للدول، بل تعمل ككيانات مستقلة عن الحكومات الوطنية. ومع ذلك، تتمتع هذه الهيئات باعتراف قانوني دولي يجعلها جزءًا من النظام الدولي، حيث تُعتبر فاعلاً أساسيًا في المجال الرياضي على المستوى الدولي[٢].

على سبيل المثال، تتمتع اللجنة الأولمبية الدولية بمكانة استشارية لدى الأمم المتحدة. هذا الاعتراف لا يعني أن هذه الهيئات تتمتع بمكانة دبلوماسية رسمية مثل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولكنها تمكنها من المشاركة في بعض المناقشات والأنشطة الدولية المهمة، مثل تبادل المعرفة والمشاركة في قضايا حقوق الإنسان والتنمية[٣].

هذا الاعتراف القانوني الدولي لا يشمل بالضرورة جميع الهيئات الرياضية الدولية، بل يختلف من هيئة إلى أخرى حسب نوع النشاطات التي تقوم بها والعلاقات

1: Grix, J., & Houlihan, B., Sport Politics: An Introduction, 3rd ed., Palgrave Macmillan, 2014, pp. 88–95 https://link.springer.com/book/10.1057/9781137371188

2: Ilaria Rossi, Legal Status of Non-Governmental Organizations in International Law, Intersentia, 2010, pp. 35–46.

3: Nicolien van Luijk, "The International Olympic Committee: A United Nations Permanent Observer of Post- Politics?", International Area Studies Review, 21(2), 2018, pp. 134–149. Retrieved from: https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/2233865918761110

التي تربطها بالمنظمات الدولية المختلفة. بعض الهيئات الرياضية قد تحظى بعلاقات رسمية مع منظمات دولية، في حين أن البعض الآخر قد لا يكون لـه هذا الاعتراف أو مكانة استشارية[١].

إذن، يمكـن القـول أن الهيئـات الرياضـية الدوليـة، رغـم أنهـا منظمـات غيـر حكومية، تتمتع بمكانة قانونية دولية نتيجة للاعتراف بها من قبل المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، وتؤثر في مجال العلاقات الدولية، وخاصة في الشؤون الرياضية، على الرغم من أنها لا تملك السيادة أو الحق في اتخاذ قرارات سياسية[٢].

- **الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:**

العديد من الهيئات الرياضية الدولية تتبنى اتفاقيات ومعاهدات دولية تُنظم عملها. مثلاً، الميثاق الأوليمبي هو وثيقة قانونية أساسية تحدد قواعد الألعاب الأولمبية وأسلوب تنظيمها، وهذه الوثيقة تُعتبر جزءًا من النظام القانوني للهيئات الرياضية الدولية. هذه المعاهدات تسهم في تعزيز مركزها القانوني في القانون الدولي[٣].

- **السوابق القضائية الدولية:**

في بعض الأحيان، تُرفع قضايا تخص الهيئات الرياضية الدولية أمام المحاكم الدولية مثل محكمة التحكيم الرياضي (CAS)، مما يعزز مركزها القانوني في النظام

1: van Luijk, op. cit., p. 140.

2: : van Luijk, op. cit., p.136.

٣:يعد الميثاق الأولمبي الوثيقة القانونية الأساسية الصادرة عن اللجنة الأولمبية الدولية، و الإطار الدستوري للحركة الأولمبية وتنظم تنظيم الألعاب الأولمبية. و تُعتبر جزءًا من النظام القانوني للهيئات الرياضية الدولية، وتُلزم كل الدول الأعضاء بالامتثال لأحكامها. للمزيد راجع:

International Olympic Committee, Olympic Charter, in force as of 23 July 2024, available at: https://olympics.com/ioc/olympic-charter.

القضائي الدولي، ويُظهر استعداد النظام الدولي للتعامل مع المنازعات التي تخص الهيئات الرياضية في إطار القوانين الرياضية الدولية[١].

٢- التمييز بين المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية:

الهيئات الرياضية الدولية تختلف جذريًا عن المنظمات الدولية الحكومية مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي. فبينما المنظمات الحكومية تمثل دول ذات سيادة وتحكم العلاقات بين الدول، فإن الهيئات الرياضية الدولية هي منظمات غير حكومية ذات طابع رياضي دولي، ولا تمثل دولًا، بل كيانات مستقلة تعمل على تنظيم الأنشطة الرياضية الدولية فقط. هذه الهيئات لا تمتلك سلطة تشريعية على الدول الأعضاء بنفس طريقة المنظمات الدولية الحكومية، ولكنها تمارس سلطاتها ضمن إطار القوانين واللوائح الرياضية التي تضعها[٢].

يتضح مما سبق أن الطبيعة القانونية للهيئات الرياضية الدولية تمنحها مكانة فريدة في النظام الدولي، ما يبرر تأثيرها المتزايد في العلاقات الدولية، ليس فقط

١: يقصد بالسوابق القضائية الأحكام والقرارات القضائية السابقة الصادرة عن محكمة التحكيم الرياضي (CAS) وغيرها من المحاكم الدولية المختصة، والتي ساهمت في تحديد الطبيعة القانونية للهيئات الرياضية الدولية وتعزيز مكانتها في النظام القانوني الدولي. فعلى سبيل المثال، قرارات محكمة التحكيم الرياضي المتعلقة بمخالفات المنشطات أو النزاعات بين الرياضيين والهيئات الرياضية قد شكلت إطاراً قانونياً مرجعياً يُعتمد عليه في النزاعات الرياضية الدولية، مما يؤكد تأثير هذه الهيئات في العلاقات الدولية الرياضية. ولمزيد من التفصيل راجع:

García, B., & Malcolm, D., "The Governance of Sport: A Review of the Role of Arbitration and the CAS in International Sport", International Journal of Sport Policy and Politics, 10(3), 2018, pp. 500–515.

2: Barrie Houlihan, "Alternative Models for the Regulation of Global Sport", in Lincoln Allison (Ed.), The Global Politics of Sport: The Role of Global Institutions in Sport, Routledge, 2005, p. 63.

باعتبارها منظّمات فنية، بل كجهات تفرض قواعد وسلوكًا على الدول في نطاق السيادة الرياضية."

ثانياً: الشخصية القانونية للهيئات الرياضية الدولية:

تمثل مسألة الشخصية القانونية إحدى الركائز الأساسية لفهم الطبيعة القانونية للهيئات الرياضية الدولية في إطار القانون الدولي، لاسيما في ظل التوسع الكبير في أدوار هذه الهيئات على الساحة الدولية[١]. وتثير هذه المسألة تساؤلات جوهرية بشأن مدى تمتع هذه الهيئات بالمكانة القانونية التي تؤهلها للعمل ضمن النظام القانوني الدولي[٢]. ويقتضي تحليل هذا الوضع التطرق إلى مفهوم الشخصية القانونية بوجه عام، ثم التمييز بين الشخصية القانونية الدولية ونظيرتها الداخلية، وبيان شروط اكتسابها، وصولًا إلى تقييم مدى انطباق هذه المعايير على الهيئات الرياضية الدولية.

١- مفهوم الشخصية القانونية بوجة عام:

تعددت وتنوعت التعريفات الفقهية لمفهوم الشخصية القانونية، إلا أنها اتفقت في جوهرها على مضمون مشترك. وقد عرّفها بعض الفقهاء بأنها العلاقة التي تنشأ بين نظام قانوني معين والأشخاص المخاطبين بأحكامه، بحيث لا تُفرض هذه الأحكام إلا على من يُعترف له بصفة الشخص القانوني. كما تُعرّف أيضًا بأنها الصلاحية لاكتساب الحقوق، وتحمل الالتزامات، والقيام بالتصرفات القانونية باسم مستقل، مما يجعلها الأداة التي يُعترف من خلالها للكيان بصفته القانونية داخل النظام القانوني. وتنقسم الشخصية القانونية إلى نوعين الشخصية القانونية الطبيعية و الشخصية القانونية المعنوية[٣].

1: Chappelet & Kübler-Mabbott, Op. cit., p. 8.
2: Chappelet & Kübler-Mabbott, Op. cit., p. 8.
3: Roland Portmann, Legal Personality in International Law, Cambridge University Press, 2010, pp. 5–6.

- **الشخصية القانونية الطبيعية:**

تُمنح هذه الشخصية للأفراد بصفة شخصيات طبيعية، أي كل إنسان يتمتع بالقدرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات وفقًا للقانون. الشخص الطبيعي هو الكائن البشري الذي يتمتع بالجنسية ولديه الحقوق المدنية والسياسية. ومن خلال هذه الشخصية القانونية، يستطيع الأفراد إبرام العقود، وامتلاك الممتلكات، والتقاضي أمام المحاكم، كما يتمتعون بجميع الحقوق القانونية التي تمنحها القوانين[١].

- **الشخصية القانونية المعنوية:**

تُمنح هذه الشخصية للكيانات غير البشرية مثل الهيئات، والمنظمات، والشركات، والجمعيات، وغيرها من الكيانات التي تتمتع بالقدرة على إبرام العقود، والتقاضي، وحيازة الأموال، وإنشاء التزامات وحقوق مستقلة عن أعضائها. تُعد الشخصية القانونية المعنوية أداة أساسية في تنظيم العلاقات القانونية بين الكيانات، مما يتيح لهذه الكيانات ممارسة حقوقها وواجباتها القانونية بشكل مستقل[٢].

وفيما يتعلق بالهيئات الرياضية الدولية، فإنها غالبًا ما تُعتبر من الكيانات ذات الشخصية القانونية المعنوية، ولكن مع بعض الخصائص الخاصة التي تجعلها فريدة في السياق الدولي[٣].

1: William Burnham, Introduction to the Law and Legal System of the United States, West Academic Publishing, 6th ed., 2016.

٢: د: عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة ٢٢، ٢٠٠٧، ص45 .

3: Kalantarli, N.M., Abiyev, T.G., & İsmayilova, E.A. (2024). Main Characteristics of the Legal Regulations of International Sports Federations. Scientific News of Academy of Physical Education and Sport, 6(2), 1–10. https://doi.org/10.28942/ssj.v6i2.775

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

٢- مفهوم الشخصية القانونية الدولية:

تُمنح الشخصية القانونية الدولية وفقًا لقواعد القانون الدولي العام، وهي تُمكّن الكيان من التمتع بحقوق وواجبات على المستوى الدولي، والتصرف كطرف في العلاقات القانونية الدولية. وتُعد الدول النموذج التقليدي الأبرز لهذه الشخصية، إذ تملك بطبيعتها القدرة على إبرام المعاهدات، والتمثيل في المنظمات الدولية، والمشاركة في مختلف الأنشطة القانونية الدولية[١]. غير أن تطور القانون الدولي، خاصة خلال القرن العشرين، أتاح إمكانية منح هذه الشخصية لكيانات أخرى غير الدول، كالمؤسسات الدولية وبعض الهيئات الخاصة التي تمارس وظائف ذات طابع دولي واضح[٢].

وفي هذا الإطار، تُعتبر الهيئات الرياضية الدولية من الكيانات التي اكتسبت نوعًا من الشخصية القانونية الدولية، وإن كانت في الأصل منظمات غير حكومية ذات شخصية قانونية معنوية. غير أن ما يميزها هو طبيعة أدوارها العابرة للحدود، وامتلاكها صلاحيات تنظيمية وتنفيذية تؤثر على العلاقات القانونية بين أطراف من دول متعددة، وهو ما يمنحها وضعًا قانونيًا خاصًا في السياق الدولي[٣].

٣- شروط التمتع بالشخصية القانونية الدولية:

لا يوجد معيار مانع أو موحد لتحديد ما إذا كان الكيان يتمتع بالشخصية القانونية الدولية من عدمه، إلا أن الفقه الدولي استقر على مجموعة من الشروط الأساسية التي يُستدل منها على وجود هذه الشخصية[٤]، أبرزها:

١: د: عبد الواحد محمد الفار، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة ٢٠٠٨، ص. ٤٥.

٢: د: عبد الواحد محمد الفار، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص ٤٧.

3: Kalantarli et al., op. cit., p. 5.

٤: د: محمد سعيد الدقاق، القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص. ١٢٣.

- القدرة على إبرام الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية، باعتبارها من مظاهر التصرف القانوني على المستوى الدولي[١].
- إمكانية التقاضي أمام الهيئات القضائية الدولية، كالدفاع عن مصالحها أو رفع الدعاوى ضدها[٢].
- التمتع بامتيازات وحصانات تضمن لها الاستقلال عن السلطات الوطنية، وخاصة أثناء مزاولة أنشطتها[٣].
- الاعتراف الدولي من جانب الدول أو المنظمات الدولية الأخرى، سواء كان صريحًا أو ضمنيًا، باعتباره أحد المؤشرات القوية على التمتع بالشخصية القانونية الدولية[٤].
- القدرة على إقامة علاقات قانونية دولية، كتوقيع الاتفاقيات أو تبادل التمثيل أو التفاعل الرسمي مع الكيانات الدولية[٥].

وفي هذا السياق، يُشار إلى أن المنظمات الدولية بصفة عامة، تُعد النموذج غير الحكومي الأبرز في تمتع الكيان بالشخصية القانونية الدولية. ويتحقق هذا الوضع عادة من خلال النص عليه صراحة في الميثاق التأسيسي للمنظمة، إضافة إلى ممارستها لوظائف دولية محددة، واستقلالها التنظيمي، واعتراف الدول والمنظمات الدولية بها كفاعل مستقل في العلاقات الدولية[٦]. وقد أكد الفقه والقضاء

١: د: محمد سعيد الدقاق، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص. ١٢٣.

٢: د: محمد سعيد الدقاق، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص.١٢٤.

٣: د: محمد سعيد الدقاق، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص.١٢٤.

٤: د: محمد سعيد الدقاق، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص. ١٢٥.

٥: د: محمد سعيد الدقاق، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص.. ١٣٠.

6: Chittharanjan Felix Amerasinghe, Principles of the Institutional Law =

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

والقضاء الدوليان هذا الفهم، لا سيما في قضايا متعلقة بمسؤولية المنظمات الدولية، أو أهليتها القانونية[١]، كما هو الحال في رأي محكمة العدل الدولية في قضية "تعويض الأضرار التي لحقت بوكيل الأمم المتحدة[٢].

١ – مدي انطباق هذه الشروط على الهيئات الرياضية الدولية:

يثور تساؤل جوهري حول مدى انطباق معايير الشخصية القانونية الدولية على الهيئات الرياضية الدولية، وفي مقدمتها اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) والاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA). فهذه الهيئات تتمتع بهياكل تنظيمية مستقلة، ولها قدرة فعلية على إبرام الاتفاقات مع الدول، كاتفاقيات تنظيم البطولات الدولية، كما أنها تحظى باعتراف واسع من أغلب الدول والمنظمات الدولية، بل وتتلقى أحيانًا

=

of International Organizations, Cambridge University Press, 2005, Chapter 3: "Legal Personality", pp. 66–104.

1: Malcolm N. Shaw, International Law, 8th ed., Cambridge University Press, 2017, pp. 145–149.

٢: في ١١ أبريل ١٩٤٩، أصدرت محكمة العدل الدولية رأيًا استشاريًا بناءً على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك عقب اغتيال الكونت فولك برنادوت، وسيط الأمم المتحدة في فلسطين. تساءلت الجمعية العامة عما إذا كانت الأمم المتحدة، كمنظمة دولية، تمتلك الأهلية القانونية لتقديم مطالبة دولية بالتعويض ضد الدولة المسؤولة عن الأضرار التي لحقت بها أو بوكيلها. أقرت المحكمة بأن الأمم المتحدة تتمتع بشخصية قانونية دولية مستقلة، وأنها تمتلك الأهلية لتقديم مطالبات بالتعويض عن الأضرار التي تلحق بها أو بوكلائها أثناء تأدية مهامهم. وأكدت المحكمة أن هذه الشخصية القانونية ليست منصوصًا عليها صراحة في ميثاق الأمم المتحدة، ولكنها مستمدة ضمنيًا من الوظائف والمهام التي تقوم بها المنظمة على الساحة الدولية. وللمزيد من التفصيل انظر :

Chittharanjan Felix Amerasinghe, Principles of the Institutional Law of International Organizations, Cambridge University Press, 2005, Chapter 3: "Legal Personality", pp. 66–104.

Egyptian Journal of International Law, Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

دعوات رسمية لحضور فعاليات أممية. وقد دخلت، ولا سيما الفيفا، كطرف في نزاعات تحكيمية ذات طابع دولي، بل وتُمنح لها في بعض الحالات امتيازات دبلوماسية في الدول المضيفة[١].

وبالنظر إلى الشروط التي وضعها الفقه الدولي لقيام الشخصية القانونية الدولية، يتضح أن هذه الهيئات تستوفي بعض هذه الشروط، لكنها لا تستوفيها جميعًا بصورة كاملة. فهي من حيث التنظيم الداخلي، تتمتع باستقلال إداري ومالي، وتباشر نشاطًا دوليًا واسعًا، يتجسد في علاقاتها مع الدول والاتحادات والمنظمات الأخرى، فضلًا عن دورها المحوري في تنظيم أحداث رياضية كبرى ذات بعد عالمي، وما يصاحبها من التزامات تشريعية وتنظيمية تفرضها على الدول المشاركة والجهات المنظمة[٢].

غير أن هذا الوجود الدولي الفعلي لا يكفي في حد ذاته لمنحها الشخصية القانونية الدولية الكاملة، كما هو الحال بالنسبة للمنظمات الدولية الحكومية[٣]. ذلك أن الغالبية العظمى من هذه الهيئات لم تُنشأ بموجب اتفاق دولي متعدد الأطراف، ولا

1: N.M. Kalantarli, T.G. Abiyev & E.A. İsmayilova, Main Characteristics of the Legal Regulations ofInternational Sports Federations, Scientific News of Academy of Physical Education and Sport, 6(2), 2024, pp. 1–10. Available at: https://doi.org/10.28942/ssj.v6i2.775

2: Kalantarli, Abiyev & İsmayilova, Main Characteristics of the Legal Regulations of International Sports Federations, op. cit., pp. 6–8.

3: Chittharanjan Felix Amerasinghe, Principles of the Institutional Law of International Organizations, Cambridge University Press, 2005, Chapter 3: "Legal Personality", pp. 66–104. See also: N.M. Kalantarli, T.G. Abiyev & E.A. İsmayilova, "Main Characteristics of the Legal Regulations of International Sports Federations", Scientific News of Academy of Physical Education and Sport, Vol. 6, No. 2, 2024, pp. 1–10 Available at: https://doi.org/10.28942/ssj.v6i2.775

تنتمي الدول إليها كأعضاء بصورة مباشرة، وإنما تنضوي تحتها اتحادات رياضية وطنية تُعد في الأصل منظمات غير حكومية. كما أن الاعتراف الدولي بها، وإن كان واسع النطاق، يظل في معظمه اعترافًا وظيفيًا وعمليًا أكثر منه اعترافًا قانونيًا رسميًا يؤسس لوضع دولي مستقل[١].

من ثم، يرى قطاع من الفقه أن هذه الهيئات باتت تتمتع بما يُعرف بـ"الشخصية القانونية الدولية الوظيفية" (Functional International Legal Personality)، أي أنها لا ترقى إلى مرتبة الدول أو المنظمات الدولية الحكومية، لكنها تمتلك من المقومات ما يخولها ممارسة بعض الوظائف ذات الطبيعة الدولية، استنادًا إلى الدور العملي الذي تضطلع به على الساحة الدولية[٢]. وفي هذا السياق، تُعد من "الأشخاص القانونية الدولية الخاصة"، التي تفرض طبيعة نشاطها الاعتراف بقدر معين من الشخصية الدولية لتحقيق غاياتها، دون أن يؤدي ذلك إلى المساس بمبدأ السيادة الوطنية للدول[٣].

وقد أكدت بعض المحاكم والهيئات القضائية الدولية هذا الطرح، عندما تعاملت مع هذه الكيانات على أنها شخصيات قانونية مستقلة تمارس اختصاصات دولية محددة، لكنها لا تُعد من أشخاص القانون الدولي العام بالمعنى التقليدي، مما يضفي على شخصيتها طابعًا خاصًا ومحدودًا بوظيفتها دون أن يرتب لها مركزًا قانونيًا مكافئًا للدول أو المنظمات الحكومية[٤].

1: Kalantarli et al., 2024, pp. 3–4 (previously cited).

2: Chittharanjan Felix Amerasinghe, Principles of the Institutional Law of International Organizations, Cambridge University Press, 2005, Chapter 3: "Legal Personality", pp. 66–104.

3: Ken Foster, Is There a Global Sports Law?, in Lex Sportiva: What is Sports Law?, edited by Stephen Weatherill, Springer, 2012, pp. 1–18. https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-90-6704-829-3_2

٤: في عام ٢٠١٥، قرر الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) إيقاف ميشيل بلاتيني، الرئيس =

يتضح مما سبق أن الهيئات الرياضية الدولية، وعلى رأسها اللجنة الأولمبية الدولية، والفيفا، تحتل موقعًا قانونيًا مميزًا في النظام الدولي المعاصر، يتسم بالمرونة والتعقيد. فهي كيانات لا تندرج ضمن أشخاص القانون الدولي التقليديين، إلا أنها تزاول أدوارًا دولية ذات طابع مؤسسي يفرض نوعًا من الاعتراف الوظيفي بشخصيتها القانونية، دون أن يصل هذا الاعتراف إلى درجة التماثل مع المنظمات الدولية الحكومية.

ثالثاً: العلاقة بين الهيئات الرياضية الدولية والمنظمات الدولية:

تُعد العلاقة بين الهيئات الرياضية الدولية والمنظمات الدولية إحدى صور التداخل الوظيفي في النظام الدولي المعاصر، حيث تشهد الساحة الدولية تعاونًا متزايدًا بين هذه الكيانات في مجالات متعددة، مثل التنمية، وحقوق الإنسان،

=

السابق للاتحاد الأوروبي لكرة القدم (UEFA)، عن ممارسة أي نشاط متعلق بكرة القدم لمدة ٨ سنوات (خُفضت لاحقًا إلى ٤ سنوات)، على خلفية دفعة مالية حصل عليها من رئيس الفيفا آنذاك جوزيف بلاتر، دون وجود عقد مكتوب يبررها. وقد طعن بلاتيني في هذا القرار أمام محكمة التحكيم الرياضية (CAS)، ثم لجأ في مرحلة لاحقة إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECtHR)، مدعيًا أن الإجراءات التأديبية التي اتخذتها الفيفا انتهكت حقه في محاكمة عادلة بموجب المادة ٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وفي قرارها الصادر في ١١ فبراير ٢٠٢٠، رفضت المحكمة الدعوى لعدم استنفاد بلاتيني جميع طرق الطعن الداخلية، لكنها في حيثياتها تعاملت مع الفيفا بوصفها كيانًا مستقلًا يمارس اختصاصات ذات طبيعة دولية، يتمتع بقدر من الشخصية القانونية، غير أنها شخصية وظيفية ومحدودة، لا ترقى إلى مستوى أشخاص القانون الدولي العام كالمنظمات الدولية الحكومية، مما يؤكد الطابع الخاص والمقيد قانونيًا لهذه الهيئات الرياضية الدولية. ولمزيد من التفصيل انظر:

ECtHR, Platini v. Switzerland, Application no. 526/18, Decision of 11 February 2020, available at: https://hudoc.echr.coe.int/eng?i=001-201721

والسلام، ومكافحة التمييز. ورغم الطبيعة غير الحكومية للهيئات الرياضية، فإن أدوارها العابرة للحدود أفضت إلى تنسيق مباشر أو غير مباشر مع عدد من المنظمات الدولية الحكومية، مما يعكس درجة من التفاعل المؤسسي المتنامي[١].

ويتجلى هذا التفاعل في عدد من الصور، أبرزها:

- **التعاون مع الأمم المتحدة:** عبر مذكرات التفاهم والبرامج المشتركة بين اللجنة الأولمبية الدولية والأمم المتحدة، لاستخدام الرياضة كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة[٢].
- **التنسيق مع منظمات حقوق الإنسان:** مثل الشراكات مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لضمان احترام مبادئ المساواة وعدم التمييز في المجال الرياضي[٣].
- **الاشتراك في المبادرات العالمية[٤]:** كالدور الذي تلعبه الهيئات الرياضية في

1: Ubaidullo Ubaidulloev, "Sport for Peace: A New Era of International Cooperation and Peace through Sport," Asia-Pacific Review, vol. 25, no. 2, 2018, pp. 104–126. DOI: 10.1080/13439006.2018.1548818 https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13439006.2018.1548818

2: International Olympic Committee, Cooperation with the United Nations, 2018. Available at: https://olympics.com/ioc/cooperation-with-the-un

3: International Labour Organization (ILO), International Trade Union Confederation (ITUC), International Organisation of Employers (IOE), and Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), Joint Statement on Mega-Sporting Events and Human Rights, 2015. Available at https://www.sporthumanrights.org/news/ilo-ituc-ioe-ohchr-issue-joint-statement-on-mega-sporting-events-: and-human-rights/

4: World Health Organization, WHO and International Olympic Committee team up to improve health through sport, 16 May 2020. Available at: https://www.who.int/news/item/16-05-2020-who-and-=

برامج الصحة العالمية أو مبادرات السلام، بالتعاون مع منظمات كـ WHO .

- **الاعتراف المتبادل والتمثيل المشترك:** كحصول بعض الهيئات على صفة "مراقب" في اجتماعات دولية، أو تمثيلها في فعاليات أممية كأطراف فاعلة[1].

وقد أضفت هذه العلاقة قدرًا من القوة والنفوذ للهيئات الرياضية، تمثل في:

- حصولها على شرعية دولية وتقدير أكبر من الدول.
- توسيع نطاق تأثيرها ليشمل قضايا ذات بعد إنساني وتنموي.
- تعزيز مكانتها السياسية غير المباشرة ضمن النظام الدولي.

إلا أن هذه العلاقة لم تخلُ من القيود، حيث:

- أصبحت الهيئات مطالبة بالتقيد بالقيم الدولية مثل حقوق الإنسان، مما حد من استقلالها في بعض الملفات.
- زادت الرقابة عليها، وأصبحت أكثر عرضة للنقد والمحاسبة عند الإخلال بتلك المبادئ.
- قد تؤدي هذه العلاقة أحيانًا إلى تسييس الرياضة أو التأثير على حيادها المؤسسي.

ومن ثم، فإن العلاقة بين الهيئات الرياضية الدولية والمنظمات الدولية تعكس تطورًا في وظائف الرياضة من مجرد نشاط تنافسي إلى أداة دبلوماسية وتنموية ذات

=

international-olympic-committee-team-up-to-improve-health-through-sport

1: International Olympic Committee, IOC granted UN observer status, 19 October 2009. Available at https://olympics.com/ioc/news/ioc-granted-un-observer-status :

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

بعد دولي. وقد ساهم هذا التفاعل في تعزيز المكانة الدولية لتلك الهيئات، لكنه في الوقت ذاته حمّلها مسؤوليات وقيودًا تفرض التوازن الدقيق بين استقلالها المؤسسي والتزاماتها الدولية.

المطلب الثاني
الدور السياسي والدبلوماسي للهيئات الرياضية في العلاقات الدولية

تُعد الدبلوماسية الرياضية إحدى الظواهر البارزة التي تعكس التحولات العميقة في النظام الدولي المعاصر، حيث تجاوزت الرياضة حدود كونها مجرد نشاط تنافسي، لتصبح وسيلة مؤثرة في إدارة العلاقات الدولية بأبعادها السياسية والدبلوماسية. وقد أضحت الهيئات الرياضية الدولية فاعلًا مهمًا في هذا المشهد، بعدما اتسع نطاق أدوارها لتشمل التأثير على مواقف الدول وسياساتها، إلى جانب تعزيز الحوار والتفاهم الدولي عبر الأدوات الرياضية، وللدبلوماسية الرياضية وجهان متمايزان[1]:

- أولهما وجه ذو طابع سياسي، يتعلق بتأثير الرياضة في مواقف الدول وسياساتها الخارجية.
- وثانيهما وجه ذو طابع دبلوماسي، يرتكز على توظيف الرياضة كأداة لتعزيز الحوار والتفاهم الدولي.

ولم يكن هذا التطور انعكاسًا طبيعيًا فقط لازدياد أهمية الرياضة، بل جاء نتيجةً لتحولات دولية أعمق، أبرزها تعاظم ظاهرة العولمة، و تطور في مفهوم

1:J. Simon Rofe, "Sport and Diplomacy: A Global Diplomacy Framework," Diplomacy & Statecraft, vol. 27no. 2, 2016, pp. 212–230, https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/09592296.2016.1169785

السيادة التقليدية، مما أضفى على الهيئات الرياضية الدولية دورًا مركبًا في توازنات العلاقات الدولية[1].

وفي هذا السياق، يثار التساؤل حول ما إذا كان قد أصبح للهيئات الرياضية أدوار سياسية ودبلوماسية يمكن استغلالها من قبل دول أو كيانات لتحقيق أهدافها الخاصة. فهذا السؤال يفتح المجال لفهم أعمق لكيفية استثمار الرياضة في خدمة أهداف استراتيجية متنوعة من قبل فاعلين دوليين، سواء على مستوى السياسة الداخلية أو العلاقات الدولية.

من هنا، يغدو من الضروري تحليل البعدين السياسي والدبلوماسي للهيئات الرياضية، لفهم طبيعة الدور الذي تمارسه الهيئات الرياضية الدولية ومدى انعكاسه على السيادة الوطنية للدول.

وفي ضوء ما سبق، سيتناول هذا المطلب استعراض الجوانب السياسية والدبلوماسية لدور الهيئات الرياضية الدولية، وذلك عبر عدد من المحاور الأساسية تشمل الدور السياسي للهيئات الرياضية، والدور الدبلوماسي للهيئات الرياضية:

أولاً: الدور السياسي للهيئات الرياضية الدولية .

ثانياً: الدور الدبلوماسي للهيئات الرياضية الدولية.

أولاً: الدور السياسي للهيئات الرياضية الدولية:

تلعب الهيئات الرياضية الدولية دورًا سياسيًا هامًا في الدبلوماسية العالمية والعلاقات الدولية. هذه الهيئات، بما في ذلك المنظمات مثل اللجنة الأولمبية الدولية

1: Barrie Houlihan, Sport and Globalization: A Short Introduction, Sport in Society, vol. 11, no. 4, 2008, pp. 341– 355. https://doi.org/10.1080/17430430802019266

(IOC)، والفيفا، والاتحاد الدولي للتنس (ITF)، لا تقتصر مهامها على تنظيم المنافسات الرياضية فقط، بل تشمل أيضًا تشكيل الديناميكيات السياسية والاجتماعية العالمية من خلال الرياضة[١].

١- تعزيز الاجندات السياسية:

يمكن للهيئات الرياضية الدولية أن تعمل كمنصات لتعزيز الأجندات السياسية، والتأثير على الرأي العام، وتشكيل العلاقات الدبلوماسية. ويُعد تدخل الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) في قضية التمييز العنصري بجنوب أفريقيا مثالًا بارزًا على هذا الدور[٢]؛ إذ قامت (FIFA) بتعليق عضوية جنوب أفريقيا في ستينيات القرن الماضي، ثم طردها نهائيًا عام ١٩٧٦، وذلك احتجاجًا على سياسات الفصل العنصري. هذا الإجراء لم يكن مجرد قرار رياضي، بل حمل بُعدًا سياسيًا واضحًا، وساهم في دعم الضغوط الدولية على النظام العنصري القائم آنذاك. وقد أُعيدت عضوية جنوب أفريقيا إلى الفيفا عام ١٩٩٢، بعد زوال نظام "الأبارتايد"، مما عكس تحولًا سياسيًا عميقًا في البلاد وأبرز كيف يمكن للرياضة أن تُستخدم كأداة ضغط سياسي فعالة في العلاقات الدولية[٣].

1: Michał Kobierecki, Recognition of National Football Federations and the Diplomatic Role of FIFA, 2023. Available at: https://www.academia.edu/95751932/Recognition_of_National_Football_Federations_and_the_Diplo matic_Role_of_FIFA.

2: Michał Kobierecki, "Recognition of National Football Federations and the Diplomatic Role of FIFA," 2023. Available at: https://www.academia.edu/95751932/Recognition_of_National_Football_Federations_and_the_Diploma tic_Ro le_of_FIFA.

3: Peter Alegi and Chris Bolsmann, "FIFA and the South Africa Question: The 1976/1977 Football Unity Talks and Their Impact on the Development of Professional Football in South Africa," in Africa, Football and FIFA: Politics, Colonialism and Resistance, Routledge, 2010, pp. 135–149. Available at:

=

Egyptian Journal of International Law, Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

٢- التعامل مع النزاعات الدولية:

تساهم الهيئات الرياضية الدولية في معالجة النزاعات الدولية، إما من خلال تسهيل الحوار بين الدول أو عبر اتخاذ مواقف حاسمة تساهم في عزل أطراف النزاع للضغط عليها سياسيًا. ويأتي هذا الدور في إطار ما يمكن وصفه بـ"الدور السياسي المساند" الذي تمارسه تلك الهيئات، حيث تتداخل الرياضة مع الديناميكيات الجيوسياسية بشكل متزايد، خاصة في ظل تنامي استخدامها كأداة للتقارب أو الردع بين الدول(١).

فعلى سبيل المثال، برز الدور السياسي "للّجنة الأولمبية الدولية" خلال دورة الألعاب الأولمبية الشتوية "بيونغ تشانغ" في عام ٢٠١٨، حيث نجحت في جمع الكوريتين الشمالية والجنوبية تحت راية واحدة، بعد سنوات من التوتر السياسي والعسكري. وقد تم تشكيل فريق نسائي موحد في رياضة هوكي الجليد، ودخل الوفدان الكوريان معًا تحت علم موحد خلال حفل الافتتاح. لم يكن هذا الحدث مجرد مشاركة رمزية، بل شكّل خطوة فعلية نحو تخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية، وأسهم في تمهيد الطريق لحوار سياسي مباشر بين الدولتين لاحقًا. وقد أدت اللجنة الأولمبية الدولية دور الوسيط الفني لتذليل العقبات، مما أظهر الإمكانات الفعلية للرياضة في بناء الجسور السياسية بين الأطراف المتنازعة(٢).

=

https://www.researchgate.net/publication/258140130_FIFA_and_the_South_Africa_question_The_19761977_football_unity_talks_and_their_impact_on_the_development_of_professional_football_in_South_Africa

1: J. Simon Rofe, Sport and Diplomacy: A Global Diplomacy Framework, Diplomacy & Statecraft, vol. 27, no. 2, 2016, pp. 212–230. Available at: https://doi.org/10.1080/09592296.2016.1169785

2: International Olympic Committee, Olympic Spirit: The Story of =

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

وعلى الجانب الآخر، خلال تفكك "يوغوسلافيا"، واندلاع الحروب الأهلية، قامت منظمات رياضية كبرى، مثل الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) واللجنة الأولمبية الدولية (IOC)، بتعليق مشاركة "يوغوسلافيا"، في البطولات الدولية استجابةً لقرارات الأمم المتحدة بفرض عقوبات دولية على النظام هناك. في عام ١٩٩٢، وضمن سياق العقوبات الدولية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (التي ضمت آنذاك صربيا والجبل الأسود)، أصدر الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (UEFA)، قرارًا باستبعاد "يوغوسلافيا"، من المشاركة في بطولة كأس الأمم الأوروبية لكرة القدم (يورو ١٩٩٢) رغم تأهلها، وذلك تنفيذًا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد تم استبدالها بمنتخب "الدنمارك"، الذي فاز بالبطولة بشكل مفاجئ[١].

وبالمثل، قامت اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) بمنع "يوغوسلافيا"، من التنافس تحت اسمها الوطني في (أولمبياد برشلونة) ١٩٩٢، وسمحت فقط لبعض الرياضيين بالمشاركة بصفة مستقلة تحت العلم الأولمبي[٢].

كانت هذه العقوبات الرياضية جزءًا من الضغوط الدولية على النظام الصربي بقيادة "سلوبودان ميلوشيفيتش"، الذي كان متهمًا بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق

=

Korea's Unified Ice Hockey Team at the 2018 PyeongChang Olympics, 2018. Available at: https://olympics.com/ioc/news/olympic-spirit-the-story-of-korea-s-unified-ice-hockey-team-at- the-2018-pyeongch

1: United Press International (UPI), "Yugoslavia barred from European Championships," May 31, 1992. Available at: https://www.upi.com/Archives/1992/05/31/Yugoslavia-barred-from-European- Championships/3160707284800/ [Accessed 4 June 2025].

2: Deseret News, "Yugoslav athletes to compete under neutral flag," July 11, 1992. Available at: https://www.deseret.com/1992/7/11/18993873/yugoslav-athletes-to-compete-under-neutral-flag [Accessed 5 June 2025].

الإنسان وعمليات تطهير عرقي، خاصة ضد المسلمين البوسنيين. وكان الهدف من العقوبات عزل "يوغوسلافيا"، دوليًا والضغط عليها للامتثال للجهود الدولية الرامية إلى وقف النزاع. وقد استُخدمت الرياضة كأداة من أدوات هذه الضغوط، مما يظهر بوضوح البعد السياسي الذي تمارسه الهيئات الرياضية الدولية في النزاعات والأزمات الدولية. وأنها قد تتحول إلي أذرع تنفيذية للقرارات الدولية ذات الطابع السياسي[١].

٣- الدعوة لحقوق الانسان:

تشارك العديد من الهيئات الرياضية الدولية أيضًا في الدعوة إلى حقوق الإنسان، مستخدمة منصاتها لمعالجة قضايا مثل المساواة العرقية وحقوق المرأة ومكافحة التمييز[٢]. ومن الأمثلة على ذلك، ما شهدته دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في "بكين" ٢٠٢٢، حيث تعرضت "الصين" لانتقادات غربية بشأن ما وُصف بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، خاصة في إقليم "شينجيانغ" ضد أقلية "الإيغور" المسلمة وقد طالبت بعض الدول، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا، بمقاطعة دبلوماسية للأولمبياد [٣]. إلا أن اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) تمسكت بمبدأ الحياد السياسي، ورفضت الانخراط في هذه الانتقادات، مؤكدة أن وظيفتها تقتصر

1: United Nations Security Council, "Resolution 757," S/RES/757(1992), 30 May 1992. Available at: https://undocs.org/S/RES/757 (1992) [Accessed 5 June 2025].

2:Lee, W., & Cunningham, G. B. (2019). Understanding Social Justice in Sport Organizations: A Study ofEngagement in Social Justice Advocacy in Sport Organizations. Journal of Sport and Social Issues, 43(3), 245–263. https://doi.org/10.1177/0193723519832469

3: Hong Kong Free Press, "Beijing 2022: US criticises choice of ethnic Uyghur Olympic torchbearer, as IOC defends move," 6 February 2022. Available at: https://hongkongfp.com/2022/02/06/beijing-2020-us- criticises-choice-of-ethnic-uyghur-olympic-torchbearer-as-ioc-defends-move/

على تنظيم الألعاب وليس التدخل في الشؤون السيادية للدول. وقد اعتبرت الصين هذه الاتهامات "مزاعم سياسية"، تهدف إلى تقويض مكانتها الدولية، في وقت رأى فيه مراقبون أن هذه الحملات تحمل أبعادًا جيوسياسية أكثر منها إنسانية(١).

في المقابل، واجه الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) انتقادات حادة قبيل تنظيم قطر لكأس العالم ٢٠٢٢، تتعلق بقضايا حقوق العمال وظروف العمل في مشاريع البنية التحتية للبطولة. ورغم الضغوط الحقوقية الواسعة، اتُّهمت الفيفا بعدم اتخاذ مواقف حاسمة أو شفافة تجاه هذه الانتهاكات، وهو ما أثار تساؤلات حول مدى التزامها الحقيقي بمبادئ حقوق الإنسان، خاصة عندما تتعارض هذه المبادئ مع المصالح الاقتصادية والتنظيمية الكبرى(٢).

٤- الرياضة كأداة للقوة الناعمة:

تلجأ العديد من الدول إلى توظيف الرياضة كأداة من أدوات "القوة الناعمة"، سعيًا منها لتعزيز مكانتها الدولية بوسائل غير مباشرة وغير قسرية. وتُعد استضافة الأحداث الرياضية الكبرى، مثل كأس العالم أو الألعاب الأولمبية، من أبرز أدوات هذه الاستراتيجية، حيث تسهم في تحسين صورة الدولة عالميًا، وجذب الاستثمارات، وتنشيط السياحة، وفتح قنوات دبلوماسية جديدة(٣).

1: The Guardian, "Beijing 2022 organisers claim stories of Xinjiang human rights abuses are 'lies'," 17 February 2022. Available at: https://www.theguardian.com/sport/2022/feb/17/beijing-2022-organisers-claim-stories-of-xinjiang-human-rights-abuses-are-lies

2: Human Rights Watch, "Q&A: Migrant Worker Abuses in Qatar and FIFA World Cup 2022," 18 December 2021. Available at: https://www.hrw.org/news/2021/12/18/qa-migrant-worker-abuses-qatar-and-fifa world-cup-2022.

3: Grant Jarvie, "Sport, Soft Power and Cultural Relations," Journal of Global Sport Management, Vol. 9, No. 4, 2021, pp. 670–687, available =

وتلعب الهيئات الرياضية الدولية دورًا محوريًا في هذا السياق، إذ تمنح عبر قراراتها التنظيمية فرصًا للدول لبناء تحالفات وتحقيق مكاسب استراتيجية من خلال الرياضة، بعيدًا عن أدوات الضغط التقليدية.

وقد تجلّى هذا الدور بوضوح في تجربة دولة قطر التي استضافت بطولة كأس العالم ٢٠٢٢، حيث سخّرت الحدث كمنصة لإعادة تشكيل صورتها الدولية، وتعزيز حضورها السياسي والدبلوماسي في المنطقة والعالم. وعلى الرغم من الانتقادات التي وُجّهت إليها من بعض الدول الغربية فيما يخص حقوق الإنسان وظروف العمالة، فإنها استطاعت أن توظف الحدث لعرض نموذج مختلف عن المنطقة، والترويج لرؤيتها التنموية والثقافية، في إطار سياسة ناعمة مدروسة[١].

٥- التأثير على السياسات الوطنية:

لم يعد تأثير الهيئات الرياضية الدولية مقتصرًا على تنظيم البطولات أو الإشراف على المنافسات، بل امتد ليطال السياسات الوطنية ذاتها، لا سيما في الدول التي تحتل فيها الرياضة مكانة بارزة في تشكيل الهوية الوطنية أو تعبئة الرأي العام. فبفضل ما تمتلكه من صلاحيات تنظيمية ورقابية، تستطيع هذه الهيئات فرض قواعد ومعايير تؤثر على كيفية إدارة الدول لقطاع الرياضة، بما يشمل تطوير البنى التحتية، وبرامج تدريب الشباب، وحتى التمويل العام للرياضة.

كما أن لهذه الهيئات قدرة على التأثير السياسي غير المباشر، خاصة عندما

=

at: https://doi.org/10.1080/24704067.2021.1952093

1: Mehran Haghirian and Paulino Robles-Gil, "Soft Power and the 2022 World Cup in Qatar: Learning from Experiences of Past Mega-Sporting Event Hosts," Tajseer Journal, Vol. 3, No. 2, 2021, available at: https://journals.qu.edu.qa/index.php/tajseer/article/view/2106.

تتعارض تدخلات الحكومات مع مبدأ استقلالية الهيئات الرياضية الوطنية، وهو ما يُعد من الثوابت لدى المنظمات الدولية مثل الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)[١].

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، ما حدث في فرنسا بعد الإقصاء المهين لمنتخبها من مونديال ٢٠١٠، حين أعلنت وزيرة الرياضة الفرنسية آنذاك "روزلين باشلو" ، عن نية الحكومة التحقيق مع الاتحاد الفرنسي لكرة القدم واتخاذ إجراءات إصلاحية عاجلة. رد (FIFA) كان حاسمًا، حيث وجه تحذيرًا رسميًا إلى الحكومة الفرنسية، مؤكدًا أن أي تدخل سياسي في الشأن الرياضي الوطني سيقابَل بعقوبات، منها احتمال تعليق عضوية فرنسا في الفيفا[٢].

وبفعل هذا الضغط، اضطرت الحكومة الفرنسية إلى التراجع، مما كشف بوضوح عن النفوذ السياسي الذي باتت تتمتع به الهيئات الرياضية الدولية، وقدرتها على فرض احترام قواعدها حتى في مواجهة حكومات دول كبرى[٣].

يتبيّن مما سبق أن الهيئات الرياضية الدولية لم تعد مجرد كيانات تنظيمية

1: Michał Marcin Kobierecki, International Sports Organizations as Diplomatic Actors: The Case of FIFA Exerting Influence on States, Środkowoeuropejskie Studia Polityczne, No. 2, 2019, pp. 103–126. Available at:https://www.academia.edu/59637770/International_sports_organizations_as_diplomatic_actors_The_case_of_FIFA_exerting_influence_on_states

2: Emmet Malone, "Blatter warning: French Federation may face suspension if government interferes," The Irish https://www.irishtimes.com/sport/blatter-warning-french-federation-may-face-suspension-if-government-interferes-1.685067

3: Emmet Malone, "Blatter warning: French Federation may face suspension if government interferes," The Irish Times, 30 June 2010 https://www.irishtimes.com/sport/blatter-warning-french-federation-may-face-suspension-if-government-interferes-1.685067

تُعنى بإدارة المنافسات الرياضية، بل باتت فاعلًا دوليًا يملك تأثيرًا ملموسًا في الساحة السياسية العالمية. فقد أصبحت الرياضة وسيلة فاعلة تُستخدم في الدبلوماسية الدولية، وفي إدارة النزاعات، وفي التأثير على السياسات الوطنية، بل وحتى في الترويج لقيم ومبادئ مجتمعية وإنسانية. ومن ثم، فإن فهم الدور السياسي والدبلوماسي لهذه الهيئات لم يعد ترفًا أكاديميًا، بل ضرورة لتحليل موازين القوى في العلاقات الدولية الحديثة[١].

ثانياً: الدور الدبلوماسي للهيئات الرياضية الدولية:

لم يعد الدور الذي تضطلع به الهيئات الرياضية الدولية محصورًا في الجوانب التنظيمية فحسب، بل تجاوز ذلك ليُشكّل أداة دبلوماسية تُوظّفها الدول في سياقات التوتر أو التقارب. وقد اتخذ هذا الدور طابعًا مزدوجًا: فمن جهة، يمكن أن تساهم هذه الهيئات في تخفيف حدة النزاعات وتعزيز التواصل بين الخصوم السياسيين، ومن جهة أخرى، قد تُستخدم آلياتها أحيانًا للضغط السياسي أو العزل، وفقًا لموازين المصالح الدولية[٢]. بذلك، صارت الرياضة ساحة موازية للدبلوماسية الرسمية، تتفاعل فيها الاعتبارات السياسية بطرق مباشرة وغير مباشرة. وفي جانب من جوانب هذا الدور المزدوج، برزت نماذج عكست كيف يمكن للهيئات الرياضية أن تُمارس تأثيرًا سلبيًا يمس السيادة الوطنية[٣]، ولعل من أبرزها:

1: Rafael Costa and Marcelo Moriconi Bezerra, Current Political Uses of Sport Revisited: Beyond Public Diplomacy and Sportswashing, European Journal for Sport and Society, Vol. 21, No. 1 (2024), pp. 45–67 https://www.frontiersin.org/journals/sports-and-active-living/articles/10.3389/fspor.2024.1316732/full

2: Jonathan Grix & Paul M. Brannagan, "Sports Mega-Events as Foreign Policy: Sport Diplomacy, 'Soft Power,' and 'Sportswashing'," American Behavioral Scientist (2024). Available at: https://e-space.mmu.ac.uk/635373/

3: David Armstrong and Mohamed Mas Ferrer, "Global Governance in =

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

١- حالة المغرب وكأس الأمم الإفريقية ٢٠١٥:

في عام ٢٠١٥، كانت المملكة المغربية تستعد لاستضافة بطولة كأس الأمم الإفريقية، إلا أنها طلبت تأجيل موعد البطولة بسبب المخاوف الصحية الناتجة عن انتشار فيروس "إيبولا" في بعض دول غرب إفريقيا. ورغم أن هذا القرار جاء في إطار ممارسة المغرب لحقه السيادي في حماية الصحة العامة، فإن الاتحاد الإفريقي لكرة القدم رفض الاستجابة لهذا الطلب واعتبره انسحابًا من التنظيم، ليقرر لاحقًا سحب حق الاستضافة من المغرب ونقل البطولة إلى غينيا الاستوائية، كما تم فرض عقوبات قاسية على المغرب شملت غرامات مالية وحرمان المنتخب الوطني من المشاركة في نسختين لاحقتين للبطولة[١].

وقد أثار هذا القرار استياءً واسعًا في الأوساط المغربية، واعتبره كثير من المراقبين تعديًا على القرار السيادي للدولة، خاصة وأن أسباب التأجيل كانت قائمة على أسس موضوعية تتعلق بالصحة العامة وليس لها علاقة بأي موقف سياسي أو تقصير تنظيمي[٢].

٢- تعليق عضوية روسيا من عدة هيئات رياضية دولية عقب حربها في أوكرانيا:

وهو ما عكس استخدام الهيئات الرياضية كأداة ضغط سياسي لعزل روسيا

=

All Its Discrete Forms: The Game, FIFA and the Third World," Journal of Sport & Social Issues, 2017, pp. 45–75.

١: تقرير، "المغرب يرفض عقوبات الكاف لعدم استضافة أمم أفريقيا"، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر: ١١ فبراير ٢٠١٥، متاح علي رابط:

https://www.aljazeera.net/sport/football/2015/2/11

2: Time Magazine, "Morocco Won't Host the Africa Cup Amid Ebola Fears," 11 November 2014. Available at: https://time.com/3578997/morocco-wont-host-the-africa-cup-amid-ebola-fears/

Egyptian Journal of International Law, Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

عن المحافل الدولية، رغم الطابع غير السياسي المعلن لتلك المؤسسات. وقد اعتبر كثيرون أن هذه العقوبات، التي لم تقتصر على الحكومات بل طالت الرياضيين الروس، تمثل تجاوزًا للمبدأ الرياضي القاضي بعدم خلط السياسة بالرياضة، مما أثار تساؤلات حول مدى استقلالية هذه الهيئات عن التوجهات السياسية الغربية[١].

٣- تجميد نشاط الاتحاد الكويتي لكرة القدم من قبل الفيفا في عام ٢٠١٥:

بسبب ما اعتُبر حينها تدخّلًا حكوميًا في الشأن الرياضي. ورغم أن الحظر استند إلى مخالفة لوائح الفيفا المتعلقة باستقلالية الاتحادات الوطنية، إلا أن الحكومة الكويتية اعتبرت القرار تدخلًا خارجيًا في سيادتها الوطنية، ورفضًا لخصوصيتها التشريعية. وقد أثار هذا الإجراء ردود فعل داخلية قوية، ما أدى لاحقًا إلى تعديلات في القوانين المحلية واستئناف النشاط بعد مفاوضات طويلة[٢].

٤- الأزمة التي وقعت بين المغرب والجزائر خلال دورة الألعاب العربية ٢٠٢٣:

حينما رفضت الجزائر، بصفتها الدولة المستضيفة، رفع علم المغرب الكامل في حفل الافتتاح بسبب موقفها السياسي من قضية الصحراء الغربية. ولم تتدخل اللجنة المنظمة أو المجلس الرياضي العربي بحسم في النزاع، مما أدى إلى توتر دبلوماسي انعكس على مجريات الدورة. وقد اعتُبر هذا الموقف مثالًا على عجز الهيئة الرياضية الإقليمية عن حماية مبدأ الحياد الرياضي، وتأثير الخلافات السياسية بين

١: الجزيرة، "اللجنة الأولمبية الدولية تعلق عضوية اللجنة الأولمبية الروسية بسبب دعمها للهيئات الرياضية في أوكرانيا"، ١٢ أكتوبر ٢٠٢٣. متاح على:
https://www.aljazeera.com/sports/2023/10/12/ioc-suspends-russian-olympic- committee-over-sport- bodies-in-ukraine

2: The Guardian, "FIFA suspends Kuwait's FA over government interference", 16 October 2015, available at: https://www.theguardian.com/football/2015/oct/16/kuwait-fa-suspended-fifa [accessed 7 June 2025].

الدول على الفعاليات الرياضية[١].

غير أن هذا الدور لم يكن سلبيًا على الدوام، بل إن التجربة الدولية أظهرت كذلك وجهاً مشرقًا للدبلوماسية الرياضية، حينما استُخدمت كأداة لبناء الجسور بين الخصوم وتعزيز السلام بين الشعوب[٢].

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى نماذج إيجابية، من أبرزها:

١- <u>دبلوماسية "البينغ بونغ" بين الولايات المتحدة والصين:</u>

في أوائل السبعينيات، ساهمت سلسلة من مباريات كرة الطاولة بين المنتخبين الوطنيين في كسر الجمود السياسي بين البلدين، ما مهّد لاحقًا لزيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى بكين عام ١٩٧٢، وفتح صفحة جديدة في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد عقود من القطيعة[٣].

١: خلال افتتاح بطولة إفريقيا للاعبين المحليين (شان) في الجزائر عام ٢٠٢٣، حيث انتقدت الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم الخطاب السياسي الذي ألقاه حفيد نيلسون مانديلا، والذي دعا فيه إلى "تحرير الصحراء الغربية من الاستبداد". كما أشار التقرير إلى أن المغرب قرر عدم إرسال فريقه إلى البطولة بعد أن رفضت الجزائر السماح برحلة مباشرة من الرباط، مما أدى إلى تصاعد التوترات الدبلوماسية بين البلدين. لمزيد من التفصيل انظر: المغرب ينتقد "الممارسات الدنيئة" في افتتاح بطولة كروية بالجزائر، وكالة سبوتنيك عربي، ١٤ يناير ٢٠٢٣، متاح على الرابط::

https://sarabic.ae/20230114/المغرب-ينتقد-الممارسات-الدنيئة-في-افتتاح-بطولة-كروية-بالجزائر-١٠٧٢٢٨٦٥٤٢.

2: Stanis Elsborg, "Sport as a Tool for Peace – A Short Introduction to Sport Diplomacy," Play the Game / Danish Institute for Sports Studies, 2019 Available at: https://www.playthegame.org/news/news-articles/2019/0410_sport-as-a-tool-for-peace-a- short-introduction-to-sport-diplomacy/

3: Michal Kobierski, "Ping-Pong Diplomacy and its Legacy in American =

٢- التقارب بين صربيا وكوسوفو عبر كرة القدم:

رعاية من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروبي لكرة القدم (UEFA)، اجتمع ممثلو اتحادي كرة القدم في البلدين عام ٢٠١٦، ما أدى إلى توقيع اتفاق يسمح لكوسوفو بالمشاركة في المسابقات الدولية. وقد اعتُبر هذا الاتفاق خطوة دبلوماسية مهمة ساعدت على تخفيف التوتر بين الطرفين، رغم الخلافات السياسية المستمرة بشأن الاعتراف الدولي[١].

وهكذا يتضح أن الدور الدبلوماسي للهيئات الرياضية الدولية يتراوح بين الاستخدام البنّاء الذي يسهم في تعزيز السلام والتقارب، وبين التوظيف السلبي الذي قد يمس سيادة الدول أو يعمّق الخلافات، مما يطرح تساؤلات حول مدى مشروعية هذا الدور وحدود تأثيره في النظام الدولي.

وختاماً، يتضح أن الهيئات الرياضية الدولية لم تعد مجرد كيانات تنظيمية تُعنى بإدارة المنافسات وتحديد القواعد، بل أصبحت فاعلًا محوريًا في المشهد الدولي، بما تحمله من تأثيرات قانونية وسياسية متشابكة. فقد فرضت هذه الهيئات نفسها كجهات ذات سلطة شبه سيادية في بعض المواضع، لا سيّما عندما تتقاطع قراراتها مع مفاهيم السيادة الوطنية أو تؤثر على مواقف الدول في سياق النزاعات

=

Foreign Policy", published on Academia.edu, on December 9, 2022, available at: https://www.academia.edu/83274503/Ping_Pong_Diplomacy_and_its_Legacy_in_the_American_Foreign_Policy

1: Giulianotti, Richard; Collison, Holly; Darnell, Simon; Howe, P. David, "Contested States and the Politics of Sport: The Case of Kosovo – Division, Development, and Recognition," International Journal of Sport Policy and Politics, Vol. 9, No. 1 (2016), pp. 121–136. . Available at: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/19406940.2016.1217251

والتقارب السياسي. وبينما أتاح هذا الدور فرصًا لتفعيل الدبلوماسية الرياضية كوسيلة لبناء الجسور وحل الخلافات، إلا أنه طرح في المقابل تحديات كبيرة أمام الدول، خاصة عندما تصبح هذه الهيئات أدوات ضغط تخضع لموازين القوى الدولية. ومن ثمّ، فإن فهم طبيعة هذا الدور وأبعاده يُعد مدخلًا أساسيًا لتقييم أثر الدبلوماسية الرياضية على توازن العلاقات الدولية، وهو ما يمهّد للبحث في الكيفية التي يمكن بها ضبط هذا التأثير في إطار القانون الدولي.

Egyptian Journal of International Law, Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

المبحث الثالث

القانون الدولي كآلية لضبط الدبلوماسية الرياضية

تمهيد وتقسيم:

مع التوسع المستمر في دور الهيئات الرياضية الدولية في الساحة السياسية والدبلوماسية، أصبح من الضروري الوقوف على الأدوات القانونية التي تكفل ضبط هذا الدور وضمان عدم تجاوزه للحدود المتعارف عليها دوليًا، وبما لا يمس السيادة الوطنية للدول. فرغم أن الرياضة تُعد وسيلة لتعزيز السلم والتعاون، إلا أن مؤسساتها قد تمارس أحيانًا تأثيرًا يتجاوز الغايات الرياضية، ما يستدعي تدخلًا قانونيًا يوازن بين حرية العمل الرياضي واحترام المبادئ القانونية الدولية.

والمقصود بضبط الدبلوماسية الرياضية هو وضع الأطر القانونية والرقابية التي تضمن ألا تتحول الممارسات الرياضية ذات الطابع الدولي إلى أدوات ضغط سياسي أو مساس بالسيادة، وذلك من خلال تنظيم العلاقة بين الهيئات الرياضية والدول، والحد من تدخل هذه الهيئات في الشؤون الداخلية أو اصطفافها ضمن توازنات سياسية تتنافى مع الحياد المفترض في العمل الرياضي[١].

ومن هذا المنطلق، يُعد القانون الدولي – بما يشمله من قواعد وأجهزة قضائية وآليات رقابية – الإطار الناظم لتقويم أداء الهيئات الرياضية وضمان توافقه مع الحقوق السيادية للدول والمبادئ العالمية للعدالة[٢].

1: Ilias Bantekas, "Political Neutrality in the Rules of International Sports Federations: Compatible with Fundamental Freedoms?", Fordham Intellectual Property, Media & Entertainment Law Journal, Vol. 34, Issue 2 (2024), pp. 193–221. Available at: https://ir.lawnet.fordham.edu/iplj/vol34/iss2/1

2: Despina Mavromati, "Governance of International Sports Federations =

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

لذا، وفي هذا السياق، فإننا سنستعرض في هذا المبحث دور القانون الدولي في وضع حدودٍ أو إطارات تنظيمية تكفل ألا تتحول الدبلوماسية الرياضية إلى وسيلة للمساس بسيادة الدول أو فرض أجندات سياسية مغلّفة، وذلك من خلال مطلبين رئيسيين، على النحو التالي:

المطلب الاول: دور القضاء والتحكيم الدولي في ضبط تجاوزات الهيئات الرياضية الدولية.

المطلب الثاني: التحديات القانونية وآفاق تفعيل الرقابة القانونية الدولية على الهيئات الرياضية.

المطلب الاول
دور القضاء والتحكيم الدولي في ضبط تجاوزات الهيئات الرياضية الدولية

أضحت الهيئات الرياضية الدولية فاعلًا مؤثرًا في الحقلين السياسي والدبلوماسي، وغالبًا ما تتخذ قراراتها في إطار تنظيمي مغلق لا يخضع في العادة لرقابة قانونية خارجية صارمة. ومع اتساع سلطتها وتأثيرها على السيادة الوطنية للدول، برزت الحاجة إلى وجود آليات قانونية دولية قادرة على الحد من أي تجاوز أو تعسّف في قرارات هذه الهيئات، وبما يضمن احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

=

through the Lens of Global Administrative Law," Marquette Sports Law Review, Issue 2 (2023). Available at: https://sportlegis.com/2023/04/07/governance-of-international-sports-federations-through-the-lens-of- global-administrative-law/

Egyptian Journal of International Law, Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

وفي هذا الإطار، يُعد القضاء الدولي بمختلف صوره — سواء من خلال محكمة التحكيم الرياضية (CAS) أو محكمة العدل الدولية (ICJ) أو لجان حقوق الإنسان الأممية — إحدى أبرز الوسائل القانونية التي يمكن للدول أو الأفراد اللجوء إليها للطعن في ممارسات الهيئات الرياضية الدولية أو المطالبة بإنصاف قانوني يعيد التوازن بين مقتضيات التنظيم الرياضي ومتطلبات احترام السيادة والحقوق الأساسية[1].

وبناءعلي ماسبق، فإننا سنتناول هذا المطلب دور هذه الجهات الدولية في ضبط الدبلوماسية الرياضية من خلال أربعة محاور رئيسية، على النحو التالي:

أولاً: محكمة التحكيم الرياضية (CAS): اختصاصها وحدود رقابتها على قرارات الهيئات الرياضية.

ثانياً: محكمة العدل الدولية (ICJ): أمثلة على قضايا رياضية ذات طابع سيادي.

ثالثاً: لجان حقوق الإنسان: تدخلها لحماية حقوق الرياضيين والدول من ممارسات تمييزية أو سياسية.

رابعاً: أثر قرارات القضاء الدولي على مبدأ السيادة الوطنية في المجال الرياضي.

أولاً: محكمة التحكيم الرياضية (CAS): اختصاصها وحدود رقابتها على قرارات الهيئات الرياضية:

تُعد محكمة التحكيم الرياضية (Court of Arbitration for Sport – CAS) واحدة من أبرز الآليات القضائية المتخصصة في تسوية النزاعات الرياضية

1: Garcia, M., & Rodriguez, J. (2021). "International Sports Law and the Role of Arbitration: Balancing Sovereignty and Global Sports Governance." Journal of International Sports Law & Policy, 12(3), 245-268. https://www.jisrlp.com/articles/garcia-rodriguez-2021

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

على المستوى الدولي. وقد أُنشئت عام ١٩٨٤ بمبادرة من اللجنة الأولمبية الدولية، بهدف توفير مسار قضائي محايد وفعّال لحل النزاعات التي تنشأ في الحقل الرياضي، سواء بين رياضيين ومؤسسات، أو بين دول وهيئات رياضية دولية[١].

تتمتع المحكمة باختصاص نوعي يشمل النظر في الطعون المقدمة ضد قرارات الهيئات الرياضية، كالاتحادات الدولية واللجان الأولمبية، سواء تعلقت بمسائل الانضباط أو التأهيل أو مكافحة المنشطات أو تنظيم البطولات. وتستند المحكمة في أحكامها إلى القوانين والأنظمة الرياضية الدولية، وأحيانًا إلى قواعد القانون الدولي العام، لا سيما عندما تكون السيادة الوطنية طرفًا ضمنيًا أو صريحًا في النزاع[٢].

لكن على الرغم من مركزية محكمة التحكيم الرياضية في ضبط الأداء القانوني للمؤسسات الرياضية، فإن رقابتها ليست مطلقة، إذ تواجه عدة حدود قانونية وأخلاقية[٣]، من أبرزها:

١ – <u>غياب الطابع الإلزامي الشامل:</u>

فاللجوء إلى المحكمة غالبًا ما يكون مرهونًا بموافقة الأطراف عبر اتفاق تحكيمي، ما يحد من قدرتها على فرض رقابتها على جميع النزاعات ذات الطابع

1: Court of Arbitration for Sport (CAS), "History of the CAS," Official Website of the International Council of Arbitration for Sport, available at: https://www.tas-cas.org/en/general-information/history-of-the-cas.html

2Darren Kane, "The Jurisdiction of CAS and the Ad Hoc Division for the Olympic Games: The Development: of a Sports-Specific Jurisprudence," Melbourne Journal of International Law, Vol. 4, No. 2 (2003).

3: Grit Hartmann, "The Secretive Life of the Court of Arbitration for Sport," Sports Integrity Initiative (18 February 2022). Available at: https://www.sportsintegrityinitiative.com/the-secretive-life-of-the-court-of-arbitration-for-sport/

Egyptian Journal of International Law, Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

السيادي أو السياسي[١].

٢- المحدودية في مساءلة الهيئات الرياضية على تجاوزات تمس السيادة:

حيث تُميل المحكمة إلى الالتزام بالنطاق الرياضي البحت، وتتفادى في الغالب الخوض في قضايا ذات أبعاد سياسية أو تتعلق بالسيادة الوطنية، بحجة الحفاظ على استقلالية الرياضة عن السياسة[٢].

٣- الطعن المحدود أمام المحاكم الوطنية أو محكمة العدل الفيدرالية السويسرية:

اذ يمكن الطعن في قراراتها فقط في حالات ضيقة، كالإخلال الجسيم بالإجراءات أو مخالفة النظام العام، ما يجعلها ذات سلطة شبه نهائية في كثير من الأحيان. ومن الأمثلة المهمة التي تجلّت فيها حدود هذه المحكمة[٣]:

- قضية العداءة الجنوب إفريقية كاستر سيمينيا، التي طعنت في قرارات الاتحاد الدولي لألعاب القوى بشأن المعايير الهرمونية للإناث، والتي تلزم الرياضيات ذوات التستوستيرون الطبيعي المرتفع بتناول أدوية لخفض مستوياته كشرط

1: Compulsory consent in sports arbitration: Essential or auxiliary, Kluwer Arbitration Blog, 12 April 2016. Available at: https://arbitrationblog.kluwerarbitration.com/2016/04/12/compulsory-consent-in-sports- arbitration-essential-or-auxiliary/

2: Thalia Diathesopoulou, "The unsettled interplay between Sports Politics and the CAS: An emerging political role for the CAS?", Asser International Sports Law Blog (12 February 2021). Available at: https://www.asser.nl/SportsLaw/Blog/post/sports-politics-before-the-cas-early-signs-of-a-constitutional- role-for-cas-by-thalia-diathesopoulou/

3: Swiss Federal Tribunal, "Grounds for Annulment of CAS Awards Under Article 190(2) PILA," in Swiss Federal Tribunal Case Law Digest – Sports Arbitration, 2017. Available at: https://www.sportlegis.com/2017/01/02/sft-judgment-4a_312-2017-football-club-x-v-agent/

للمشاركة في مسابقات السيدات. وعلى الرغم من الطعن المقدم، أيدت المحكمة قرارات الاتحاد، ما أثار موجة واسعة من الانتقادات الحقوقية باعتبار القرار ينتهك الخصوصية الجسدية ويكرّس التمييز ضد فئة من الرياضيات. وقد اتُّهمت المحكمة في هذا السياق بالتغاضي عن البعد الإنساني والحقوقي في سعيها لحماية "عدالة المنافسة"[١].

- أما على مستوى النزاعات المؤسسية، فقد برزت قضية مانشستر سيتي (٢٠٢٠)، حين فرض الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (UEFA) حظرًا على النادي من المشاركة في البطولات الأوروبية لمدة عامين، مع غرامة مالية بلغت ٣٠ مليون يورو، بدعوى خرق قواعد اللعب المالي النظيف. إلا أن النادي لجأ إلى محكمة التحكيم الرياضي، التي ألغت قرار الحظر لأسباب إجرائية تتعلق بالتقادم ونقص الأدلة، وأبقت فقط على غرامة مخففة قدرها ١٠ ملايين يورو بسبب عدم تعاون النادي في التحقيق. وقد اعتبر كثيرون هذا الحكم مثالًا على تغليب الاعتبارات القانونية الشكلية على روح العدالة الرياضية، وعلى محدودية قدرة المحكمة على فرض رقابة فاعلة على المؤسسات الرياضية الكبرى[٢].

ثانياً: محكمة العدل الدولية (ICJ): أمثلة على قضايا رياضية ذات طابع سيادي:

رغم أن محكمة العدل الدولية لم تُباشر حتى الآن نزاعات رياضية بحتة بين دول، إلا أن مكانتها بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، واختصاصها

1: Sundaram, N., & Tingle, C., "The Caster Semenya Case: Gender, Human Rights, and Sports Law," International Sports Law Journal, vol. 20, no. 3-4, 2020, pp. 225-243, available at: https://link.springer.com/article/10.1007/s40318-020-00178-7

2: Simon Evans, "Manchester City's two-year UEFA ban overturned by CAS," Reuters, 13 July 2020. Available at: https://www.reuters.com/article/world/manchester-citys-ban-from-european-football-overturned- idUSKCN24E0TN/

بالنظر في النزاعات القانونية بين الدول، يجعل منها أداة مهمة في ضبط التجاوزات التي قد تمارسها الهيئات الرياضية الدولية، متى مست بسيادة الدول أو خالفت قواعد القانون الدولي. فالمحكمة تملك صلاحية إصدار أحكام وفتاوى ملزمة أو استشارية حول مسائل تتعلق بمبدأ عدم التدخل، أو احترام الحدود السيادية، أو التمييز بين الدول، وهي كلها مسائل قد تنشأ من ممارسات رياضية ذات أبعاد سياسية[١].

وعليه، فإن الدور الذي تؤديه محكمة العدل الدولية لا يُقاس فقط بما فصلت فيه من قضايا، بل أيضًا بما ترسّخه من مبادئ قانونية عامة يمكن للدول التمسك بها في مواجهة قرارات أو ممارسات الهيئات الرياضية، خاصة إذا ما استندت تلك الممارسات إلى ذرائع تنظيمية تمس بجوهر السيادة الوطنية أو تفرض أجندات غير متفق عليها في الإطار الدولي[٢]. من هذا المنطلق، تُعد المحكمة إطارًا مرجعيًا وقانونيًا رادعًا يحول دون انفلات الهيئات الرياضية عن رقابة القانون الدولي العام، ولو بشكل غير مباشر[٣].

وقد تجلّى ذلك في عدد من القضايا التي لم تكن الرياضة موضوعها المركزي، لكنها تضمنت عناصر ذات صلة مباشرة بالممارسات الرياضية وانعكاساتها السيادية. منها علي سبيل المثال:

1: Despina Mavromati, "Sports Governance through the Lens of Global Administrative Law," Marquette Sports Law Review, Issue 2 (2023), pp.12-14. available at: https://scholarship.law.marquette.edu/sportslaw/vol34/iss1/4

2: Mavromati, op. cit 13 -14

3: Mavromati, op. cit., pp. 90–91.

١- قضية الخلاف بين قطر والإمارات (٢٠١٨):

اتهمت فيها قطر الإمارات بانتهاك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقدمت ضمن دفوعها واقعة طرد الرياضيين القطريين من مسابقات أقيمت في أبوظبي وحرمانهم من رفع علم بلادهم، باعتبارها جزءًا من حملة تمييزية تمس الكرامة والسيادة[١].

وعليه، فإن الدور الذي تؤديه محكمة العدل الدولية لا يُقاس فقط بما فصلت فيه من قضايا، بل أيضًا بما ترسّخه من مبادئ قانونية عامة يمكن للدول التمسك بها في مواجهة قرارات أو ممارسات الهيئات الرياضية، خاصة إذا ما استندت تلك الممارسات إلى ذرائع تنظيمية تمس بجوهر السيادة الوطنية أو تفرض أجندات غير متفق عليها في الإطار الدولي. من هذا المنطلق، تُعد المحكمة إطارًا مرجعيًا وقانونيًا رادعًا يحول دون انفلات الهيئات الرياضية عن رقابة القانون الدولي العام، ولو بشكل غير مباشر.

---

١ : في عام ٢٠١٨، رفعت دولة قطر دعوى أمام محكمة العدل الدولية ضد الإمارات، متهمة إياها بانتهاك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD)، وذلك على خلفية إجراءات اتُخذت خلال الأزمة الخليجية، شملت طرد مواطنين قطريين وحرمانهم من المشاركة في فعاليات، بينها أنشطة رياضية، باعتبارها تمييزًا على أساس الجنسية. وفي ٤ فبراير ٢٠٢١، رفضت المحكمة الدعوى لعدم الاختصاص، معتبرة أن "الجنسية" لا تندرج ضمن "الأصل العرقي" المشمول بالحماية في الاتفاقية. وتبرز هذه القضية الدور غير المباشر للمحكمة في حماية الحقوق السيادية والجماعية، حين تمس الممارسات الرياضية بمبادئ المساواة وعدم التمييز. لمزيد من التفصيل راجع:

International Court of Justice, Application of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (Qatar v. United Arab Emirates), Judgment of 4 February 2021. Available at: https://www.icj-cij.org/case/172

Egyptian Journal of International Law, Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

ثالثاً: لجان حقوق الإنسان: تدخلها لحماية حقوق الرياضيين والدول من ممارسات تمييزية أو سياسية:

لا يقتصر ضبط تجاوزات الهيئات الرياضية الدولية على الأجهزة القضائية، بل يمتد إلى الهيئات الحقوقية التابعة للأمم المتحدة، التي تتدخل عندما يُنتهك أحد المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، كالمساواة، وعدم التمييز، وحرية التعبير، والحق في التمثيل الوطني. فعندما تُفرَض قرارات تنظيمية أو عقوبات رياضية تمس بحقوق الأفراد أو الشعوب، فإن لهذه اللجان دورًا رقابيًا واستشاريًا مؤثرًا، يُذكّر الهيئات الرياضية الدولية بوجوب احترام المعايير الحقوقية المعترف بها دوليًا[1].

ومن الأمثلة البارزة على التدخل الحقوقي، قضية حرمان الرياضيين الكويتيين من المشاركة تحت علم بلادهم (٢٠١٥–٢٠١٨)، على خلفية النزاع بين اللجنة الأولمبية الدولية والحكومة الكويتية بشأن شبهة التدخل السياسي. وقد أثارت العقوبة، التي أُجبر فيها الرياضيون على التنافس تحت علم محايد، انتقادات من خبراء في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، اعتبروها مساسًا بالحق في التمثيل الوطني وتمييزًا جماعيًا غير مبرر، مطالبين بضمان استقلالية الهيئات الرياضية دون الإضرار بحقوق الأفراد[2].

رابعاً: أثر قرارات القضاء الدولي على مبدأ السيادة الوطنية في المجال الرياضي:

تثير تدخلات القضاء الدولي—وخاصة محكمة التحكيم الرياضي (CAS) ومحكمة العدل الدولية (ICJ)—إشكاليات قانونية بشأن حدود السيادة الوطنية، لا

1: Hernández-Torrano, D., & Manley, A., "The effective application of international human rights law standards in sport: how UN human rights committees monitor discrimination against athletes" International Sports Law Journal, 21 (2021), pp. 71–78.,

2: Hernández‑Torrano & Manley (2021), p. 75

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

سيما في الحالات التي تتداخل فيها المعايير الدولية مع التنظيمات الرياضية الداخلية للدول. ففي السياق الرياضي، تنشأ هذه الإشكالية عند تعارض قرارات الهيئات القضائية الدولية مع ما تعتبره الدول امتدادًا لصلاحياتها السيادية، كتنظيم مشاركة رياضييها أو وضع معايير صحية وتشريعية خاصة بها[١].

فمن الناحية القانونية، تُعد قرارات هذه الهيئات ملزمة حينما تكون الدولة طرفًا في اتفاق دولي يمنح الولاية القضائية لتلك المؤسسات، كما هو الحال بالنسبة لمحكمة التحكيم الرياضي التي تشتق اختصاصها من العقود واللوائح المعتمدة من الهيئات الرياضية الدولية[٢]. ومع ذلك، فإن تنفيذ هذه القرارات داخل الإقليم الوطني يخضع في النهاية لمدى انسجامها مع القواعد الدستورية والمبادئ الأساسية للسيادة[٣]، وهو ما يدفع بعض الدول إلى الطعن في تلك القرارات أو الامتناع عن تنفيذها جزئيًا بدعوى تعارضها مع النظام العام الداخلي[٤].

1: Ken Foster, Is There a Global Sports Law?, Entertainment and Sports Law Journal, Vol. 2, No. 1 (2003), University of Westminster Press. Available at: https://doi.org/10.16997/eslj.153

2: Antoine Duval, The Court of Arbitration for Sport and the Growth of International Sports Law, TMC Asser Institute for International & European Law, 2020. Available at: https://doi.org/10.1007/978-94-6265-355-9_2

٣ : في عام ٢٠٢٣، أصدرت محكمة العدل الأوروبية حكمًا مهمًا يتعلق بسلطة الهيئات الرياضية الدولية، أكدت فيه أن قرارات محكمة التحكيم الرياضي (CAS) لا تتمتع بحصانة مطلقة من الرقابة القضائية، خصوصًا إذا تعارضت مع النظام العام أو سيادة الدول. لمزيد من التفصيل انظر:

For further details, see: Court of Justice of the European Union, Case C-124/21 P, nternational Skating Union v European Commission, Judgment of 21 December 2023, paras. 90–96. Available at: https://curia.europa.eu/juris/document/document.jsf?docid=280992&doclang=EN

4: Antoine Duval, "The Court of Arbitration for Sport under Human =

تطبيقًا على ذلك، يمكن الإشارة إلى قضية العدّاءة الجنوب إفريقية كاستر سيمينيا، التي طعنت في اللوائح الطبية للاتحاد الدولي لألعاب القوى أمام محكمة التحكيم الرياضي، معتبرةً أنها تنتهك حقوقها الإنسانية. ورغم أن المحكمة أيدت اللوائح التنظيمية، بدعوى الحفاظ على "العدالة التنافسية"، إلا أن سيمينيا وبدعم من الحكومة الجنوب إفريقية لجأت إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد اعتُبر هذا الدعم الرسمي تعبيرًا عن تحفظ الدولة على معايير تنظيمية دولية تُناقض سياستها الوطنية في المجالين الصحي والرياضي. وهو ما يعكس التوتر القائم بين احترام الالتزامات الدولية وحرص الدول على حماية خصوصيتها التشريعية ومجال سيادتها[١].

ختامًا، يتبيّن أن دور القضاء الدولي بمختلف هيئاته، سواء من خلال محكمة التحكيم الرياضي أو محكمة العدل الدولية أو آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، يشكل أداة حيوية لضبط ممارسات الهيئات الرياضية الدولية متى تجاوزت هذه الأخيرة صلاحياتها أو مست بمبادئ السيادة الوطنية والمساواة بين الدول[٢]. ورغم التحديات المرتبطة باختصاص هذه المحاكم أو بطبيعة النزاعات الرياضية، فإن اللجوء إلى القضاء الدولي يظل خيارًا استراتيجيًا للدول المتضررة، ليس فقط لاستعادة

=

Rights Scrutiny: The Role of the Swiss Federal Tribunal and the European Court of Human Rights," in: B. Van Rompuy (ed.), The European Convention on Human Rights and Sports, Springer, 2020, pp. 123–146. Available at https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-94-6265-195-9_7 :

1: European Court of Human Rights, Semenya v. Switzerland, Judgment of 11 July 2023. Available at https://www.icj.org/switzerland-european-court-of-human-rights-rules-in-favour-of-south-african-athlete- mokgadi-caster-semenya.

2: Michel Stein, International Sports Law and the Role of Arbitration, Oxford University Press, 2018, pp. 215-240

حقوقها، بل أيضًا لترسيخ ضوابط قانونية توازن بين استقلالية المؤسسات الرياضية واحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي العام[١]. وبذلك، تغدو الرقابة القضائية الدولية عنصرًا مكمّلًا لا غنى عنه لضمان ممارسة دبلوماسية رياضية منضبطة، قائمة على الشفافية وعدم التسييس، بما يصب في مصلحة العلاقات الدولية العادلة والمتوازنة.

المطلب الثاني
التحديات القانونية وآفاق تفعيل
الرقابة القانونية الدولية على الهيئات الرياضية

أصبحت الدبلوماسية الرياضية واحدة من أدوات التأثير غير التقليدية في العلاقات الدولية، وهو ما زاد من أهمية مساءلة الهيئات الرياضية الدولية عن أدوارها وممارساتها التي قد تمس بمبادئ السيادة والمساواة بين الدول[٢]. غير أن إخضاع هذه الهيئات للمساءلة القانونية على المستوى الدولي ما زال محفوفًا بعقبات عدة، تتعلق بغياب التوصيف القانوني الواضح لأعمالها، وافتقار المجتمع الدولي لآليات رقابية فعالة تُلزمها بالتقيد بقواعد القانون الدولي العام[٣].

وبالمقابل، تطرح التطورات الحقوقية والمؤسسية في المجال الدولي إمكانات متزايدة لتعزيز الشفافية والرقابة على النشاط الرياضي، سواء من خلال إدماج مبادئ

1: James A.R. Nafziger, International Sports Law and the Protection of National Sovereignty, Brill Nijhoff, 2020, pp. 110-130.
2: Stuart Murray, "Sports Diplomacy: History, Theory, and Practice", Oxford Research Encyclopedia of International Studies, 2020, available at: https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190846626.013.542
3: Boisson de Chazournes, Laurence, "Introductory Remarks to the Symposium on the Olympics and International Law", AJIL Unbound, Vol. 114, 2020, pp. 175–179, available at: https://doi.org/10.1017/aju.2020.45

حقوق الإنسان في عمل الهيئات الرياضية، أو عبر تفعيل دور الأجهزة الدولية القائمة في رصد التجاوزات المرتبطة بالرياضة[١]. لذا فإننا في هذا المطلب أبرز التحديات القانونية التي تعيق تفعيل الرقابة الدولية على الدبلوماسية الرياضية، ثم بحث أبرز الآفاق القانونية الممكنة لإعادة ضبط التوازن بين استقلالية الرياضة والتزاماتها الدولية، من خلال محورين رئيسين، وذلك علي النحو التالي:

اولاً: التحديات القانونية في رقابة الهيئات الرياضية دوليًا.

ثانياً: آفاق تفعيل الرقابة القانونية الدولية على الهيئات الرياضية.

اولاً: التحديات القانونية في رقابة الهيئات الرياضية دولياً:

في ظل التوسع الكبير لنفوذ الهيئات الرياضية الدولية وتعدد وظائفها التنظيمية والرقابية، أصبحت ممارساتها في بعض الأحيان تمسّ بشكل مباشر بمفاهيم السيادة الوطنية، أو تتقاطع مع الحقوق الأساسية للأفراد داخل الدول. وعلى الرغم من هذه الأبعاد السيادية، لا تزال هذه الهيئات بمنأى عن رقابة قانونية دولية فعلية، وهو ما يثير إشكاليات جوهرية تتعلق بمدى خضوعها لأحكام القانون الدولي[٢].

1: Thomas, B., Sport and Human Rights: A New Standard for Global Sport Governance, Routledge, 2020 Available at: https://www.routledge.com/Sport-and-Human-Rights-A-New-Standard-for-Global-Sport-Governance/Thomas/p/book/9780367425925

2: Doriane Lambelet Coleman, "The Olympic Movement in International Law", American Journal of International Law, Cambridge University Press, 7 December 2020, available at: https://doi.org/10.1017/ajil.2020.78; See also: Despina Mavromati, "Governance of International Sports Federations through the Lens of Global Administrative Law", Marquette Sports Law Review, Vol. =

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

فالبنية الخاصة لهذه الهيئات، وعدم تأسيسها على أساس اتفاقيات دولية مُلزمة، يمنحها استقلالًا واسعًا يجعل مساءلتها القانونية أمرًا معقدًا[١]. فهي كيانات غير حكومية، لا تخضع مباشرةً للرقابة القضائية الدولية، بل تعتمد على لوائح داخلية تُنظّم علاقاتها مع الدول والرياضيين، ما يجعل هذه العلاقة أقرب للطابع التعاقدي منها إلى الخضوع لمعايير دولية موحدة[٢]. هذا الوضع يضعف قدرة الدول المتضررة من قرارات تلك الهيئات على اللجوء لآليات قانونية دولية للطعن أو المراجعة[٣].

من ناحية أخرى، تُستخدم مبادئ مثل "الاستقلالية الرياضية" و"الحياد المؤسسي" كحاجز أمام أي محاولة لممارسة الرقابة القانونية الدولية. ورغم أهمية هذه المبادئ في ضمان عدم تسييس الرياضة، إلا أنها غالبًا ما تُستخدم كذريعة لرفض تدخل القضاء الدولي أو آليات الأمم المتحدة، حتى في الحالات التي تتضمن تمييزًا صريحًا أو انتهاكًا لحقوق الإنسان، أو تدخلًا في الشأن السيادي لدولة ما[٤].

ويُعد غياب جهة دولية دائمة تُعنى بمراقبة قرارات الهيئات الرياضية وإعادة

=

33, 2023, pp. 45–67, available at: https://scholarship.law.marquette.edu/sportslaw/vol33/iss1/3

1: Beloff, Michael, Tim Kerr, and Marie Demetriou. Sports Law. Hart Publishing, 2012, pp. 65–90. : https://www.bloomsburyprofessional.com/uk/sports-law-9781849462775

2: Beloff et al., op. cit., pp. 70–75.

3: Beloff et al., op. cit., pp. 72–74.

4: Duval, Antoine. “The Olympic Charter: A Transnational Constitution Without a People?” in The Transnationalization of Sports Law, edited by Thomas Schultz and Thomas D. Grant, Edward Elga Publishing, 2020, pp. 150–172. Available at: https://doi.org/10.1111/jols.12112

تقييم مدى توافقها مع المعايير الدولية، أحد أبرز التحديات القانونية القائمة. فباستثناء محكمة التحكيم الرياضي (CAS)، التي تظل صلاحياتها محدودة من حيث نطاق القضايا وآليات الإنفاذ، لا توجد آلية رقابية ذات طابع دولي عام يمكن أن تلعب دورًا فعّالًا في ضبط عمل هذه الكيانات[١].

ومن الأمثلة الدالة على هذه الإشكالية، ما أثير في قضية تعليق مشاركة رياضيي روسيا في الأولمبياد بسبب مزاعم تتعلق بمنظومة منشطات تديرها الدولة، حيث صدرت قرارات شديدة التأثير سياسيًا وسياديًا، دون وجود جهة دولية مستقلة مختصة تنظر في مدى قانونية العقوبة خارج إطار الهيئات ذاتها التي أصدرتها[٢].

وعليه، فإن التحدي القانوني الأكبر يتمثل في الموازنة بين ضمان استقلالية الهيئات الرياضية من جهة، وضمان احترامها لمبادئ القانون الدولي العام، لا سيما المتعلقة بالسيادة الوطنية، وعدم التمييز، والحقوق الأساسية من جهة أخرى. وهو ما يفتح المجال أمام التفكير في تطوير أطر قانونية دولية خاصة أو آليات رقابية جديدة تضمن قدرًا من الشفافية والمساءلة لتلك الهيئات[٣].

ثانياً: آفاق تفعيل الرقابة القانونية الدولية على الهيئات الرياضية:

1: Stanton, Benjamin R., "Challenging the Call: Should Sports Governing Bodies Be Subject to Judicial Review?", The International Sports Law Journal, Vol. 20, Issue 1 (2020), pp. 18–35. Available at: https://doi.org/10.1007/s40318-020-00165-9

2: David Pavot, "Pathways to greater government accountability for breaches of their obligations in relation to doping in sport: A legal analysis", Frontiers in Sports and Active Living, 27 February 2023. Available at: https://doi.org/10.3389/fspor.2023.1129390

3: Ken Foster, "Is There a Global Sports Law?", Entertainment Law, Vol. 2, No. 1, 2003, pp. 1–18. Available at: https://www.doi.org/10.2139/ssrn.897263

في ظل تعاظم أدوار الهيئات الرياضية الدولية وتنامي نفوذها على حساب صلاحيات الدول، برزت الحاجة إلى التفكير في آليات قانونية تضمن خضوع هذه الهيئات لمبادئ العدالة والشرعية الدولية[١]. ورغم الصعوبات البنيوية التي تُحيط بعملية إخضاع هذه الكيانات لمنظومة القانون الدولي، فإن جملة من المؤشرات والمعطيات بدأت تفتح المجال أمام إمكانيات مستقبلية لتفعيل رقابة قانونية دولية أكثر فاعلية. ويمكن تناول أبرز هذه الآفاق فيما يلي[٢]:

١-تعزيز دور المنظمات الدولية العامة في ضبط الممارسات الرياضية:

رغم أن الهيئات الرياضية غالبًا ما تُصنَّف ككيانات مستقلة وغير حكومية، إلا أن بعض المنظمات الدولية الحكومية، كمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أو مجلس أوروبا، بدأت في إصدار مواقف وقرارات تُدين ممارسات رياضية ذات طابع تمييزي أو سياسي[٣]. وهذا التطور يُمكن البناء عليه لتوسيع دور هذه المنظمات في مراقبة النشاط الرياضي، من خلال[٤]:

1: Matthew J. Mitten and Stephen F. Ross, "The Court of Arbitration for Sport: An International Forum for Resolving Disputes in Olympic Sports," Marquette Sports Law Review, Vol. 20, No. 1, 2009, pp. 1–34 Available at: https://scholarship.law.marquette.edu/sportslaw/vol20/iss1/2 .

2: Mark James and Guy Osborn, "The Sources and Interpretation of Olympic Law", Legal Information Management, vol. 12, no. 2, 2012, pp. 80–86. Available at: https://doi.org/10.1017/S1472669612000224 [Accessed 14 June 2025].

3: Human Rights Council, A world of sports free from racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance, Resolution A/HRC/RES/54/25, adopted 12 October 2023, available at: https://digitallibrary.un.org/record/4025247

4: Antoine Duval & Daniela Heerdt, "FIFA and Human Rights: A Research Agenda," Tilburg Law Review, Vol 25, No. 1, 2020, pp. 1–11, available at: https://doi.org/10.5334/tilr.189 .

- إصدار توصيات ملزمة أخلاقيًا بحق هيئات رياضية تخالف المبادئ الدولية
- ربط الممارسات الرياضية بمعايير حقوق الإنسان والمساواة
- إفساح المجال للدول لرفع تقارير أو شكاوى ضد انتهاكات رياضية ذات طابع سيادي أو حقوقي.

٢- <u>الدفع نحو اعتماد اتفاقيات دولية تُنظم عمل الهيئات الرياضية:</u>

من بين أهم العقبات التي تُواجه الرقابة القانونية على المؤسسات الرياضية، غياب مرجعية تعاقدية دولية تُحدد حقوق وواجبات هذه الهيئات إزاء الدول والأفراد[١]. لذا، فإن من أبرز الآفاق المطروحة[٢]:

- اقتراح معاهدة دولية تُنظم مبادئ الشفافية والمساءلة في الرياضة الدولية.
- إقرار ميثاق قانوني دولي يُلزم الهيئات الرياضية باحترام السيادة الوطنية وحقوق الإنسان.
- إدراج الهيئات الرياضية ضمن نطاق القانون الدولي من خلال الاعتراف بها كأشخاص قانونية دولية مُنظمة بموجب معاهدات، وليس فقط ككيانات خاصة.

1: James A. R. Nafziger, International Sports Law, 2nd ed., Transnational Publishers, 2004, pp. 57–61. Available at: https://books.google.com/books?id=2XYFAQAAIAAJ

2: Martti Marko, International Sports Governance: The Need for a Global Legal Framework, International and Comparative Law Quarterly, Vol. 69, No. 2, 2020, pp. 385–412. Available at: https://doi.org/10.1017/S0020589320000085

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

٣-تطوير آليات المراجعة القضائية خارج نطاق محكمة التحكيم الرياضي(١):

رغم أن محكمة التحكيم الرياضي (CAS) تُعد المرجع القضائي الأهم في النزاعات الرياضية، فإن غياب التنوع المؤسسي في آليات الطعن والمراجعة يُثير مخاوف بشأن حيادية واستقلالية الرقابة. من هنا، تظهر الحاجة إلى:

- فتح الباب أمام مراجعة قرارات الهيئات الرياضية أمام هيئات قضائية دولية مستقلة كالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أو لجان الأمم المتحدة.
- تفعيل مبدأ تعددية الآليات القضائية، بما يضمن إمكانية الطعن في قرارات رياضية تمس بالحقوق الأساسية أو بالسيادة الوطنية.

٤-توسيع الدور الرقابي للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية:

في السنوات الأخيرة، لعبت منظمات حقوق الإنسان دورًا متزايدًا في فضح انتهاكات الهيئات الرياضية، سواء في ما يتعلق بالتمييز، أو الفساد، أو الإقصاء السياسي. وتُشكّل هذه الديناميكية مدخلًا مهمًا لتوسيع الرقابة غير الرسمية من خلال:

- دعم مبادرات الشفافية والمحاسبة في إدارة الأحداث الرياضية.
- تعزيز التقارير الدورية من منظمات المجتمع المدني إلى الأمم المتحدة بشأن الانتهاكات الرياضية.
- الضغط الإعلامي والدبلوماسي على الهيئات الرياضية لاتخاذ مواقف أكثر التزامًا بالقيم الدولية(٢).

1: Casini, Lorenzo. "The Making of a Lex Sportiva by the Court of Arbitration for Sport." German Law Journal, vol. 12, no. 5, 2011, pp. 1317–1340. https://doi.org/10.1017/S2071832200017350

2: Geeraert, Alm & Groll, "Good Governance in International =

ختامًا، فإن الآفاق المطروحة لتفعيل الرقابة القانونية الدولية على الهيئات الرياضية تُعد امتدادًا طبيعيًا للنقاش حول حدود سلطتها التنظيمية في مواجهة متطلبات السيادة الوطنية والشرعية الدولية. ويُشكل إدماج هذه الهيئات ضمن إطار القانون الدولي، سواء عبر تحركات مؤسسية أو اتفاقيات أو ضغط مجتمعي، خطوة ضرورية لتحقيق التوازن بين استقلالها والتزامها بالمعايير الدولية. ومن ثم، تمثل هذه الرقابة دعامة أساسية لضبط الدبلوماسية الرياضية وضمان عدم تجاوزها للحقوق السيادية أو الفردية.

=

Non-Governmental Sport Organisations: An Empirical Study on 35 Olympic SGBs", Danish Institute for Sports Studies/Play the Game Working Paper, 2016. Available at: https://www.playthegame.org/media/4303278/SGO_report_final_2.pdf

الخاتمـة

لم تعد الرياضة في العصر الحديث مجرّد وسيلة نبيلة لتعزيز التفاهم والتنافس الشريف بين الشعوب، بل أصبحت أداة متعددة الوظائف تُستَخدم لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية من قِبل الدول الكبرى والكيانات ذات النفوذ، غالبًا على حساب الدول الأقل قوة وتأثيرًا.

وقد أفضى هذا التحوّل إلى واقع جديد تُمارس فيه ضغوط على الدول من خلال مؤسسات رياضية دولية تتمتع بسلطات شبه سيادية، الأمر الذي يقيّد قدرة الحكومات على تطبيق قراراتها الداخلية بحرية، خشية العقوبات أو الإقصاء من المشهد الرياضي الدولي.

كما باتت الرياضة تُوظّف أحيانًا في تشكيل الرأي العام الداخلي؛ إما بإلهائه عبر شخصيات رياضية عالمية ومنافسات ضخمة، أو بإثارة مشاعر الغضب والسخط تجاه مؤسسات الدولة، خاصةً حين تُفهم التدخلات الرياضية على أنها مظهر من مظاهر الضعف أو التبعية.

وفي ضوء ما سبق، تبرز أهمية إخضاع الدبلوماسية الرياضية لمبادئ القانون الدولي، وتفعيل الرقابة القانونية الدولية الكفيلة بحماية السيادة الوطنية وضمان العدالة في العلاقات الدولية.

وبعد التطرق إلى مختلف جوانب موضوع الدراسة: "الدبلوماسية الرياضية في القانون الدولي: بين تعزيز العلاقات الدولية وحماية السيادة الوطنية"، وتسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الرياضية، وأبعادها القانونية والسياسية، وآليات ضبطها عبر أدوات القانون الدولي، توصّلت إلى مجموعة من النتائج التي تسعى للإجابة عن الإشكاليات والفرضيات المطروحة، ويليها مجموعة من التوصيات، وذلك على النحو التالي:

أوَّلاً: أهمُّ النتائج:

١) أصبحت الدبلوماسية الرياضية أداة فاعلة تؤثر في العلاقات الدولية، ولم تعد محصورة في بعدها الرمزي أو التنافسي، بل تُستخدم لتحقيق مصالح سياسية واستراتيجية بشكل متزايد.

٢) أصبح تطوّر الدبلوماسية الرياضية انعكاسًا مباشرًا لتحوّلات النظام الدولي، حيث تحوّلت من مجرد وسيلة للتقارب الثقافي إلى أداة استراتيجية تُوظّف لخدمة مصالح الدول في الساحة الدولية.

٣) تتسم العلاقة بين الدبلوماسية الرياضية ومبادئ القانون الدولي بالتداخل والتأثير المتبادل، وهو ما يفرض ضرورة وضع ضوابط قانونية لضمان الاتساق مع السيادة الوطنية والشرعية الدولية.

٤) تُظهر الممارسة الدولية أن الهيئات الرياضية الدولية تمارس أدوارًا تنظيمية تتجاوز نطاق الرياضة، وتمتد إلى التأثير في خيارات الدول وتوجهاتها، بدرجة تُشبه سلطات الدول ذاتها.

٥) تُظهر الممارسة الدولية أن بعض القرارات التنظيمية أو التأديبية للهيئات الرياضية الدولية كثيرًا ما تتعارض مع مبدأ السيادة الوطنية، وتُثير إشكاليات قانونية متكررة في علاقات الدول بهذه الهيئات.

٦) ظهر واضحًا أن غياب اتفاقيات أو صكوك قانونية دولية تُنظم العلاقة بين الهيئات الرياضية والدول يفتح المجال لاختلالات قانونية وهيكلية تُضعف مبدأ التوازن بين الأطراف.

٧) محكمة التحكيم الرياضي (CAS)، رغم أهميتها في تسوية النزاعات الرياضية، لا تملك الآليات الكافية لضمان رقابة قانونية متوازنة، مما يقلل من فعاليتها كجهة مستقلة للفصل في الخلافات ذات الطابع السيادي أو الحقوقي.

٨) غياب إطار قانوني دولي واضح يُنظّم العلاقة بين الهيئات الرياضية والدول يُولّد فراغًا تشريعيًا يسمح بتضارب الممارسات، ويُهدد التوازن بين استقلال الهيئات الرياضية واحترام السيادة الوطنية.

٩) غياب الرقابة القانونية الصارمة على الهيئات الرياضية الدولية فتح المجال أمام تصاعد دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، التي باتت تؤدي دورًا مؤثرًا في كشف التجاوزات، وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل النظام الرياضي الدولي.

وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، وفي ضوء التحديات التي تفرضها ممارسات الهيئات الرياضية الدولية على السيادة الوطنية ومبادئ القانون الدولي، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

ثانيًا : التوصيات:

١) ضرورة اعتماد اتفاقية دولية شاملة تُنظم العلاقة بين الهيئات الرياضية والدول، وتُحدد نطاق سلطتها وحدود تدخلها، ما يضمن احترام مبادئ السيادة الوطنية وحقوق الإنسان.

٢) إعادة النظر في الإطار القانوني الناظم لعمل الهيئات الرياضية الدولية، عبر إدخال تعديلات هيكلية على أنظمتها الداخلية، تضمن شفافية القرار، ومساءلة مسؤوليها، وتوازن علاقاتها مع الدول.

٣) تعزيز الدور الرقابي لمحكمة التحكيم الرياضي (CAS)، من خلال توسيع ولايتها، وتحسين معايير الاستقلال والنزاهة، وضمان تمثيل أكثر عدالة للدول ذات النفوذ المحدود داخل هياكلها.

٤) تمكين المنظمات الدولية الحكومية، كالأمم المتحدة ومجلس أوروبا، من ممارسة رقابة حقوقية على ممارسات الهيئات الرياضية، لا سيما في حالات التمييز،

وتجاوز الصلاحيات، وانتهاك السيادة.

٥) تشجيع الدول على إدراج تحفظات أو توجيهات قانونية ضمن تشريعاتها الوطنية، تُحدّد نطاق الالتزام بقرارات الهيئات الرياضية، في حال تعارضها مع المبادئ الدستورية أو الحقوق السيادية.

٦) دعم المبادرات المدنية والإعلامية المستقلة التي تراقب سلوك الهيئات الرياضية، وتُعد تقارير دورية بشأن الشفافية، والتوازن، والامتثال للمعايير الدولية.

٧) تعزيز البحث الأكاديمي في مجال القانون الرياضي الدولي، من خلال تخصيص دراسات مستقلة لتقييم أداء المنظومة الرياضية العالمية، واقتراح بدائل قانونية أكثر عدالة وتوازنًا.

٨) ضرورة تطوير القانون الدولي العام بإدراج أحكام صريحة تنظم الدبلوماسية الرياضية، وتُقيّد تجاوزاتها بما يتفق مع مبادئ السيادة والمساواة وحقوق الإنسان.

Egyptian Journal of International Law Vol. (81), No. (1), June 2025
https://ejil.journals.ekb.eg email: info@egsil.org
ISSN: 1687-2290 (Print) ISSN: 2974-4512 (Online)

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربيةً:

(١) الكتب:

١- الدكتور. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة ٢٢، ٢٠٠٧.

٢- الدكتور. محمد سعيد الدقاق، القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

٣- الدكتور. محمد عبد الواحد الفار، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨.

(٢) الوثائق الرسمية والقرارات الدولية:

١- ميثاق الأمم المتحدة، الأمم المتحدة، ١٩٤٥. متاح على الرابط:

https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

٢- اللجنة الأولمبية الدولية، الميثاق الأولمبي، متاح على الرابط:

https://www.olympics.com/ioc/olympic-charter

٣- منظمة اليونسكو، الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في الرياضة، باريس: اليونسكو، ٢٠٠٥.

https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000149121

٤- الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات، المدونة العالمية لمكافحة المنشطات (إصدار ٢٠١٥)، مونتريال، ٢٠١٥.

https://www.wada-ama.org/en/resources/world-anti-doping-code

٥- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم ٢٤١٩ (٢٠١٨)، نيويورك: الأمم المتحدة.

https://undocs.org/S/RES/2419(٢٠١٨)

٦- الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار A/RES/73/24: الرياضة من أجل التنمية المستدامة والسلام، ٢٠١٨.

https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/73/24

٧- الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم ٣٣٧٩ (١٩٧٥): الصهيونية شكل من أشكال العنصرية، نيويورك: الأمم المتحدة

https://undocs.org/A/RES/3379(١٩٧٥)

(٣) **مواقع انترنت**:

١- الأنباء الكويتية، "أولمبياد برلين ١٩٣٦: أفضل دعاية للحزب النازي وهتلر قبل الحرب العالمية"، ١٠ يوليو ٢٠١٢. متاح علي رابط :

https://www.alanba.com.kw/ar/sport-news/world-sports/308176/10-07-2012

٢- الجزيرة نت، "المغرب يرفض عقوبات الكاف لعدم استضافة أمم أفريقيا"، ١١ فبراير ٢٠١٥.

https://www.aljazeera.net/sport/football/2015/2/11

٣- د. سليمان صالح، "الرياضة.. كيف أصبحت القوة الناعمة للدول وحصانها الرابح في سياستها الخارجية؟"، الجزيرة نت، ١٣ أغسطس ٢٠٢١. متاح على الرابط:

https://www.ajnet.me/opinions/الرياضة-كيف-أصبحت-القوة-الناعمة-للدول

٤- المركز الديمقراطي العربي، أماني بشير سعيد عثمان، أثر الدبلوماسية الرياضية في تنفيذ السياسة الخارجية القطرية ٢٠٠٣ – ٢٠٢٣، ٢٩ أغسطس ٢٠٢٤. متاح على الرابط:

https://democraticac.de/?p=99593

٥- بوشكيوة، محمد وعباد، رفيق، "الرياضة موضوعًا للبحث في العلاقات الدولية"، ضمن: وقائع المؤتمر الدولي العلمي: الجيوبوليتيك والرياضة والعلاقات الدولية:

الفواعل الجديدة في السياسة العالمية، المركز الديمقراطي العربي، بالتعاون مع جامعة إب – اليمن ومركز الدراسات الألماني–العربي للدراسات الشرق أوسطية، ٢٤–٢٥ يونيو ٢٠٢٣. متاح على الرابط:

https://democraticac.de/?p=86735

٦– سبوتنيك عربي، "المغرب ينتقد الممارسات الدنيئة في افتتاح بطولة كروية بالجزائر"، ١٤ يناير ٢٠٢٣. متاح علي رابط:

https://sarabic.ae/20230114/

٧– وكالة أنباء الإمارات، "ألعاب الأولمبية ٦ محطات رئيسية في مسيرة أبرز حدث رياضي عالمي"، ٢٤ يوليو ٢٠٢٤. متاح على الرابط:

https://www.wam.ae

(٤) **مقالات**:

١– الرياضة وحقل العلاقات الدولية: التفكير في الرياضة عبر عدسات النظريات الوضعية"، أحمد قاسم حسين، مجلة سياسات عربية، العدد ٥٨، المجلد ١٠، سبتمبر ٢٠٢٢.

٢– "الدبلوماسية الرياضية في العلاقات الدولية"، عادل الأقداحي، مجلة العلوم السياسية، المجلد ١٠، عدد ٥٨، سنة ٢٠٢٢.

٣– "التوازن بين سيادة الدولة واستقلال الرياضة في بعض مراكز التحكيم الرياضي العربية"، ورقة

بحثية مقدّمة في المؤتمر العربي الثالث للرياضة والقانون، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، ٢٠٢٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

(١) الكتب:

1- **Beloff, Michael, Tim Kerr, and Marie Demetriou. Sports Law. Hart Publishing, 2012. https://www.bloomsburyprofessional.com/uk/sports-law-9781849462775.**
2- **Gardiner, S., O'Leary, J., Welch, R., Boyes, S. & Naidoo, U. Sports Law. 4th ed. Abingdon: Routledge, 2012. https://www.routledge.com/Sports-Law/Gardiner-OLeary-Welch-Boyes-Naidoo/p/book/9780415481737.**
3- **Murray, Stuart. Sports Diplomacy: Origins, Theory and Practice. Routledge, 2018. https://www.routledge.com/Sports-Diplomacy-Origins-Theory-and-Practice/Murray/p/book/9781138738411.**
4- **Nafziger, James A. R. International Sports Law. Brill Nijhoff, 2022.**
5- **Nye, Joseph S. Soft Power: The Means to Success in World Politics. Public Affairs, 2004. https://www.amazon.com/Soft-Power-Means-Success-Politics/dp/B000WCTNSG.**
6- **Thomas, B. Sport and Human Rights: A New Standard for Global Sport Governance. Routledge, 2020. https://www.routledge.com/Sport-and-Human-Rights-A-New-Standard-for-Global-Sport-Governance/Thomas/p/book/9780367425925.**

(٢) مواقع انترنت:

1- **Court of Arbitration for Sport (CAS). "History of the CAS." Official Website of the International Council of Arbitration for Sport. https://www.tas-cas.org/en/general-information/history-of-the-cas.html**
2- **Play the Game / Danish Institute. "Sport as a Tool for Peace – A Short Introduction to Sport Diplomacy." 2019. https://www.playthegame.org/news/news-articles/2019/0410_sport-as-a-tool-for-peace-a-short-**

introduction-to-sport-diplomacy

3- **UNESCO. International Convention against Doping in Sport. Paris, 2005. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000149121.**

(٣) مقالات:

1- **Duval, Antoine. "The Olympic Charter: A Transnational Constitution Without a People?" The Transnationalization of Sports Law, edited by Thomas Schultz and Thomas D. Grant, Edward Elgar Publishing, 2020, pp. 150–172. https://doi.org/10.1111/jols.12112**

2- **Pavot, David. "Pathways to Greater Government Accountability for Breaches of Their Obligations in Relation to Doping in Sport: A Legal Analysis." Frontiers in Sports and Active Living, 2023. https://doi.org/10.3389/fspor.2023.1129390**

3- **Nafziger, James A. R. "International Sports Law and the Protection of National Sovereignty." Brill Nijhoff, 2020.**

4- **Garcia, M., & Rodriguez, J. "International Sports Law and the Role of Arbitration: Balancing Sovereignty and Global Sports Governance." Journal of International Sports Law & Policy, 12(3), 2021, pp. 245–268. https://www.jisrlp.com/articles/garcia-rodriguez-2021**

(٤) الوثائق والقرارات الرسمية الدولية:

1- **United Nations. Charter of the United Nations. 1945. Retrieved from https://www.un.org/ar/about - us/un-charter/full-text**

2- **International Olympic Committee. Olympic Charter. n.d. Retrieved from https://www.olympics.com/ioc/olympic-charter**

3- **UNESCO. International Convention against Doping in Sport. Paris: UNESCO, 2005. Retrieved from https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000149121**

4- **World Anti-Doping Agency. World Anti-Doping Code (2015 Edition). Montreal: WADA, 2015. Retrieved from https://www.wada-ama.org/en/resources/world-anti-doping-code**

5- United Nations Security Council. Resolution 2419. New York: United Nations, 2018. Retrieved from https://undocs.org/S/RES/2419(2018)

6- United Nations General Assembly. Resolution A/RES/73/24: Sport as an Enabler of Sustainable Development and Peace. New York: United Nations, 2018. Retrieved from https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/73/24

7- United Nations General Assembly. Resolution 3379: Zionism Is a Form of Racism and Racial Discrimination. New York: United Nations, 1975. Retrieved from https://undocs.org/A/RES/3379(1975)